وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامـعـة وهــران 02

كـلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

بحث مقدم ضمن متطلبات التخرج لنيل درجة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع السياسي، موسومة بـ:

و قع المشاركة السياسية لدى الشباب في المجتمع الجز ئري.

دراسة ميدانية حول دوافع المشاركة السياسية لعينة من الشباب الجامعي المنخرط في الأحزاب بمدينة مستغانم.

تـقـديـم الطـالـب: رحـو مـنـصور

إشــراف: أ/د مرضي مصطفى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
مولاي مراد الحاج	جامعة وهران	رئيسا
مرضي مصطفى	جامعة وهران	مشرفا ومقررا
بغداد باي عبد القادر	جامعة غيليزان	مناقشا
بعير بلعباس	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

الموسم الجامعي: 2019 – 2020.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين رحمة الله عليهما ...،
على ما قدموه لي في حياتي،
وزرعهم لبذور الشجاعة في طلب العلم.

إلى زوجتي وأبنائي، بلقيس، محمد، نور الله، فراس،
الذين أشكرهم على صبرهم ومساعدتهم لي
وتهيئة الظروف لإكمال هذا العمل.

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه ،
وجميع أفراد العائلة الكبيرة.

زملائي وزميلاتي في جهاز الأمن الوطني ...،

أصدقائي وكل من يعرفني.
كل من ساعدني بتوجيهاته ونصائحه ...، بن ناصر حنفي ومولود بن عطية.

شكـــــر وعـرفـــان

أتقدم في الوهلة الأولى بموفور الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف البروفيسور مرضي مصطفى، على جهوده المبذولة في سبيل إتمام هذا البحث، وعلى النصائح والتعليمات والمرافقة الدائمة.

نشكر البروفسور حمداوي محمد على توجيهاته المتواصلة لإثراء هذه الدراسة.

الشكر موصول إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في إتمام الدراسة...، المحكمين، المصححين، موظفوا المكتبات وكل شركاء العملية البحثية.

إلى كل من ساهم في إثراء هذه الدراسة من قريب أو بعيد...الخ، بإضافة أو ملاحظة، أو تنقيح.

نصل بالشكر إلى الزميلين بن ناصر وبن عطية مولود لمساهمتهم في إثراء الدراسة بالنصائح والتوجيهات.

إلى كل مقدس بالمعنى لا بقيد اللفظ.

﴿قَالَ إِنكَ لَن تَستَطِيعَ مَعِي صَبرًا (67 آية) وَكَيفَ تَصبِرعَلَى مَا لَم تُحِطْ بِه خُبرًا (68 آية) قَالَ سَتَجِدُنِي إِنشَاءَ اللهُ صَابِرًا وَلَا أَعصِي لَكَ أَمرًا (69 آية)﴾

سورة الكهف

صدق الله العظيم

ملخص الدراسة

ملخص

شـكَّلت مسـألة المشـاركة السياسـية اهتمـام حقـول علميـة خلافيـة، كـالعلوم السياسـية وعلـم الاجتمـاع في الأسـاس الأول، وذلـك نظرا لعـدة اعتبـارات نـذكر منهـا المُدْخلات ذات العلاقـة المباشـرة بهـذه الظاهرة والتي هي بمثابـة العوامل المؤثرة فيهـا، إضافة إلى المخرجات المتوقعة بصفتها الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة، حيث تستدعي النظر والتدقيق في سياق علمي محض.

بنـاء على ذلـك أصـبحت معـالم هـذه الدراسـة الموسـومة بـ"واقـع المشـاركة السياسـية لـدى الشـباب الجـامعي المنخـرط في الأحـزاب" واضحة، رغبـة من الباحـث للنظـر في الشـق الأول المـذكور سـلفا والمتعلـق بالعوامـل المـؤثرة في ظـاهرة المشـاركة السياسـية لـدى فئـة الشـباب الجـامعي الـذي يمـارس السياسـة، انطلاقـا من التسـاؤل المحـوري التـالي: ما هي العوامل المؤثرة في مسألة المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي في المجتمع الجزائري؟

بخـلاف التسـاؤل المحـوري الـذي تنطلـق منـه الدراسـة فإنهـا تشـهد حضـور فرضيتين، أما الأولى فكانت وفق الشكل التالي " يؤثر الوضع المادي والاجتماعي الهش في المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي"، ثم الفرضية الثانية ومضمونها " تدفع حالة الاغتراب السياسي بالشباب الجامعي إلى المشاركة سياسيا."

من حيث السياق المنهجي تنطلق الدراسة من مجال بشري يتمثل في الشباب الجـامعي المنخـرط في الأحـزاب وقـد مثلتـه عينـة قصـدية، ومـن مجـال مكـاني هـو مستغانم إضافة مجال زمني يمتد من الموسم الدراسي (2012/2011) الى غاية الآن (2021/2020). تتبنى الدراسة المنهج الوصفي حيث سيرافق الدراسة باعتباره يلبي مطلب الوصف الكمي والكيفي الـذي يسـعى اليـه الباحـث. الى جانـب حضـور أداة استمارة الاستبيان والملاحظة المباشرة لجمع المعطيات الميدانية، وتقنية التحليل الاحصائي المتمثلة في برنامج spss، وانتهاء بالنظرية الماكسية بوصفها المقاربة التي سترافق الدراسة كمنظومة معرفية.

ملخص

Résumé

La question de la participation politique a retenu l'attention de plusieurs champs scientifiques , y compris la science politique et notamment la sociologie, Cela est dû à plusieurs considérations, parmi lesquelles c'est les intrants liés directement à ce phénomène, qui sont les facteurs qui est l'affectent, en Outre les résultats escomptés en tant que les effets de ce phénomène, qu'il mérite examiner dans un contexte purement scientifique.

En conséquence, les Jalons de cette étude intituleé par « La réalité de la participation politique des jeunes universitaires impliqués dans les partis politiques » sont devenus clairs, ont suscité le désir de chercheure pour examiner la première partie susmentionnée aux facteurs affectant le phénomène de la participation politique a l'égarde des jeunes universitaires qui pratiquent la politique, Partant de la question suivante: Quels sont les facteurs affectant la question de la participation politique des jeunes universitaires dans la société Algérienne ?

Par contre à la question centrale de l'étude, elle adopte deux hypothèses, La première était selon la forme suivante "la situation matirièlle ansi que sociale fragile affecte la participation politique des jeunes universitaires", puis la deuxième hypothèse et son contenu "l'état d'aliénation politique des jeunes universitaires les poussent à participer politiquement".

En termes de contexte méthodologique, l'étude basée sur un espace humain qui est représenté par les jeunes universitaires impliqués dans les parties, et elle était représentée encore par un échantillon intentionnel. En suite L'étude adopte ainsi que la méthode descriptive car elle accompagnera l'étude Parce qu'elle répond à l'exigence de description quantitative et qualitative qui est demande d'auprès le chercheur. En Outre la présence l'outil de questionnaire et l'observation directe, ainsi que la technique d'analyse statistique représentée par le programme SPSS, et se terminant par la théorie marxiste comme l'approche qui accompagnera l'étude.

فـهـرس المـحـتـويـات

ملخص الدراسة

شـكـروعـرفان

إهـــــداء

فهرس الملاحق

مـقــدمــة

الفصل الأول: الاطار المـنـهـجي للـدراسـة

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة .....ص 07

تمهيد .....ص 07

الدراسة الأولى: المشاركة السياسية للشباب .....ص **07**

الدراسة الثانية: دور الثقافة السياسية في مواقف العمل السياسي.....ص **09**

الدراسة الثالثة: المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر .....ص **11**

المبحث الثاني منهجية البحث.....ص 13

صياغة الإشكالية.....ص 13

بناء الفرضيات.....ص 16

أسباب اختيار الموضوع.....ص 17

أهداف الدراسة.....ص 18

أهمية الدراسة.....ص 18

الفصل الثاني: الإجراءات الميدانية للدراسة

مدخل.....ص **21**

المبحث الأول: خصائص مجتمع البحث والإجراءات الميدانية للدراسة.....ص 22

تمهيد .....ص 22

مجالات الدراسة .....ص 22

المجال البشري.....ص22

المجال المكاني.....ص 22

المجال الزمني.....ص 23

عرض بيبليوغرافي لميدان الدراسة.....ص 23

فـهـرس المـحـتويـات

تحديد مجتمع البحث.....ص 24

عينة الدراسة.....ص 25

عرض خصائص العينة.....ص 25

المبحث الثاني: الاجراءات الميدانية للدراسة.....ص 41

أولا- تحديد المنهج.....ص 41

ثانيا- أدوات جمع البيانات .....ص 42

2-1- استمارة الاستبيان.....ص 42

2-2- الملاحظة المباشرة..... ص 45

ثالثا- الخلفية النظرية للدراسة.....ص 45

المبحث الثالث: عرض وأجرئة المفاهيم ..... ص 47

تمهيد .....ص 47

الفصل الثالث: مفاهيم عامة حول المشاركة السياسية

مدخل .....ص 53

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية.....ص **54**

أولا- المشاركة السياسية تعريفا.....ص **54**

ثانيا- أنشطة المشاركة الساسية..... ص **58**

2-1- أنشطة تقليدية وعادية .....ص **58**

2-2- أنشطة غيرتقليدية .....ص **59**

2-1-2- مستويات المشاركة السياسية.....ص **57**

2-1-2-1- المستوى الأعلى.....ص **58**

2-1-2-2- المستوى الثاني..... ص**58**

2-1-2-3- المستوى الثالث.....**ص 58**

2-1-2-4- المستوى الرابع.....**ص 59**

المبحث الثاني: خصائص ومؤشرات المشاركة السياسية .....ص 62

تمهيد .....ص 62

أولا- مؤشرات المشاركة السياسية .....ص 62

ثانيا- مدى المشاركة السياسية .....ص 64

ثالثا- خصائص المشاركة السياسية .....ص 67

رابعا- دوافع المشاركة السياسية .....ص 69

الفصل الرابع: المشاركة السياسية في الجزائر: قراءة سوسيو–تاريخية.

المبحث الأول: أزمة المشاركة السياسية مفاهيم عامة..... ص 77

تمهيد ص77

أولا: البناء المفاهيمي لأزمة المشاركة السياسية .....ص 77

ثانيا- المجتمع الجزائري وأزمة المشاركة السياسية ص83

المبحث الثاني: السياق السوسيو-تاريخي لأزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجز ئري .....ص 89

تمهيد .....ص 89

أولا- أزمة المشاركة السياسية في الجز ئر.....ص **89**

2-1- 1- عهد الحزب الواحد.....ص89

2-1- 2- بعد التحول الديمقراطي.....ص 91

ثانيا- مظاهر أزمة المشاركة في الجز ئر.....ص **91**

ثالثا- الانتخابات التشريعية-لعام 2007 دراسة السلوك الانتخابي.....ص 92

ر ابعا- الظواهر السياسية الأساسية.....ص **93**

4-1- ظاهرة المنشقين عن الأحزاب السياسية.....ص 93

4-2- تدخل المال في العملية الانتخابية.....ص 93

4-3- العزوف السياسي.....ص 94

4-4- اختيار المرشحين في البرلمان الجزائري ..... ص 94

4-5- ضعف مشاركة تمثيل المرأة في الانتخابات .....ص 94
4-6- الإمتناع عن المشاركة في الانتخابات .....ص 95
خامسا- تفسير السلوك السياسي .....ص **96**
المبحث الثاني: متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة.....ص **98**
تمهيد .....ص 98
أولا- متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة.....ص 98
ثانيا- الآثار الإيجابية للمشاركة السياسية.....ص 101
ثالثا- دور المشاركة السياسية في التنمية.....ص 101
الفصل الخامس: عرض الدراسة الميدانية
مدخل .....ص 105
المبحث الأول: التحقق من الفرضية الأولى .....ص 106
تمهيد..... ص 106
التحليل والمناقشة .....ص 118
قراءة في مفهوم الوعي .....ص 118
1- البنائية الوظيفية .....ص 118
2- التفاعلية الرمزية .....ص 119
3- الظاهراتية –الفينومينولوجية.....ص 119
المبحث الثاني: التحقق من الفرضية الثانية .....ص 122
تمهيد .....ص 122
التحليل والمناقشة .....ص 131
مفهوم الاغتراب .....ص 131
الاغتراب السياسي: قراءة في المفهوم .....ص 134
قراءة عامة وعرض النتائج ..... ص 136
أولا- محور الفرضية الأولى..... ص 136
ثانيا- محور الفرضية الثانية ..... ص 137
خاتمة ..... ص 141

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	ص
01	خصائص العينة من حيث متغير الجنس	26
02	خصائص العينة من حيث متغير المهنة	27
03	خصائص العينة من حيث متغير سن الانخراط في العمل السياسي	28
04	خصائص العينة من حيث متغير السكن	29
05	طبيعة السكن	30
06	الوضع الاجتماعي	31
07	خصائص العينة من حيث متغير التخصص العلمي في الجامعة	33
08	خصائص العينة من حيث متغير المستوى العلمي في الجامعة	35
09	هل كنت منخرطا في الكشافة، الجمعيات، المنظمات الطلابية، اللجان، لم أكن منخرطا	36
10	متى كان انضمامك إلى الأحزاب؟	38
11	هل ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في بناء شخصيتك السياسية ؟	39
12	هل يضمن لك عملك تلبية مطالبك الاجتماعية؟	106
13	في اعتقادك هل ضمنت لك الدراسة في الجامعة منصب عمل؟	107
14	كيف كان وضعك المهني في الجامعة أو بعد تخرجك منا ؟	108
15	هل تم توفير مشاريع اقتصادية للشباب للقضاء على مشكل البطالة ؟	109
16	ما هي البرامج السكنية التي استفادت منها بلديتك ؟	110
17	هل قمت ببناء مدارس في الحي الذي تسكن فيه؟	111
18	هل قدمت خدمات للأقارب و الأصدقاء؟	112
19	ما هي المنشآت التعليمية التي استفادت منها البلدية ؟	114
20	في نظرك هل تم إنشاء فضاءات للترفيه (حدائق, ملاعب ...الخ)؟	115
21	ما تقييمك لوضعك المادي؟	116
22	إذا لم يتحسن وضعك المادي هل ستتوقف عن ممارسة العمل السياسي؟	117
23	هل ترى المجالس المحلية المنتخبة في مستوى الكفاءة المطلوبة؟	123
24	هل أنت راض عن تسيير المجالس المنتخبة للمجال الاجتماعي، الثقافي، الرياضي، الاقتصادي؟	124
25	هل كانت هناك ثغرات في التسير؟	125
26	بعد مشاركتك السياسية أين تصنف بلديتك من حيث التنمية مقارنة بالفترة التي سبقتك؟	126
27	هل يمكن القول أن مشاركتك السياسية كانت من أجل تحقيق التنمية المحلية ؟	127
28	ممارستك للسياسة ضمن أي خانة تندرج؟	128
29	بعد مشاركتك السياسة الفعلية هل تحصلت بلديتك على مشاريع تنموية ؟	129
30	في نظرك هل تعتبر المشاركة السياسية كرغبة و طموح شخصي ر فقك قبل ممارستك السياسة؟	130

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	ص
01	شكل يوضح خصائص العينة من حيث متغير الجنس	26
02	شكل يوضح خصائص العينة من حيث متغير المهنة	27
03	شكل يوضح خصائص العينة من حيث متغير سن الانخراط في العمل السياسي	28
04	شكل يوضح خصائص العينة من حيث متغير السكن	29
05	شكل يوضح طبيعة السكن	31
06	شكل يوضح الوضع الاجتماعي للعينة	32
07	شكل يوضح خصائص العينة من حيث متغير التخصص العلمي في الجامعة	34
08	شكل يوضح خصائص العينة من حيث متغير المستوى العلمي في الجامعة	35
09	شكل يوضح الانخراط في الكشافة، الجمعيات، المنظمات الطلابية، اللجان، لم أكن منخرطا	37
10	شكل يوضح زمن الانضمامك إلى الأحزاب	38
11	شكل يوضح مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في بناء شخصية الفرد السياسية	39
12	شكل يوضح تلبية العمل للمطالب الاجتماعية	107
13	شكل يوضح ضمان الدراسة في الجامعة لمنصب عمل	108
14	شكل يوضح الوضع المهني في الجامعة أو بعد التخرج	109
15	شكل يوضح توفير مشاريع اقتصادية للشباب للقضاء على مشكل البطالة	110
16	شكل يوضح البرامج السكنية التي استفادت منها البلدية	111
17	شكل يوضح بناء مدارس في الحي	112
18	شكل يوضح تقديم خدمات للأقارب و الأصدقاء	113
19	شكل يوضح شكل يوضح المنشآت التعليمية التي استفادت منها البلدية	114
20	شكل يوضح إنشاء فضاءات للترفيه (حدائق, ملاعب ...الخ)	115
21	شكل يوضح تقييم الوضع المادي	116
22	شكل يوضح: العلاقة بين الوضع المادي والاستمرار في ممارسة العمل السياسي	117
23	شكل يوضح ما إن كانت المجالس المحلية المنتخبة في مستوى الكفاءة المطلوبة	123
24	شكل يوضح الرضا عن تسيير المجالس المنتخبة للمجال الاجتماعي، الثقافي، الرياضي، الاقتصادي	124
25	شكل يوضح تغرات التسير	125
26	شكل يوضح تصنيف البلدية بعد المشاركة السياسية من حيث التنمية مقارنة بالفترة السابقة.	126
27	شكل يوضح العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية المحلية	127
28	شكل يوضح ضمن أي خانة تندرج ممارسة السياسة	128
29	شكل يوضح تحصل البلدية على مشاريع تنموية بعد المشاركة السياسية من عدمه	129
30	شكل يوضح المشاركة السياسية هل هي رغبة و طموح شخصي	130

مـقـدمـــة

يشكل الشباب الطاقة المستديمة، والخزان الطبيعي للموارد البشرية المتجددة، الذي يسمح بإنتاج رأس المال الاجتماعي، الذي يعتبر عماد التنمية المستديمة، وفي ذات الوقت، يبقى الشباب هاجسا بقدر ما يؤرق الأسر والآباء، يؤرق المسؤولين السياسيين في مختلف المستويات.

فهذه الفئة بالإضافة إلى كونها مصدر ثروة، يمكن أن تكون أيضا مصدر قلق، في حالة تعرضها للإهمال أو التجاهل، وربما هذه الازدواجية كانت سببا في ظهور نظريتين مختلفتين للشباب، نظرة تنطلق من كون الشباب شريحة هشة، وما زال غير قادر على تقدير الأمور تقديرا سليما، وهو في حاجة للمساعدة والحماية المستمرة، وحالته تدعو للشفقة عليه، ويكون ذلك مبررا لممارسة الوصاية الأبوية الزائدة على اللزوم، أو تقديم بعض الصدقات والمنن في شكل برامج، تماما كما يتم تقديم البالي من الألبسة للفقير المعدم، بحجة أنه بحاجة ماسة إليه.

والنظرة الثانية ترى في الشباب تهديدا لها ولمصالحها ومكانتها، وتبرر نظرتها بكونه متسرع، وما زال غير قادر على تحمل المسؤولية، لذلك يجب الوقوف في طريقه، عدم إتاحة الفرصة لديه للتعلم، ممارسة الإقصاء والتهميش عليه، وغيرها من الأساليب التي قد تكون مصحوبة بكلمات الشباب وتتغنى به.

وكلا النظرتان خاطئتان، وما ترتب عنهما من أعمال وبرامج مآلها الفشل لا محالة. فالأصل في ذلك، ألا يكون التعامل مع الشباب بإعطائه في كل مرو سمكة، ولكن عن طريق تعليمه كيف يصطاد، وعن طريق أيضا الاستماع الى رسائله، ونخلي بينه وبين طريق التقدم والتنمية، عن طريق اتاحة الفرصة أمامه ليساهم هو أيضا في

لعب الدور الذي يتطلبه السياق الموجود فيه. الأمر الذي يخفى على الكثير من المسؤولين أن الكثير من الشباب أو بعض الجزائريين منهم قادر على تحسين وضعيته المادية كأفراد، ولكن المشكلة بالنسبة إليه كيف يمكن أن يساهم في تحسين وضعية بلاده، لأنه يعتقد-خصوصا في ظل العولمة-بأنه لا معنى للرفاهية في بلد فقير، خصوصا أن هذا البلد مرتبط بهويته، ولا يستطيع الإنسان أن يختار أباه - كما يقال.

إن الانتفاضات الشبانية أو الحركات الاحتجاجية الشبابية التي اجتاحت العالم والتي حدثت في بلادنا، لم تأتي لتؤكد أهمية الشباب في المجتمع فحسب، ولكن تأتي هذه الأحداث من حين إلى آخر لتغيير الصورة النمطية عن الشباب، بكونه طاقة إنتاجية أو قوة عسكرية أو احتياط انتخابي أو مجرد طاقات معطلة وفق حسابات هؤلاء وأولئك، ولتكون بمثابة منبهات تلفت الانتباه إلى تبعات التهميش والإقصاء والإهدار القصدي لطاقات الشباب وإبعادهم من دوائر صنع القرار. وعلى أية حال لا يمكن لأحد الادعاء بعدم أهمية الشباب في المجتمع، فكثيرة هي العوامل والمعطيات التي تؤكد هذه الأهمية وتسجل للشباب حضوره، وضرورته الوجودية بالنسبة لاستمرار حياة المجتمعات.

من هنا تساهم المشاركة السياسية للشباب في لعب أدوار ذات أهمية بالغة في الحفاظ على استقرار وتوازن المجتمع، وفي تواصل الأجيال والتحامها، وإذا أردنا أن نطمئن على مستقبل بلد من البلدان يمكن اعتماد مدى المشاركة السياسية لشبابه كمؤشر هام على ذلك.

من أجل ذلك، جاءت هذه الدراسة لتربط بين أمرين من المفروض أن يكونا متلازمين، هما المشاركة السياسية والشباب، وتسلط الأضواء على جوانب من الواقع

الجزائري في هذا المجال. اعتمدنا على خطة تتضمن ثلاث مراحل أساسية هي: التأسيس المنهجي للدراسة، التأسيس النظري للموضوع، المحك الميداني، وذلك حسب الهيكلة الآتية:

تضمن الفصل الأول الإشكالية التي يدور حولها البحث والإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية. وأما الفصل الثاني فتطرق إلى المفاهيم المركزية والمحيطة التي تناولتها الدراسة، أما الفصل الثالث فقد خصص للتفسير النظري للمشاركة السياسية ولمستويات المشاركة السياسية. والفصل الرابع تناولنا من خلاله السياق التاريخي للمشاركة السياسية للشباب الجزائري. وأما الفصل الأخير فقد تم تخصيصه لعرض وتحليل البيانات الميدانية واستخلاص نتائج الدراسة.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى بعض الصعوبات التي واجهت البحث، خصوصا مع قلة الدراسات الجزائرية حول الموضوع، وغياب مساهمات علمية عربية حول سوسيولوجيا للشباب بصفة عامة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول

عرض الدراسات السابقة

تمهيد

تنطلق في الغالب كل دراسة علمية من الدراسات التي سبقتها، حيث تشكل في الأصل خبرات علمية يستفيد منها الباحث، فيأخذ منها ما يفيد دراسته ويتجاوز في الوقت ذاته كل فكرة لا تخدم بحثه، وعليه فان هذه الدراسة تتكئ على نسق من الدراسات السابقة التي هي من منظور الباحث ذات علاقة بموضوع الدراسة، وقد ساهمت كل منها في إثراء هذا العمل البحثي بصورة خلافية.

الدراسة الأولى: المشاركة السياسية لدى الشباب[1].

تحاول هذه الدراسة معرفة الأبعاد المتعددة لموضوع المشاركة السياسية للشباب، إضافة إلى معرفة ملامح الوعي السياسي وأهم العوامل التي تساعد على زيادة المشاركة السياسية والمعرقلة لها، وهي تنطلق من التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى معرفة الشباب المصري بالأمور السياسية؟ وما مدى وعيه السياسي؟

ومن أهداف هذه الدراسة مايلي:

- محاولة التعرف على أشكال ودوافع المشاركة السياسية لدى الشباب في المجتمع المصري، وكذلك على جوانب المعرفة السياسية وأهميتها ومصادرها.

(1) أحمد عبد العالي، الدردير، **الشباب والمشاركة السياسية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، أسيوط، 1992.

- الكشف عن مدى فهم الشباب للمشاركة السياسية وأهميتها ومقترحاتهم حولها، وكذلك التعرف على العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والشخصية لدى الشباب وبين مشاركتهم ومعرفتهم للأمور السياسية.

اعتمد الباحث في اجراء دراسته على منهج البحث الاجتماعي بطريقة العينة. أما في سياق عملية جمع البيانات اعتمد على صحيفة الاستبار (الاستبيان بالمقابلة)، وتحتوي على 56 سؤال تم اختبارها اختبارا قبليا وبعديا للتأكيد، اضافة للمعالجات الإحصائية كالنسب المئوية واختبارات الدلالة ومعاملات الارتباط، الى جانب المقارنة حيث قارن الباحث النتائج التي توصل إليها بنتائج البحوث الأخرى.

ومن نتائجها نذكر

- نسبة عالية من الشباب (ثلثي أفراد العينة) يرون أن المشاركة السياسية مهمة،ويعرفون معناها، ولديهم فكرة عن الأحزاب السياسية ويشاركون سياسيا.
- وجود علاقة إيجابية بين التعليم والمشاركة السياسية للشباب. وبين هذه الاخيرة ومستوى الدخل.
- هناك علاقة إيجابية بين المهنة والمشاركة السياسية للشباب ولكنها ليست بدرجة القوة والتأثير مثل التعليم ومستوى الدخل.
- الشباب المتزوج أكثر مشاركة في العمل السياسي من الشباب غير المتزوج.
- تحتل المشاركة عن طريق الانتخابات المقام الأول من أوجه المشاركة السياسية للشباب، يليها المشاركة عن طريق متابعة الأخبار السياسية ثم الاشتراك في مناقشات للأحزاب السياسية ثم عضوية النقابات والاتحادات العمالية، وتحتل المشاركة من
- خلال الاتحادات الطلابية المقام الأخير.

- دوافع المشاركة السياسية للشباب تتمثل حسب أهميتها في تحقيق مكانة أدبية، يليها تحقيق الحرية وممارسة الديمقراطية، ثم العمل على تحقيق سيادة القانون، بينما تحتل دوافع مثل الرغبة في حل مشكلات المجتمع، واعتناق فكر سياسي، وتحقيق مكاسب شخصية المرتبة الأخيرة وبدرجات متساوية.
- تشكل وسائل الاتصال الجماهرية كالإذاعة والتلفزيون أهم مصادر المعلومات السياسية للشباب ثم يلي ذلك القراءة.
- دور الأسرة في زيادة المعلومات السياسية للشباب دور محدود، مما يعني أن الأسرة المصرية بشكل عام لا تهتم بتنشئة الأبناء سياسيا.

تناولت هذه الدراسة نفس الموضوع، لكن مشكلة البحث المثارة، تختلف شيئا ما عن دراستنا، والاختلاف الأساسي بين الدراستين يكمن في البعد الجغرافي، وقد أعطتنا صورة عن الواقع المصري، وصورة تعاطي الشباب مع الشأن السياسي، كما أشارت الى بعض الخصوصيات المرتبطة بالمصريين، اذن الاختلاف في المجال الجغرافي.

الدراسة الثانية: دور الثقافة السياسية في مو قف العمل السياسي[1]

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المصري، والوقوف على مستواها، ودرجة الوعي السياسي للشباب، ومعرفة العوامل التي ساهمت في تكوينها وتشكيلها، وأهم المؤسسات التي تقوم بالتنشئة السياسية، ومحاولة توضيح العلاقة بين الثقافة السياسية والموقف من العمل السياسي. وقد انطلقت الدراسة من التساؤل العام التالي:

ما هو مستوى ودرجة الثقافة السياسية الموجودة بين الشباب؟

(1) أحمد السيد، شحاتة، **دور الثقافة السياسية في مو قف الشباب نحو العمل السياسي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1993.

أما الفرضية التي تبنتها هذه الدراسة فهي:

الثقافة السياسية ذات دور في تحديد مواقف الشباب من العمل السياسي.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومن نتائجها نذكر:

- يملك الشباب المصري ثقافة سياسية على مستوى جيد، تتميز بارتفاع مستوى المعرفة بالأشخاص والأحزاب السياسية والمسؤولين عن صنع القرارات السياسية، مع تسجيل انخفاض ملحوظ إذا قيس بمعرفة المؤسسات والسلطات الموجودة في المجتمع.
- تجسد الاسرة ونظام التعليم الى جانب جماعة الأصدقاء ووسائل الاعلام دورا محدودا كمصدر للثقافة السياسية للشباب.
- يميل معظم الشباب المصري إلى الحديث عن السياسية ومناقشتها، أكثر من الاشتغال بها والمشاركة والعمل بميدانها.
- إن مستوى المشاركة السياسية للشباب المصري، والخاص بحضور الندوات واللقاءات السياسية، أقل من المشاركة في مناقشة الأمور السياسية.
- ارتفعت نسبة مشاركة الشباب المصري في عملية التصويت عند المنتمين للأحزاب السياسية، وتضاءلت بصورة واضحة عند غير المنتمين.
- تلعب الثقافة السياسية دورا مؤثرا في تحديد موقف الشباب من العمل السياسي، سواء بالمشاركة فيها و/أو العزوف عنها، إلا أن هذا الدور يكون محدودا إذا ما قورن بتأثير المناخ العام السائد في المجتمع.

توصلت هذه الدراسة الى نقل صورة عن درجة الوعي السياسي ومستوى الثقافة السياسية التي يمتلكها الشباب المصري، معتمدة على قواعد وأدوات منهجية، مكنتها من توظيف المعطيات الميدانية المميزة للحالة المصرية، لصالح الخروج بتحليلات ونتائج مفيدة.

الدراسة الثالثة: المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر[1]

تحاول هذه الدراسة الكشف عن أهم المتغيرات والعوامل البارزة والمؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية من خلال تحليل ومناقشة مختلف مظاهرها وأبعادها وأيضا درجة فعاليتها، ولأجل ذلك فهي تنطلق من التساؤل الرئيسي التالي: ما هي المتغيرات البنائية والوظيفية المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية؟

وللاحاطة بجوانب هذا التساؤل ثم تحديد متغيراته في التساؤلات الفرعية الموالية:

- إلى أي مدى يؤثر المحيط الأسري على التكوين السياسي للمرأة الجزائرية؟
- ما مدى تأثير مشاركة المرأة في النوادي الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني على فعالية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية؟
- ما هي أهم القضايا والمجالات السياسية التي تدافع عنها المرأة والتي تفضل أن تنشط في إطارها؟
- كيف تنظر المرأة الجزائرية لمستقبل المشاركة السياسية في الجزائر؟

ساهمت هذه الدراسات السابقة في اثراء منهجية بحثنا من حيث الاختيارات المنهجية التي يجب أن يتبعها الباحث، حيث تمكن الباحث بناء عليها من اختيار المنهج المناسب للدراسة، وأدوات جمع المعطيات الميدانية فضلا عن الخليفية النظرية للدراسة، الى جانب تحديد الموضوع بدقة بكيفية تحول دون تكرار ما ورد في الدراسات السابقة.

وقد تم توظيف الدراسات السابقة وفق الشكل التالي:

([1]) نعيمة، نصيب، **المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الأدب، قسم علم الاجتماع.

- تحديد وبشكل دقيق التساؤلات الفرعية وفرضيات الدراسة.
- توظيف الدراسات السابقة في تحديد مؤشرات الدراسة فيما يتعلق باستمارة الاستبيان وذلك لتكون المؤشرات أكثر دلالة.
- الدراسات السابقة التي قمنا بعرضها هيئت أرضية البحث بالنسبة لدراستنا الحالية، حيث تم الاطلاع على المناهج والادوات البحثية والخلفيات النظرية التي تنطلق منها كل دراسة بهدف تأطير دراستنا الحالية منهجيا.
- تحقيق مطلب التراكم المعرفي من خلال تجاوز الأهداف التي حققتها الدراسات السابقة مع تسطير أهداف جديدة.

المبحث الثاني
منهجية البحث

تمهيد

ضمن هذا المبحث نستعرض بعض المراحل التي ستمر بها الدراسة، والمتمثلة في الخطوات المنهجية التي نستهلها ببناء الاشكالية التي يعرض انطلاقا من الباحث بنية الموضوع، حيث يعرفه ويحدده بدقة، ليرفقه بتساؤلات تحدد هي الاخرى الأهداف التي يسعى اليها، ثم عرض فرضيات الدراسة التي سيتم الاجابة عنها في فصول لاحقة، وفضلا على ذلك يعرض الباحث أهداف وأهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، مرورا بالبناء المفاهيمي الذي يتبناه في دراسته هذه، مرفوقا بمجالها البشري، المكاني والزمني.

أولا- صياغة الاشكالية

تُشكل فئة الشباب البنية التحتية لكثير من المجتمعات، وذلك بالنظر ليس فحسب الى بنيتها الديمغرافية المتباينة من مجتمع لآخر، بل كذلك للدور الوظيفي الذي تشغله ضمن حقول خلافية، سواء الاجتماعي كتشكيل بنيات اجتماعية مثل الأسرة والزواج، أو اقتصادية كاسهامها في تفعيل حركية العمل واثراء الفعل الاقتصادي، وثقافية كانتاج بنيات ثقافية جديدة أو اعادة استعمال بنيات أخرى قديمة، وسياسية مثل المساهمة في ابداء الرأي سياسيا من خلال الجمعيات والمنظمات والاحزاب.

حيث تنهض فئة الشباب على مكانة نوعية نابعة من خصوصية مرحلة الشباب في حد ذاتها، وميزاتها النفسية والبيولوجية والاجتماعية، الأمر الذي يخول لها المساهمة بقسط كبير في عملية بناء المجتمع على اختلاف المستويات، وذلك بالنظر الى ما تتمتع به من مقدرة على الإبداع والابتكار وحب التجديد، ما يؤهلها لتبوء مكانة قيادية في المجتمع، والى جانب ذلك يزيد في أهمية الشباب نوعية مستوياتهم العلمية، المعرفية والثقافية.

وفي مقابل ذلك فان ما يدعو الى الاهتمام بدراسة الشباب ما يعتري هذه الفئة من مشكلات كالانحراف مثلا أو الإدمان والانتحار، الى جانب الجريمة والتطرف، ...الخ، وكذلك العزوف السياسي وغيرها من مشكلات. وبالتالي فان الاهتمام بالشباب وفهمه يعد قراءة مسبقة نحو مستقبله، ونوع من استحضار الصورة التي يكون عليها المجتمع بصة عامة، بحكم أن هذه الفئة سوف تنتقل من أدوار تغلب عليها صفة التبعية الى أخرى تجعلهم في صف المسؤولية والقيادة، وفي الأخير تحمل المسؤوليات الرسمية وغير الرسمية.

أما الشباب المقصود في هذا السياق فهو فئة الشباب الأكثر مشاركة وتفاعلا مع قضايا مجتمعه على تباينها بما فيها القضايا السياسية، والذي له حظ أوفر في تبوء مراكز صناعة القرار والقيادة، والقيام بأدوار ذات تأثير في مجتمعه.

فالمكانة التي يحتلها الشباب في المجتمع والدولة هي الأخرى مؤشر حقيقي يكشف عن مدى تحضر المجتمع وحداثة الدولة، ومن هنا فإن المشاركة السياسية للشباب تعد ضرورة ملحة تفرضها عملية السعي نحو التحضر والتقدم ومنه التأسيس لدولة حديثة.

أما المشاركة السياسية للشباب فلا تعني مجرد الاشتراك في التصويت لصالح مرشح معين في فترة انتخابية محددة، كما لا تعني كذلك الانخراط في حزب سياسي أو منظمة غير حكومية، وإنما تعد توجها وانشغالا جديا بعملية ومسار صنع القرار السياسي من طرف الشباب.

فضلا على ذلك فالمشاركة السياسية تعد انعكاسا للفعل الديمقراطي، الذي يقود نحو إثارة البعد الاجتماعي والمجتمعي للفرد، لدفعه نحو التفاعل مع شؤونه

العامة باعتباره اجتماعي بطبعه، ولعل كل ذلك يندرج ضمن ما يطلق عليه حديثا المواطنة، والتي تتنافى مع كثير من الممارسات المناقضة لها ومنه العزوف السياسي.

على ضوء ما سبق فان الدراسة الحالية تسعى إلى رصد وتحليل واقع المشاركة السياسية للشباب الجزائري، من خلال التعرف على العوامل المفضية الى تكوينها، وقد خصت الدراسة بالبحث الشباب خريج الجامعة دون غيره، لكونه يتميز بمقدراته على القيادة، ولاعتباره كذلك الفئة المثقفة التي أتيحت لها الفرصة لتلقي مستوى عالي من التعليم، الأمر الذي يؤهلها للعب أدوار سياسية بامتياز.

والمقصود بالمشاركة السياسية لدى الشباب مساهمتهم في المجال السياسي من خلال الاهتمام بالشؤون السياسية، وتشكيلهم رصيد من المعرفة السياسية، وسلوكهم الانتخابي، والنشاط الجمعوي والحزبي.

ان اهتمام هذه الدراسة بفئة الشباب لا يزيد عن محاولة النظر في علاقة الشباب بعملية المشاركة السياسية والعوامل المفضية الى دفعه نحوها، لنصل بعد ذلك الى إقامة قراءة سوسيولوجية حول واقع المشاركة السياسية لدى الشباب خريجي الجامعة في المجتمع الجزائري، وبناءً على ذلك نصل الى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في مسألة المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي في المجتمع الجزائري؟

تتفرع عن هذا التساؤل العام التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤل الفرعي الأول

الى أي مدى يساهم الوضع المادي والاجتماعي المتميز بالهشاشة في تحفيز الشباب الجامعي على المشاركة سياسيا؟

التساؤل الفرعي الثاني

ما مدى تأثير حالة الاغتراب السياسي في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي؟

ثانيا- بناء فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

بناء على القراءات السوسيولوجية المتاحة حول الواقع السوسيو-سياسي للمجتمع الجزائري بصفة عامة، والمجتمع البحثي للدراسة بصورة خاصة، فان الدافع المادي ينهض على أهمية بالغة في تأطير الحياة السياسية، وعليه نحاول بناء تصور بحثي نستحضر ضمنه المشاركة السياسية لدى الشباب خريجي الجامعة للنظر في علاقتها بالبعد المادي، ونتيجة لذلك نصل إلى صياغة الفرضية الأولى للدراسة والتي مضمونها: يؤثر الوضع المادي والاجتماعي الهش في المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي.

الفرضية الثانية

في سياق الفرضية الثانية ينطلق الباحث من تصور محدد يحيل إلى إقران المشاركة السياسية بفكرة الاغتراب السياسي، وبالتالي نفترض ما يلي: تدفع حالة الاغتراب السياسي بالشباب الجامعي إلى المشاركة سياسيا.

ثالثا- أسباب اختيار الموضوع

3-1- أسباب ذاتية

تشكل الاهتمامات العلمية الشخصية لدى الباحث سببا ذاتيا وجيها يدفع نحو اختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع، حتى إذا تم ذلك فانه يتمكن من إثراء المعرفة السوسيولوجية بموضوع الشباب ومشكلاته وقضاياه بصفة عامة.

3-2- أسباب موضوعية

-1- إن النقص الذي يعتري الدراسات العلمية حول الشباب في الجزائر، يجعل سده هدفا يحظى بالأولوية، وعليه تسعى هذه الدراسة الى تقديم إضافات علمية من شأنها المساهمة في ملئ الفراغ العلمي في مثل هذه المواضيع.

-2- بغض النظر عن التخصص أو المنظور الذي ينطلق منه البحث، فإنه مما لا شك فيه أن للتراكم البحثي والعلمي حول الموضوع أهمية في تطوير البحث في الموضوع، فمن شأن هذا التراكم العلمي تنمية الخزان المعرفي وإثرائه بنتائج الدراسات المتعلقة بالشباب، مما يجعلها أكثر دقة وموضوعية، لفهم حاضره، والتنبأ بتطوراتها ومستقبلها.

-3- إن وصول النظرية الغربية بشكها الجاهز الى مجتمعات العالم الثالث، لم يسمح بإحداث التفاعل المطلوب بين ما هو علمي وما هو عملي، حيث ما تزال الفجوة كبيرة بين التنظير والممارسة، وما يزال التراث النظري السوسيولوجي بعيدا عن التوظيف الميداني، ليبقى حبيس الدوائر الأكاديمية، ومظاهر التفكك بين النظرية الاجتماعية العلمية، والممارسة العملية الواقعية متعددة ومتنوعة، ولا يمكن حصرها في مجال دون الآخر، والأمر ينسحب على مجال بحثنا المتعلق بالشباب والمشاركة السياسية.

رابعا- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقديم قراءة وصفية حول مسألة المشاركة السياسية لدى فئة الشباب خريجي الجامعة، وذلك بمحاولة رصد العوامل المتحكمة فيها، حتى إذا تم ذلك فان هذه الدراسة ستثري الأعمال السوسيولوجية المطروحة حول هذا الموضوع.

خامسا- أهمية الدراسة

-1- تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية الموضوع في حد ذاته، فالمشاركة السياسية لدى الشباب هي جوهر النقاش الدائر حول تحقيق التنمية وخروج الدولة من حالة التخلف خصوصا في العالم الثالث.

ذلك أن المشاركة السياسية هي القضية الأساسية التي تدور حولها إشكالية إصلاح الدولة وأجهزتها، حيث تمكن من توظيف الموارد البشرية في اطار حلقة دائرية. حيث يعد الشباب الشريحة الغالبة في المجتمع، والاهتمام به يعني الاهتمام بالمجتمع كله، من هنا يمكن أن تظهر أهمية هذه الدراسة المتعلقة بالمشاركة السياسية للشباب خريج الجامعة بضرورة اقحامه في العمل السياسي.

-2- تكمن أهمية هذه الدراسة فضلا عن ذلك فيما تقدمه من اضافات علمية، فمما لا شك فيه أن الهيئات التنفيذية والمؤسسات التي تتعامل مع الشباب، في حاجة إلى معرفة علمية ودراسات ميدانية تعتمد عليها من أجل إعداد برامجها وبناء سياساتها المتعلقة بالشباب، إذا أرادت لهذه السياسات والبرامج أن تكون فعالة. من هنا يمكن لهذه الدراسة أن تساهم الى جانب بحوث ودراسات أخرى في تزويد هذه الهيئات بالمتطلبات المعرفية التي تقتضيها المهمة الملقاة على عاتقها، خاصة من جانب فهم هذه الشريحة ومعرفة خصائصها واحتياجاتها.

الفصل الثاني

الإجراءات الميدانية للدراسة

مدخل

ضمن هذا الفصل يقف الباحث على الاجراءات الميدانية للدراسة، انطلاقا من عرض السياق البيبيوغرافي لميدان الدراسة، ثم تحديد مجتمع البحث وانتقاء عينة الدراسة وعرض خصائصها، كما يحرص الباحث فضلا عن ذلك على تحديد المنهج والأدوات المرافقة له لجمع المعطيات الميدانية، إلى جانب ذلك يتبنى خلفية نظرية معينة لإضفاء الفهم المطلوب أو التفسير المرتبط بما سيتوصل إليه من نتائج، وانتهاءً بعرض المفاهيم التي سترافق الدراسة وأجرئتها.

المبحث الأول

خصائص مجتمع البحث

تمهيد

يشير مجتمع البحث على العموم الى السياق البشري والمكاني والزمني الذي تتم في اطاره الدراسة، فهو يحوي الظاهرة المدروسة من جهة، وفي مقابل ذلك يلتزم الباحث بانتقاء العينة التي ستمثل مجتمع البحث في حد ذاته اعتبارا للأهداف التي يريد الوصول اليها، كما ينتقي المكان الذي يجري فيه دراسته وهو في الاصل ذلك المكان الذي تتواجد ضمنه عينة الدراسة، كما يلتزم الباحث بوضع سياق زمني لدراسته لما له من أهمية وتأثير على متغيرات الدراسة في حد ذاتها وارتباطات مفرداتها التي قد لا تسمح أحيانا لإجرائها.

أولا- مجالات الدراسة

1-1- المجال البشري

يضم المجال البشري لهذه الدراسة فئة الشباب خريجي الجامعة، الذين يقيمون بمدينة مستغانم، ويمارسون العمل السياسي من خلال الانخراط في قنوات الأحزاب السياسية.

1-2- المجال المكاني

أما المجال المكاني الذي تمت فيه الدراسة فيتمثل في مدينة مستغانم، وذلك لاعتبارات موضوعية نذكر منها في المستوى الأول انتماء الباحث في حد ذاته لهذا المجال واطلاعه على تفاصيله ومنها ما يتعلق بالاحزاب السياسية والمنتمين اليها.

1-3- المجال الزمني

تمتد هذه الدراسة زمنيا من الموسم الدراسي (2012/2011) الى غاية الآن (2020/2019) حيث يتم التعامل مع الحقل الميداني للدراسة من تصنيف المعطيات وتحليلها للخروج بنتائج.

لقد تم تقسيم المجال الزمني للدراسة الى نحول ثلاث أقسام أو جبهات كبرى، الجبهة الأولى تمثلت في التأسيس المنهجي للدراسة، والثانية تمحورت حول التأصيل النظري للدراسة من خلال تبني خلفية نظرية لتفسير الظاهرة المدروسة والبحثعنها كذلك ضمن التراث النظري، وانتهاء بالسياق الميداني.

1-2-1- عرض بيبيوغرافي لميدان الدراسة

لا تقل مدينة مستغانم أهمية عن غيرها من كبريات المدن التي خصها المؤرخون والمهتمون من ميادين علمية خلافية بكتاباتهم، وذلك باعتبارها مدينة تجتمع فيها الكثير من الخصوصيات، حيث نكاد نصفها بالمدينة الجامعة لعدة مدن من حيث مناخها المتقلب، ولكونها تجمع بين السياحة البحرية التي تؤهلها لأن تكون حاضرة ثقافية، فضلا عن كونها مدينة زاخرة بتجارتها وفلاحتها وصنائعها...الخ.

فهي "تنحدر من الشرق إلى الغرب انحدارا مفاجئا ناحية الشمال بشكل حافة انكسارية تطل على البحر، بينما تنحدر تدريجيا نحو الجنوب، وتكاد هذه المدينة تنتصب بين وادين وهما واد الشلف شرقا وواد المقطع غربا، إذ يحدها من الشرق مدينة الشلف، ومن الغرب مدينة وهران، وجنوبا معسكر وغليزان، وأما شمالا البحر الأبيض المتوسط، فمستغانم هي مدينة تاريخية من أقدم المدن الجزائرية، يرجع تاريخا إلى

الأطوار الحجرية الأولى التي تدل على وجود الإنسان البدائي بمدينة مستغانم، إذ توجد مدينة قديمة وجدت قبل الرومان وكانت تسمى مورسطاقا"[1]

"أما الرومان فقد عرفوها بعد الزلزال العنيف الذي ضرب شمال إفريقيا في عهد الإمبراطورية Galian وقد استولت شعوب كثيرة على مدينة مستغانم، لكن الفتح الإسلامي بالمغرب العربي بقيادة عقبة بن نافع سنة 42هـ فتح صفحة جديدة في تاريخ الجزائر."[2] وقد شهدت هذه المدينة خضوعها للوجود العثماني منذ سنة 1516م ، وبعد اشتداد النزاع بين الكراغلة والعرب، استنجد العرب بالحاكم الفرنسي ديمشال الذي وجدها فرصة سانحة لدخول تراب مستغانم سنة 1833م."[3]

ثانيا- تحديد مجتمع البحث

يشمل المجتمع البحثي لهذه الدراسة فئة الشباب خريجي الجامعة أو الذين زاولوا سنوات معينة في الجامعة دون الحصول على شهادة، أما ثانيا فتنسحب الدراسة على الشباب المقيم بمدينة مستغانم، والمنخرط في الأحزاب السياسية.

ثالثا- عينة الدراسة

تشمل عينة الدراسة المفردات المنتمية لفئة الشباب خريجي الجامعة أو الذين أمضوا سنوات معينة في الجامغة، والمنخرط في الأحزاب السياسية بمدينة مستغانم، لذلك فالعينة بهذا الشكل غير احتمالية قصدية، نظرا للشروط التي تم بمقتضاها

([1]) للمزيد من الاستوساع حول تسمية مدينة مستغانم أنظر:

Moulay, Belhamussi. *Histoire de Mostaganem. Alger* : centre national des études historiques, 1976, pp. 13-14.

([2]) رشيد محمد الهادي، **بن تونس. نيل المغانم من تاريخ وتقاليد مستغانم**.الجزائر:المطبعة العلوية، 1994، ص 84.

([3]) عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. **تاريخ الجزائر العام**. ط07. ج04. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية،1994، ص84.

الانتقاء. وفي مثل هذه العينات "يتعمد الباحث إجراء دراسته على فئة معينة دون سواها، إما لمعطيات علمية كاعتقاده أن هذه الفئة هي التي تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا جيدا، أو لمعطيات مادية كأن تكون الفئة التي يختارها يمكن الوصول إليها واستجوابها بسهولة."[1]

3-1- عرض خصائص العينة

على مدار هذا العنصر يستعرض الباحث خصائص عينة الدراسة بوصفها تمثل المجتمع الكلي للدراسة، حيث تبَنى متغيرات معينة تتمثل في متغير الجنس وَجِهة السكن، ثم سن الانخراط في العمل السياسي بالإضافة إلى المستوى التعليمي للعينة، وانتهاءً بالتخصص العلمي في الجامعة لعينة الدراسة، وهي متغيرات ذات علاقة بالأهداف التي يسعى الباحث إليها.

تظهر قيمة المتغيرات السابقة في كونها تعمل على تسييج عينة الدراسة، حيث بمقتضاها يتم تحديد معالم مجتمع البحث الكلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان أهمية هذه المتغيرات تظهر في علاقتها كمتغيرات مستقلة مع المتغير التابع المتمثل في الظاهرة المدروسة.

[1]) أحمد، عياد. **مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 119.(

جدول رقم 01: يظهر خصائص العينة من حيث متغير الجنس

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
ذكر	52	%65	%65	% 65
أنثى	28	%35	%35	% 35
المجموع	80	%100	%100	% 100

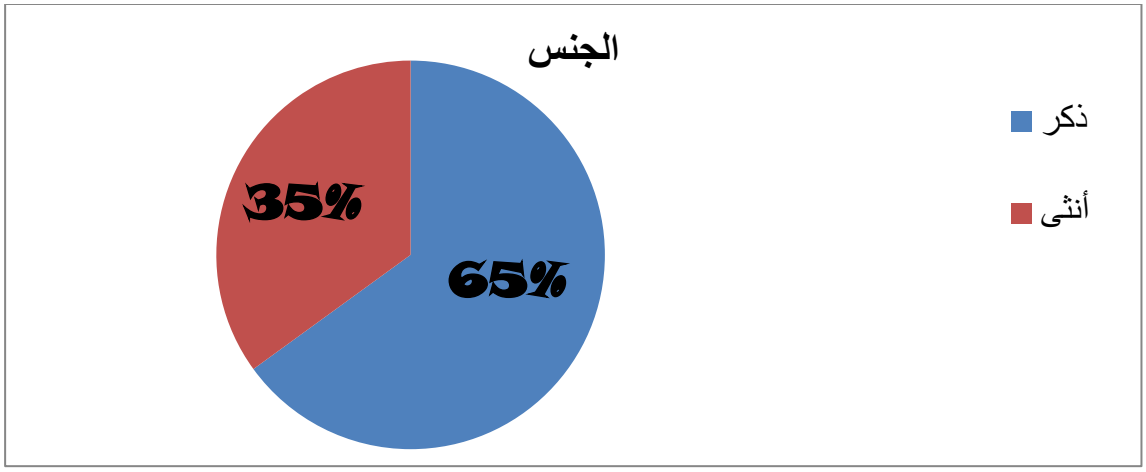

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

من خلال ما أسفرت عنه عملية تفريغ البيانات يتضح أن العينة الممثلة لمجتمع البحث يهيمن عليها جنس الذكور بتكرار يقدر بـ 52 مفردة من مجموع مفردات العينة وبنسبة مئوية تقدر بـ 65 %، وهذا مقارنة بجنس الإناث الذي قدر بـ 28 مفردة ونسبة مئوية قدرت بـ 35 % من حجم العينة.

جدول رقم 02: يظهر خصائص العينة من حيث متغير المهنة

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقة	النسبة المئوية التراكمية
عاطل عن العمل	53	% 66.3	% 66.3	% 66.3
موظف في القطاع العمومي	17	% 21.3	% 21.3	% 87.5
موظف في القطاع الخاص	06	% 7.5	% 7.5	% 95.0
عامل حر	04	% 5.0	% 5.0	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

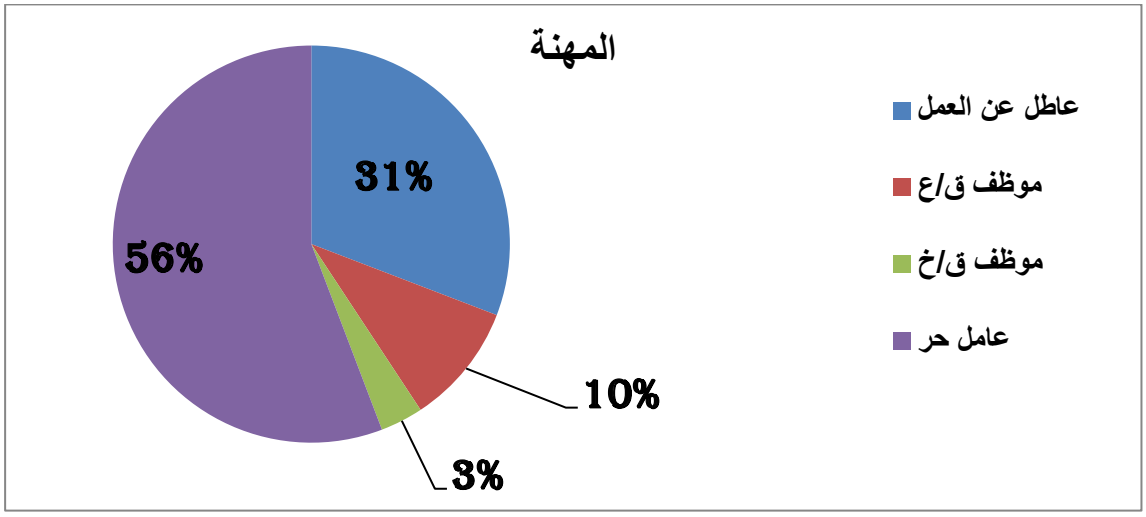

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

أظهرت البيانات المتعلقة بمتغير المهنة أن أغلب مفردات عينة الدراسة عاطلة عن العمل بتكرار يقدر بـ 53 مفردة وبنسبة مئوية تقدر بـ 66.3% ، متبوعا بالقطاع العمومي ثم القطاع الخاص بتكرار قدر بـ 17 و 06 مفردات على التوالي من حجم

العينة ونسبة مئوية تقدر بـ 21.3 % و 7.5 % على التوالي، لتمارس المفردات المتبقية مهن حرة بـ 04 تكرار ات ونسبة مئوية 5%.

جدول رقم 03: يظهر خصائص العينة من حيث متغير سن الانخراط في العمل السياسي

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقة	النسبة المئوية التراكمية
[23-18]	46	%57.5	%57.5	%57.5
[29-24]	26	%32.5	%32.5	%90.0
[35-30]	06	%7.5	%7.5	%97.5
[40-35]	2	%2.5	%2.5	100
المجموع	80	%100	%100	%100

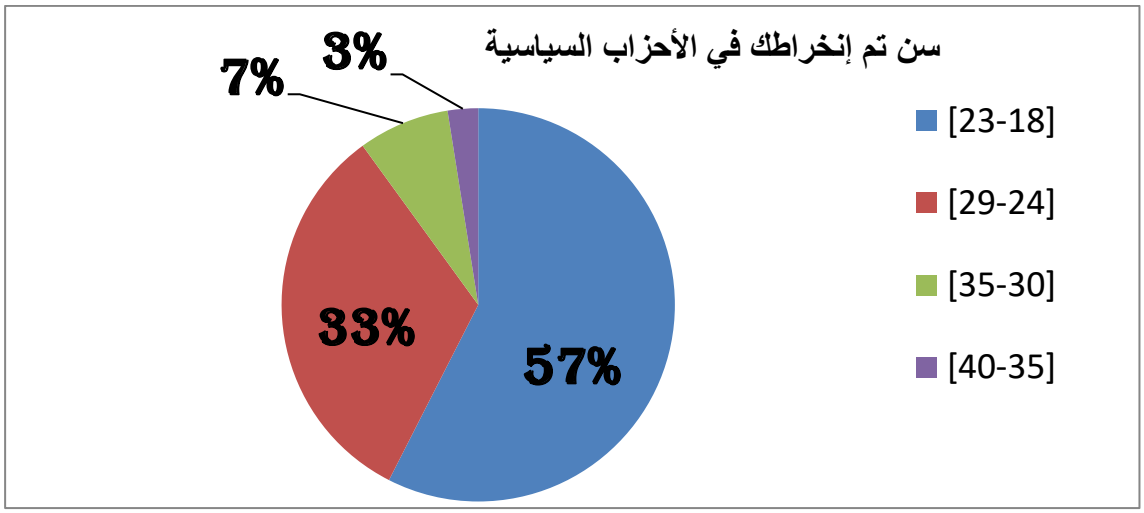

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

يظهر موازاة مع المعطيات المتحصل عليها من خلال الجدول السابق المتعلق بمتغير سن الانخراط في العمل السياسي أن عينة الدراسة تنخرط في العمل السياسي بدءا من سن 18 إلى 23سنة كما تظهره بتكرار يصل إلى 46 مفردة ونسبة مئوية تقدر بـ 57.5 % ، متبوعا بالفئة العمرية [24- 29] بنحو 26 مفردة من حجم العينة ونسبة مئوية تقدر بـ 32.5 %، ثم تليه كل من الفئة العمرية [30-35] و [35-40] بتكرار 06 و02 على التوالي ونسبة مئوية تصل إلى 7.5% و 2.5%.

جدول رقم 04: يظهر خصائص العينة من حيث متغير السكن

الأبعاد	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
مدينة	70	% 87.5	% 87.5	% 87.5
ريف	10	% 12.5	% 12.5	% 12.5
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

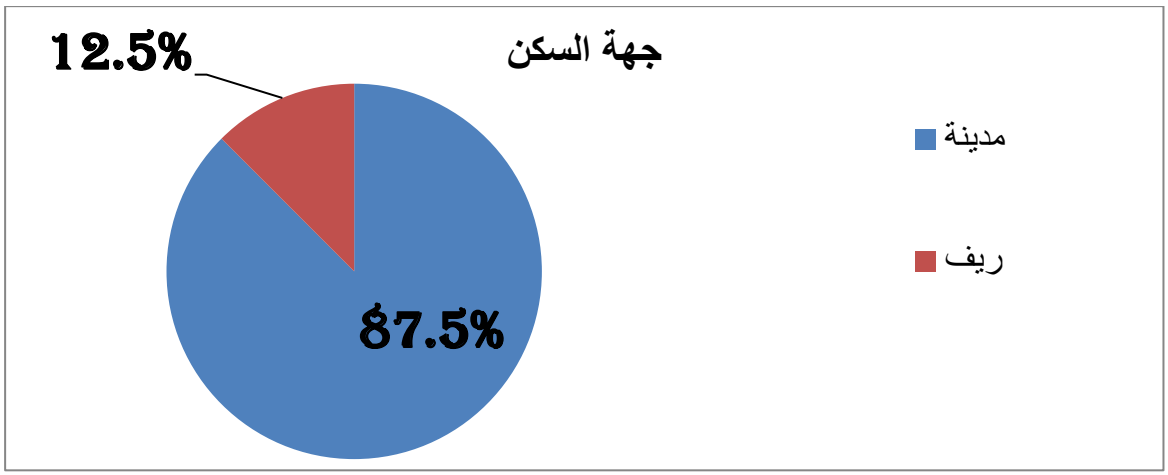

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

يتضح من خلال المعطيات المتحصل عليها من الجدول السابق أن أغلبية المفردات المشكلة لعينة الدراسة من حيث جهة السكن تقطن في المدينة بتكرار يقدر بـ 70 مفردة، ونسبة مئوية تصل إلى 87.5 %، في مقابل 10 مفردات تسكن في الريف بنسبة مئوية تقدر بـ 12.5%. تظهر أهمية متغير جهة السكن في أن المدن والأمصار آهلة بالنخب المثقفة ذات الوعي المتزايد بالمجتمع وأحواله وما سيؤول إليه، لذلك فهي تنزع نحو الانخراط في الجمعيات والمنظمات، هذه الأخيرة تؤهل الفرد وتعده سياسيا، وبالتالي يعد متغير جهة السكن محوري في هذه الدراسة.

جدول رقم 05: ما طبيعة السكن الذي تقيم فيه؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	التراكمية النسبة المئوية
سكن فردي	8	% 10	% 10	% 10
مع العائلة	59	% 73.8	% 73.8	% 83.8
سكن وظيفي	8	% 10	% 10	% 93.3
عن طريق الكراء	5	%6.3	% 6.3	% 100
المجموع	80	%100	% 100	% 100

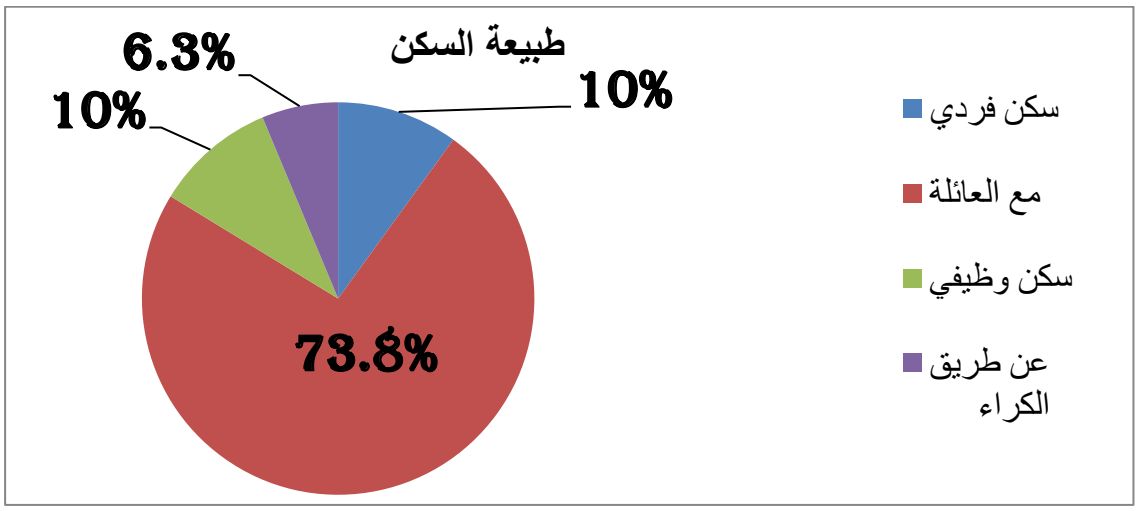

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

انطلاقا من الجدول السابق المتعلق بنوع السكن الذي تشغله العينة، فان 59 مفردة تصرح أنها تقيم مع العائلة، أي أنها لا تملك مسكنا خاصا بنسبة مئوية 73.8%، في مقابل 08 مفردات تقيم في مسكن فردي و08 أخرى تشغل مسكنا وظيفيا بنسبة مئوية تقدر بـ 10 % لكل منهما على التوالي، وفي الأخير 05 مفردات من حجم العينة تشغل مسكنا عن طريق الكراء بنسبة مئوية تصل إلى 6.3% .

جدول رقم 06: الوضع الاجتماعي؟

الأبعاد	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة الحقيقية التراكمية
ضعيف	16	% 20	% 20	% 20
متوسط	58	% 72.5	%72.5	% 92.5
حسن	06	% 7.5	% 7.5	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

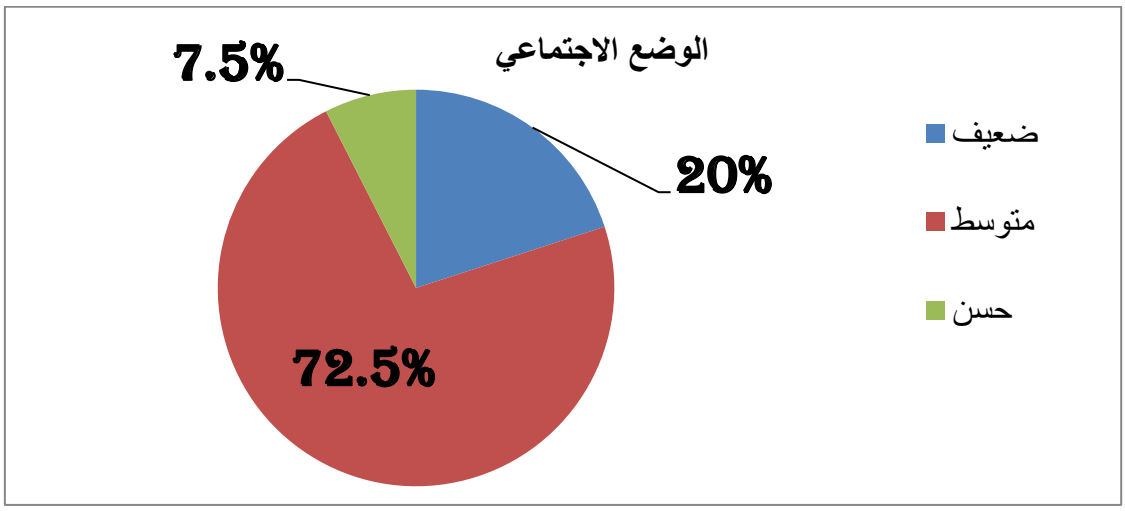

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

يتضح من خلال البيانات التي يوفرها الجدول السابق أن عينة الدراسة تتميز بوضع اجتماعي متوسط بتكرار يقدر بـ 58 مفردة مرفوقا بنسبة مئوية تصل إلى 27.5 % ، متبوعا بـ20مفردة تصرح أن وضعها الاجتماعي ضعيف بنسبة مئوية قدرت بـ 20 % ، وانتهاءً بـ 06 مفردات بنسبة مئوية تقدر بـ7.5 % تصرح أن وضعها الاجتماعي حسن.

جدول رقم 07: يظهر خصائص العينة من حيث متغير التخصص العلمي في الجامعة

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
علم الاجتماع	15	%18.75	%18.75	%18.75
علوم المادة	03	% 3.75	% 3.75	% 3.75
هندسة ميكانيكية	05	% 6.25	% 6.25	% 6.25
تسيير ومالية	08	% 10	% 10	% 10
حقوق	14	% 17.5	% 17.5	% 17.5
كيمياء	06	% 7.5	% 7.5	% 7.5
هندسة بيولوجية	03	% 3.75	% 3.75	% 3.75
انجليزية	09	% 11.25	% 11.25	% 11.25
علوم سياسية	13	% 16.25	% 16.25	% 16.25
علوم دقيقة	04	% 5	% 5	% 5
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

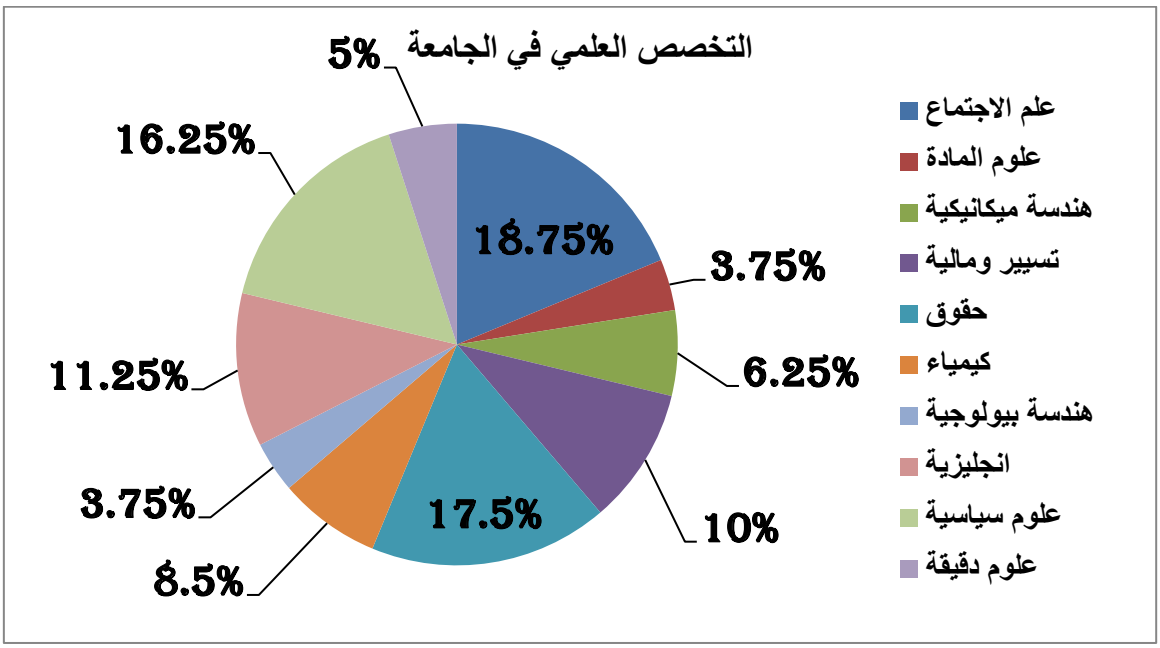

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

ينهض متغير التخصص العلمي في الجامعة لدى عينة الدراسة على أهمية بالغة ذلك لأنه يحدد للباحث الشعب والتخصصات العلمية التي ينحدر منها ممارسوا العمل السياسي في الغالب على الأقل في هذه الدراسة، وموازاة مع ذلك فقد أسفرت عملية تفريغ المعطيات على اعتبار شعبة علم الاجتماع أول شعبة تنحدر منها مفردات العينة بتكرار 15 مفردة ونسبة مئوية تقدر بـ 18.75% ، متبوعا بشعبة الحقوق ثم العلوم السياسية بتكرار 14 و 13 مفردة على التوالي وبنسبة مئوية تصل إلى 17.5 % و 16.25 % ، ثم تليه شعبة اللغة الانجليزية والتسيير والمالية بتكرار 09 و 08 ونسبة مئوية 11.25 % و10 %، متبوعا ببقية الشعب المعروضة في الجدول أعلاه شعبة الكيمياء وهندسة ميكانيكية ثم علوم دقيقة وعلوم المادة وانتهاءً بالهندسة البيولوجية على التوالي دائما.

جدول رقم 08: يظهر خصائص العينة من حيث متغير المستوى العلمي في الجامعة

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقة	النسبة المئوية التراكمية
سنة 1 ليسانس	11	% 13.8	% 13.8	% 13.8
سنة 2 ليسانس	6	% 7.5	% 7.5	% 21.3
سنة3 ليسانس	29	% 36.3	% 36.3	% 57.5
سنة 1 ماستر	3	% 3.8	% 3.8	% 61.3
سنة 2 ماستر	29	% 36.3	% 36.3	% 97.5
سنة 5 دكتوراه	2	% 2.5	% 2.5	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

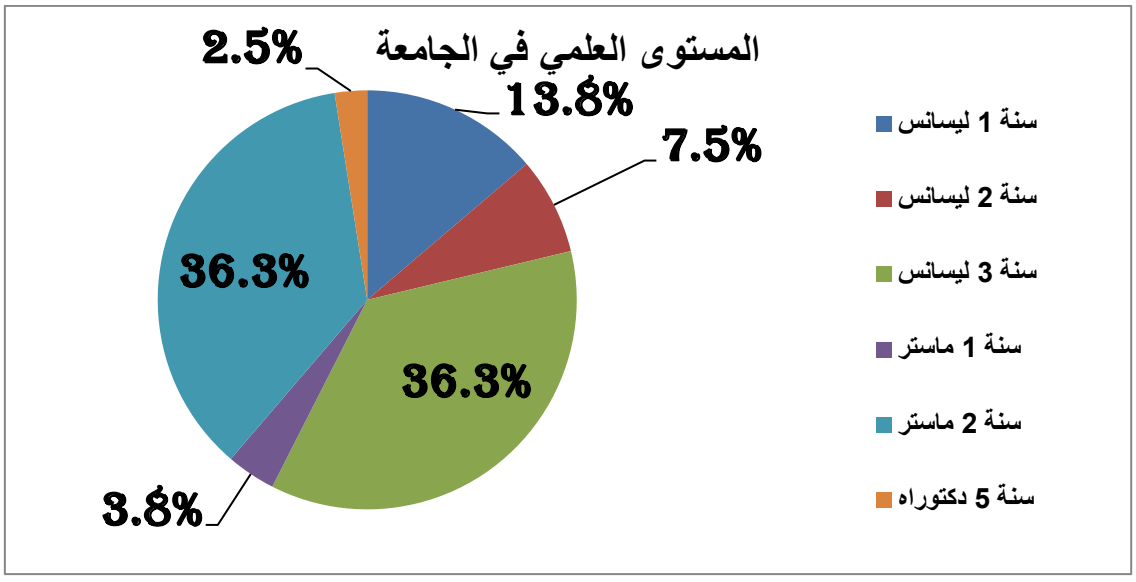

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

يعد متغير المستوى العلمي ضمن هذه الدراسة متغيرا حاسما تظهر أهميته في كونه يثبت صحة شروط العينة في كونها قصدية، وبالتالي تَحَقق هذا المطلب حيث أظهر الجدول أعلاه وجود 29 مفردة بمستوى السنة الثالثة ليسانس و29 مفردة أخرى بمستوى السنة الثانية ماستر بنسبة مئوية 36.3 % لكل منهما، متبوعا بالسنة أولى ليسانس بتكرار 11 مفردة ونسبة مئوية 13.8%، ثم كل من السنة الثانية ليسانس والسنة أولى ماستر وانتهاءً بالسنة الخامسة دكتوراه بتكرار 06 و 03 ثم 02 على التوالي ونسبة مئوية تقدر بـ 7.5 % و 3.8 % وأخيرا 2.5 % .

جدول رقم 09: قبل ممارستك للعمل السياسي هل كنت منخرطا في الكشافة، الجمعيات، المنظمات الطلابية، اللجان، لم أكن منخرطا؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
الكشافة	7	% 8.75	% 8.75	% 8.75
الجمعيات	35	% 43.75	% 43.75	% 43.75
المنظمات الطلابية	15	% 18.75	% 18.75	% 18.75
اللجان	3	% 3.75	% 3.75	% 3.75
لم أكن منخرطا	20	% 25	% 25	% 25
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

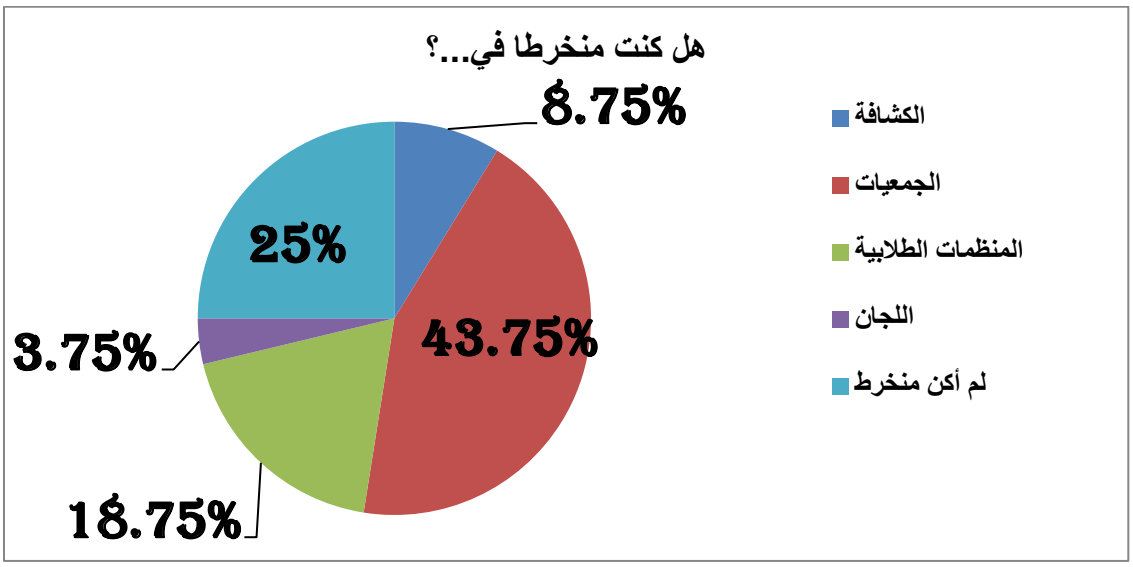

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن 35 مفردة من الحجم الكلي لعينة الدراسة كانت منخرطة في الجمعيات بنسبة 43.75%، متبوعا بـ 15 مفردة صرحت أنها كانت منخرطة في التنظيمات الطلابية بنسبة 18.75 %، تليه 7 مفردات بنسبة 8.75 % تكشف أنها مارست العمل الكشفي، وأخيرا 03 مفردات بنسبة 3.75 %صرحت أنها كانت منضمة في اللجان، أي ما مجموعه 60 مفردة أثبتت انخراطها في مختلف المؤسسات ذات البعد النضالي وشبه السياسي، في مقابل 20 مفردة صرحت أنها لم تكن منخرطة في أي مؤسسة من المؤسسات التي سبق ذكرها بنسبة 25 %.

تظهر أهمية المؤشرات السابقة –المنظمات الطلابية، الكشافة، الجمعيات، اللجان- في أنها تمهد مسار العمل السياسي، فتساهم في إثراء خبرات المنخرطين فيها ليصبحوا فيما بعد ذوي كفاءة في العمل السياسي.

جدول رقم 10: متى كان انضمامك إلى الأحزاب؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
قبل دخولك إلى الجامعة	18	% 22.5	% 22.5	% 22.5
بعد دخولك الى الجامعة	62	% 77.5	% 77.5	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

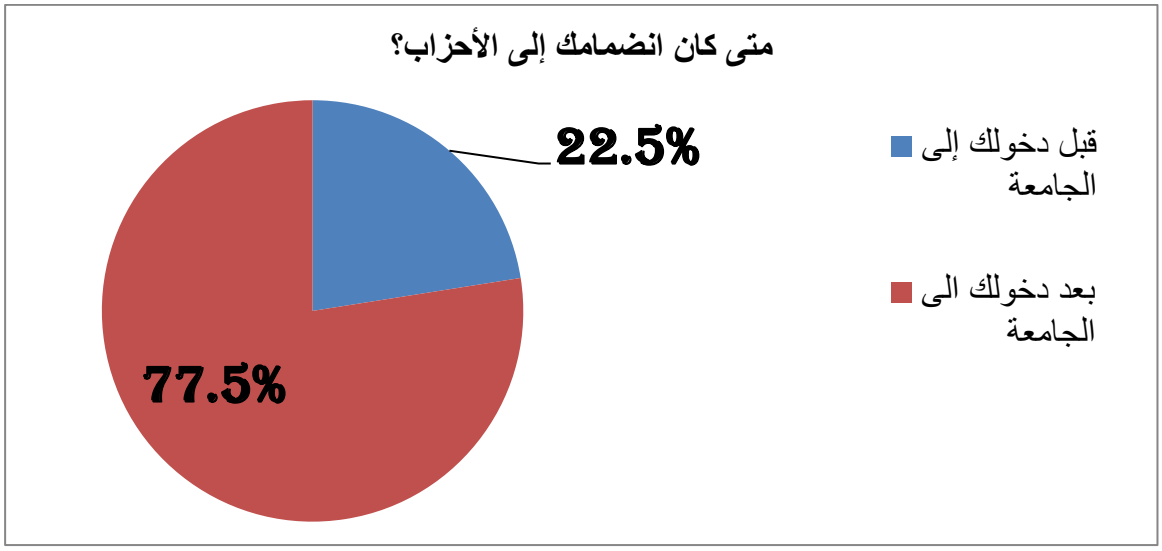

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

على إثر تفريغ البيانات المتعلقة بالجدول أعلاه أظهرت البيانات المتحصل عليها أن 62 مفردة من الحجم الكلي لعينة الدراسة انخرطت في العمل السياسي بعد دخولها إلى الجامعة بنسبة 77.5 %، وبعدها صرحت المفردات المتبقية وعددها 18 مفردة أنها مارست العمل السياسي قبل الدخول إلى الجامعة بنسبة 22.5 %.

تظهر أهمية متغير ممارسة العمل السياسي قبل/بعد الدخول إلى الجامعة في أنه يثبت توفر شرط من شروط انتقاء عينة الدراسة، وهو ممارسة العمل السياسي خلال المسار الجامعي.

جدول رقم 11: هل ساهمت مؤسسات المجتمع المدني - كشافة ,جمعيات , منظمات...الخ في بناء شخصيتك السياسية ؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	60	% 75	% 75	% 75
لا	20	% 25	% 25	%25
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

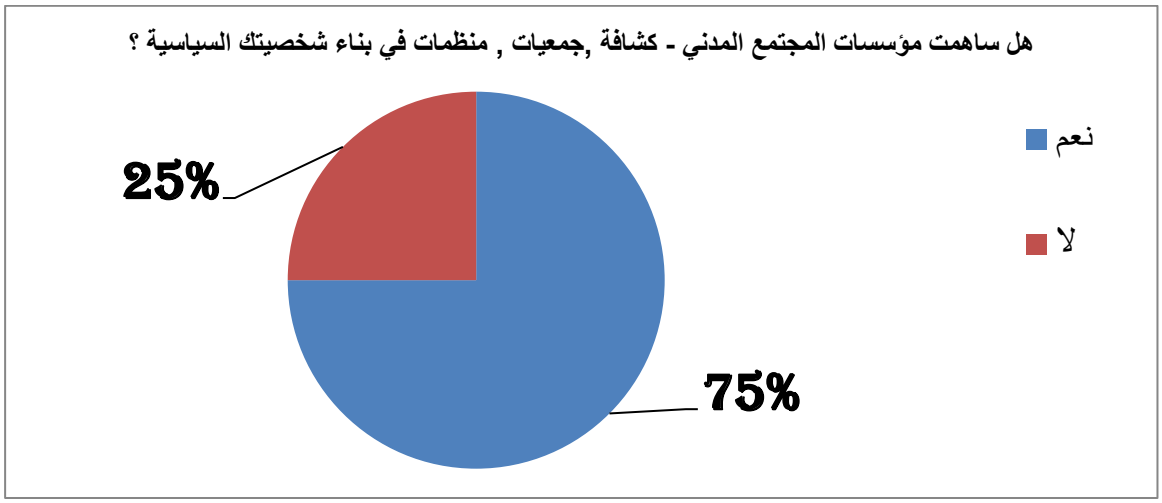

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

تثبت المعطيات المتحصل عليها بعد تفريغ البيانات في الجدول السابق أن ما مجموعه 60 مفردة من الحجم الكلي لعينة الدراسة يقر أن مؤسسات المجتمع المدني ساهمت في بناء شخصيته السياسية بنسبة 75 % ، في مقابل 20 مفردة صرحت أن المؤسسات سالفة الذكر لم تساهم في بناء شخصيتها السياسية بنسبة 25 % .

المبحث الثاني
الإجراءات الميدانية للدراسة

أولا- تحديد المنهج

يرتبط تحديد المنهج العلمي لأي دراسة بطبيعة الظاهرة المدروسة، وذلك لكون مناهج البحث العلمي تختلف باختلاف الظواهر المدروسة، "فما يصلح لدراسة ظاهرة فانه ليس بالضرورة يصلح لأخرى نظرا لاختلاف الظواهر المدروسة في خصائصها وموضوعاتها، ورغم ذلك فان هذا لا ينفي امكانية دراسة ظاهرة باستخدام أكثر من منهج علمي واحد مع الاشارة الى أن بعض الظواهر لا يمكن دراستها الا باستخدام منهج علمي واحد."[1]

نظرا لطبيعة الموضوع التي تقتضي إقامة وصف شامل لتفاصيل الظاهرة المدروسة فضلا عن الأهداف العلمية التي تسعى اليها الدراسة، والمتمثلة في رصد العوامل المتحكمة في المشاركة السياسية لدى فئة الشباب خريجي الجامعة، فان المنهج الوصفي سيرافق هده الدراسة باعتباره يلبي مطلب الوصف الكمي والكيفي الذي تسعى اليه الدراسة.

([1]) ربحي مصطفى،غليان وعثمان محمد غنيم. **أساليب البحث العلمي**، ط 4، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص53.

"فالمنهج الوصفي التحليلي يستخدم لدراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، وأشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك، فهو يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث بطريقة كيفية أو كمية في فترة زمنية معينة أو فترات متفرقة للتعرف على الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون والوصول الى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره."[1]

ثانيا- أدوات جمع البيانات

بالنظر إلى المنهج المعتمد في هذه الدراسة فإن الأداة المستخدمة لجمع البيانات هي أداة الاستبيان، إضافة إلى ذلك فقد تم الاستعانة بأدوات أخرى ومنها الملاحظة المباشرة.

2-1- إستمارة الاستبيان

يتبنى الباحث لجمع المعطيات الميدانية في الوهلة الأولى استمارة الاستبيان، وذلك لما تتيحه من فرص في جمع اكبر قدر ممكن من المعطيات وقياسها كميا، فهي "تعد أداة من أدوات جمع البيانات من المبحوثين المعنيين بالظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، وتعد كذلك واسطة بين الباحث والمبحوث، ويلجأ الباحث لأسلوب الاستمارة لجمع المعلومات اذا تعلق الامر ببيانات لها ارتباط بمشاعر الافراد ودوافعهم وعقائدهم نحو موضوع محدد مسبقا."[2]

تمت الاستعانة باستمارة الاسبيان نظرا لما تلبيه من أغراض بحثية ومنها أولا قياس الظاهرة المدروسة، وثانيا لكونها تمكن الباحث من تكميم المعطيات المتحصل

) ربحي مصطفى،غليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 66.[1](

([2]) ابراهيم، أبراش، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (الاردن)، 2008، ص 269

.

عليها بمعنى الانتقال من الكمي بالقياس نحو الكيفي بفهم الظاهرة، كذلك لما تمتاز به الاستمارة من ميزات بحثية على شاكلة:[1]

- الاستبيان يساعد في الحصول على البيانات الحساسة والمحرجة، حيث يخشى المبحوث في كثير من الأحيان التصريح برأيه أمام الباحث، أما اذا أتيحت له الفرصة كما هو الحال في الاستبيان فانه يدلي برأيه بصدق.
- تتوفر للاستبيان ظروف التقنين أكثر مما تتوفر لوسيلة أخرى، نتيجة للتقنين في الالفاظ وترتيب الاسئلة وتسجيل الاجابات.
- الاستبيان يوفر الوقت الكافي للمبحوث للتفكير في الاجابة مما يقلل الضغط عليه ويدفعه الى توثيق معلوماته.
- الاستبيان يعد من أبرز الوسائل التي تعتمد على التقرير الذاتي للفرد وموضوع الدراسة، يحث يعتمد على ما يذكره المبحوث عن خبراته وادراكاته واتجاهاته ودوافع سلوكه واسبابه وغير ذلك من الامور التي يمكن أن يسئل عنها.
- تمتاز أسئلته وفقراته بالتنظيم والترتيب والتقنين.

اعتمد الباحث على الاستبيان المغلق –المفتوح وذلك لما يلبيه من أغراض بحثية، حيث تتطلب بعض المعطيات إستبيانا محددا ليتوصل اليها الباحث بكيفية مقنعة ودقيقة، "فهذا النوع من الاستبيانات يتكون من أسئلة مغلقة يطلب من المبحوث إختيار الاجابة المناسبة لها، ويستعمل هذا النوع عندما تكون المشكلة صعبة ومعقدة تحتاج الى

[1] ( ) علي معمر، عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: الاساسيات والتقنيات والاساليب**، ط01، 2008، ص 209.

التعمق والتوسع، وتمتاز أنها أكثر كفاءة للحصول على المعلومات، وأنها تعطي للمبحوث الفرصة لابداء رأيه"[1]

بعد الانتهاء من بناء أسئلة الاستمارة عرضت للتحكيم على مجموعة من الأساتذة المختصين في علم الاجتماع ويتعلق الامر بكل من الأستاذ مرقومة منصور والأستاذ صحراوي بن حليمة ثم الاستاذ عربادي حسان وانتهاء بالأستاذ بن عطية مولود من جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، حيث تم تنقيح الاستمارة واعادة بنائها لتستجيب لأهداف الباحث، وبعد ذلك عرضت الى التجريب على مجموعة صغيرة من الشباب، لتصبح بعد التنقيحات الأخيرة جاهزة للدخول بها الى الميدان.

تضمنت الاستمارة المحاور التالية:

المحور الاول: البيانات الشخصية للمبحوثين، يضم ستتة متغيرات.

المحور الثاني: المشاركة السياسية لدى الشباب كدافع مادي.

المحور الثالث: المشاركة السياسية لدى الشباب وعلاقتها بالمطالب الاجتماعية الشخصية

المحور الر لبع: المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي كطموح شخصي قبل الدخول الى الجامعة وبعدها

المحور الخامس: المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي كتحدي سياسي.

المحور السادس: المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي من أجل دو قع موضوعية: تنمية الاقليم الشخصي.

2-2- الملاحظة المباشرة

(1) علي معمر ، عبد المؤمن، المرجع السابق، ص 209.

هذه الاخيرة "تتأسس على أنها شاهد على السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات في الاوساط والأنشطة وحتى في الاقامة مع عدم تغيير الحدث الاصلي، حيث يتقيد فيها الباحث بالعناصر التالية:[1]

- أن يكون في مكان الملاحظة ضمن الاشخاص الملاحظين والتيكف مع الوسط.
- ملاحظة السلوك الاصلي للحدث أو السلوكات.
- تسجيل كل السلوكات التي تمت ملاحظتها.
- تأويل كل ما تم ملاحظته.

ثالثا- الخلفية النظرية للدراسة

إن كل دراسة سوسيولوجية تقوم في الغالب على خلفية نظرية يتم اختيارها بالنظر إلى طبيعة الظاهرة المدروسة، مع ضرورة توفر اتساق منهجي في دراسة الظاهرة الذي يحيل بدوره نحو إقصاء كل محاولة لتشويه البحث السوسيولوجي، ولذلك نحاول بناء موقف منهجي توليفي يقود إلى مُسائلة الظاهرة المدروسة وفق منظور منهجي موضوعي.

نأتي إلى ضبط الخلفية النظرية للدراسة من خلال البحث في المعنى الذاتي الذي يستبطنه الفاعل انطلاقا من بعض الممارسات، وعليه تظهر الاقتراب المنهجي للظاهرة قيد الدراسة، حيث يحاول الباحث صياغة إطار من الفهم التفسيري للأفعال الاجتماعية، "إن غاية الفهم هي التفسير، ونحن لا نستطيع أن نتوصل إلى

هذا الفهم التفسيري إلا في ضوء الفعل الاجتماعي القائم في إطار الدوافع."[1]

---

[1]( ) Henri, Pertez. *Les méthodes en sociologie- l'observation*. Paris : édition de la découvertes, 1998, p. 14.

تأسيسا على هذا المنطلق يظهر الاقتراب الماركسي كخلفية نظرية لصياغة إطار تفسيري للظاهرة المدروسة، ولذلك يلتزم الباحث بنسق من المبادئ المنهجية التي تنادي بها الماركسية، ومنها: البنية التحتية، البنية الفوقية، الايديولوجيا ...الخ. فضلا عن هذه المبادئ المنهجية يضيف ماركس مبدءا آخر لا يقل أهمية، يتمثل في الدراسة الزمنية « synchronique » للظاهرة.

في هذا السياق يؤكد ماركس "أنه ينبغي أن نبدأ بالحالة التي عليها المجتمع الراهن قبل أن نمضي لدراسة تطور هذا المجتمع"[2] أي دراسة ما هو كائن، مع الاعتماد على الاستنباط الذي يحيل إلى الحقيقة العلمية. تأسيسا على ذلك نأتي إلى هندسة الإطار المنهجي لهذه الدراسة في حضور خطاب منهجي توليفي يجمع بين المنهج والخلفية النظرية.

تعنى هذه الدراسة بدوافع المشاركة السياسية لدى الشباب خريج الجامعة المنخرط في الاحزاب السياسية، لذلك فهي تحاول اقامة قراءة ذات نزعة فهمية - تفسيرية، أي فهم وتفسير واقع المشاركة السياسية لدى الشباب خريج الجامعة المنخرط في الأحزاب، للنظر في الدوافع المؤثرة في مسألة مشاركة الشباب سالف الذكر في الحياة السياسية، وبالتالي فان الباحث يتجه بالاضافة إلى الماكسية نحو البنيوية التكوينية لونها نظرية تقود الى فهم وتفسير الظاهرة المدروسة.

المبحث الثالث

([1]) محمد إسماعيل، قباري. **قضايا علم الاجتماع المعاصر**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1976، ص 332.

([2]) أحمد، القصير. **منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية والبنيوية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، ص 164.

عرض وأجرئة المفاهيم

تمهيد

تنطلق كل دراسة علمية من نسق مفاهيمي معين يتوافق إلى حد بعيد مع طبيعة الظاهرة المدروسة من جهة، كما يتوافق في المقابل مع الأهداف العلمية للباحث، وبالتالي فان هذا الأخير ملزم بتبني منظومة مفاهيمية ترافق البحث عبر كامل فصوله، حتى إذا تم ذلك ينجلي الغموض وتتضح معالم البحث.

لتحقيق المطلب سالف الذكر تم الاعتماد على نسق من المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة والمتمثلة أساسا في المشاركة، السياسة، المشاركة السياسية، الشباب، الأحزاب السياسية.

أولا- المشاركة

1- التعريف الاصطلاحي

يظهر مصطلح المشاركة في الوهلة الأولى من الأصل "أشرك" الذي يقصد به "أدخل" فيقال "أشركه في الأمر أي أدخله فيه، وشاركه أي كان شريكه."[1] تتعدد وجهات النظر حول مصطلح المشاركة، ومنها ما يشير الى اعتبارها تلك "الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، وصنع السياسات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات سواءا على المستوى الخدمي أو المستوى الانتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي."[2]

([1]) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة:2001، 2002، ص 341.

([2]) أمجد نافع، فهمى محمد، **المشاركة السياسية للمرأة في مصر الفترة ما بين 1981- 2002**،قسم الدراسات والبحوث الانسانية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2003، ص 17.

وفي سياق آخر يشير مصطلح المشاركة الى كونه "عملية اجتماعية يكتسبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها المتعددة، وتنطوي على نوعين: أولا المشاركة النظامية، وأما ثانيا المشاركة ضمن الجمعيات التطوعية التي تحد من فاعليتها،سواء كانت نابعة من البناء الاجتماعي، أو من أفراد المجتمع أنفسهم."[1]

-2- التعريف الاجر ائي

هي كل فعل متعدد سواء كان اجتماعي، سياسي، ثقافي ...الخ، يبديه الفرد فيخلف به لمسته الخاصة في مجال من مجالات الحياة.

ثانيا- السياسة

-1- التعريف الاصطلاحي

تشير السياسة من منظور القراءات السوسيو-سياسية المتوفرة إلى فن التدبير والتسيير ووضع الخطط لصالح الدولة والمجتمع.

-2- التعريف الاجر ائي

هي الافكار والتصورات والقيم التي تتمتع بها فئة الشباب خريجي الجامعة، والتي يتم استثمارها في العمل السياسي.

ثالثا- المشاركة السياسية

-1- التعريف الاصطلاحي

يشير مفهوم المشاركة السياسية اصطلاحا بناءً على ما هو متاح من أعمال سوسيولوجية على أنها "تلك الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في

---

(1) حامد، خزعل العنزي، **الابعاد الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل الوطنية والجمعيات التطوعية**. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، 2004، ص ص 14-15

العملية السياسية ومن مظاهر تلك المشاركة: التصويت، وحضور المؤتمرات والندوات، ومطالعة الصحف وبيانات الأحزاب وبرامجها، والاتصال بالجهات الرسمية، والانخراط في المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب والنقابات، والترشح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية"[1]

وموضع آخر يُنظر إلى المشاركة السياسية باعتبارها تدل على "اشتراك المواطن في مناقشة الأمور بطريقة مباشرة في نشاط جماعات منظمة ومستقرة تدل على ارتفاع مكانة الفرد. أما المشاركة الانتخابية، فإنها لا تحدث إلا في فترات متباعدة،ولا تتطلب من المواطن العادي أي جهد تنظيمي." [2]

وهي فضلا على ذلك تنهض على تصور قانوني لتعبر بذلك على "الانشطة القانونية الشرعية التي تقوم بها جماعة من المواطنين من قريب أو من بعيد في عملية اختيار الحاكم، والافعال التي تتخذها هذه الجماعة ازاء هذا الهدف."[3]

-2- التعريف الاجر ئي

يشير مفهوم المشاركة السياسية إجرائيا إلى مساهمة فئة الشباب خريج الجامعة المنخرط في الاحزاب وتدخله في الممارسة السياسية محليا أو وطنيا.

---

[1](منصور مرقومة،"**المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجز ائربين الو اقع والنظرية**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل ، ص. 302، 2011.

[2](ابراهيم، مذكور. **معجم العلوم الاجتماعية**. مصر: الهيئة المصرية للكتاب، ص 545.

[3](سعيد أحمد، أبو حليقة. **تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1999، ص 25.

رابعا- الشباب

-1- التعريف الاصطلاحي

يتضافر في تحديد مفهوم الشباب من الناحية الاصطلاحية نسق من الاتجاهات، فالاتجاه الديمغرافي تثبت الدراسات المنبثقة عنه أن الديمغرافيين هم أول من ساهم في ايجاد المعنى الاصطلاحي لهذا المفهوم، حيث اعتمدوا على متغيرات معينة منها تحديدا متغير العمر ، لتظهر في هذا السياق أربعة آراء، الأول يمتد العمر من 13 الى 30 سنة، وهي مرحلة تم تقسيمها الى فترتين، الأولى تتمثل في فترة الفتوة مستهلها سن الاثنى عشر ، وتمتد الى سن الواحد والعشرين، تليها فترة الرشد التي تمتد من سن الواحد والعشرين الى سن الثلاثين.

وضمن الرأي الثاني يبدأ العمر من 15 وينتهي الى 30 سنة، هي الأخرى تنقسم الى نحو مرحلتين، الاولى تقع بين سن الخامسة عشر والثمانية عشر وهو سن الرشد القانوني، والثانية مستهلها سن الثامنة عشر وانتهاء بسن الثلاثين. أما الرأي الثالث يتحدد في العمر من سن الخامسة عشر الى سن الخامسة والعشرين.[1]

يأتي في الرأي الرابع متغير العمر من سن الثامنة عشر الى الثلاثين سنة، ينقسم وفق بعض الآراء الى نحو ثلاث مراحل وهي البلوغ من سن الثانية عشر الى الثامنة عشر، ثم المراهقة من سن الثامنة عشر الى الاربعة والعشرين، وأخيرا ما بعد المراهقة تمتد من سن الاربعة والعشرين الى الثلاثين سنة.

-2- التعريف الاجرائي

([1]) لمزيد من التوسع أنظر: **تقرير المؤتمر الأول لوزراء الشباب العرب**، القاهرة: عام 1969، ص 112.

نقصد بالشباب إجرائيا ضمن هذه الدراسة فئة خريجي الجامعة من الشباب الذي يمارس السياسة من خلال الانخراط في الأحزاب.

خامسا- الأحزاب السياسية

-2- التعريف الاجر ائي

تشير الأحزاب السياسية إجرائيا الى تلك المجموعات التي تمارس العمل السياسي، بشكل مشروع وقانوني، حيث تضم فئات خلافية من بينها فئة الشباب خريجي الجامعة.

الفصل الثالث

قراءة عامة حول المشاركة السياسية

مدخل

يؤثر في عملية المشاركة السياسية نسق من العناصر على شاكلة النظام السياسي، الأحزاب والمواطنون...الخ، فعدم قدرة أي عنصر على القيام بدوره تجاه المشاركة فإن ذلك يؤدي إلى تحديات كثيرة لعملية المشاركة، فمثلا فاعلية الأحزاب السياسية وتأثيرها يرتبط بقدرة الأحزاب على مواجهة أزماتها الداخلية والتي من الممكن أن تفتقد كثيرا من قيمتها لدى الموطن. ومن ثم فإن المشاركة السياسية تصبح هدفا ووسيلة.

فالقيم والاتجاهات والمعارف التي تتجمع لدى الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية المبكرة تؤثر في استجابته لمختلف المنبهات السياسية، وبالتالي على مدى مشاركته في الحياة السياسية والاجتماعية، وإما أن تكون ضد ذلك، كما أن السلوك السياسي امتداد للسلوك الاجتماعي، وكلما كان الفرد مشاركا على الصعيد الاجتماعي كلما كان احتمال مشاركته في الأنشطة السياسية أكبر.

إن المشاركة في صنع السياسات العامة تحتاج إلى طرفين: الطرف الأول وهو ما يطلق عليه اسم صاحب القرار ويضم الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية، والهيئة القضائية، بينهما يضم الطرف الثاني وهو ما يطلق عليه اسم المجتمع المدني ويشمل الأحزاب السياسية، الجمعيات الأهلية أو المؤسسات، والغرف التجارية والصناعية، النقابات العمالية، والاتحادات المهنية، والمواطنين، الإعلام غير الحكومي، وجماعات المصالح.

المبحث الأول

مفهوم المشاركة السياسية.

تمهيد

من خلال هذا المبحث يحاول الباحث نحت الإطار المفاهيمي الذي يندرج ضمنه مفهوم المشاركة السياسية بوصفها تمثل عصب الدراسة، وبالتالي يتم استحضار أهم الأعمال المطروحة في السياق السوسيو-سياسي، حتى إذا تم ذلك يمكن وضع هذا المفهوم ضمن وعائه المفاهيمي الطبيعي إلى جانب إمكانية النظر في.

أولا- المشاركة السياسية تعريفا

يقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية، توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيدا لطرح مفهوم المشاركة السياسية، فالمشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة، وإدارة الشؤون العامة، أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي كان أو محلي أو قومي.

وهناك من يعرف المشاركة السياسية على أنها عملية تشمل جميع صور الاشتراك وإسهام المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كان طابعها استشاريا، تقريريا، تنفيذيا أو رقابيا.

فضلا على ذلك فهي "تعني لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة، التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات، ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو الإنتاجي، وكذلك على المستوى

المحلي أو القومي."[1]

وتشير بجانب ذلك إلى إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى، في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية، أو التعاون مع الأجهزة الحكومية والمحلية. كما تحمل دلالة عن تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات؛ لتعبئة الموارد الموجودة، أو التي يمكن إيجادها، لمواجهة الحاجات الضرورية، وفقا لخطط مرسومة، وفي حدود السياسة الاجتماعية للجميع.

أما المشاركة السياسية فهي "تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، في عملية اختيار الحكام، أو التأثير في القرارات، أو السياسات التي يتخذونها."[2]

كما قد تعني المشاركة السياسية، العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.

فهي تعتبر أولا شكلا من أشكال التعليم، حيث يتعلم المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم، وهذا يؤدي بدوره إلى معرفة تامة وإدراك كبير لهذه الحقوق والواجبات، وإلى مزيد من الواقعية والمرونة في مطالب هؤلاء المواطنين، وبذلك ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية، والتي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات. لذلك

([1]) جلال عبد الله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، السنة السادسة، العدد 55 سبتمبر 1983، ص109.

([2]) www.aljazeera.net/NR/exeres:266D911C-94E8-478C-9172-56ED87FB60E0.htm

فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية، حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة، وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع.

كما تؤدي المشاركة السياسية إلى المزيد من الاستقرار في المجتمع، مما يفضي بدوره نحو توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام، ذلك أن المشاركة السياسية تمنح الجماهير حقا ديمقراطيا يمكنهم من محاسبة المسؤولين عن أعمالهم، إذا ما قصّروا في الأداء، ذلك لأن المواطنين الذين لديهم معرفة وعلم بمجريات الأمور، يمكنهم الحكم على مدى جودة الأداء الحكومي.

بالإضافة إلى ذلك فإن "المشاركة السياسية تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه، الأمر الذي ينعكس بالضرورة، على شعوره بالانتماء لوطنه الكبير. فالمشاركة السياسية على هذا الأساس تجعل الجماهير أكثر إدراكا لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانيات المتاحة لها فتفتح فرصا للتعاون البناء بين الجماهير والمؤسسات الحكومية."[1]

إن المشاركة السياسية الحقيقية تعني في كثير من الأحيان، تدعيم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الجماهيرية الصالحة، التي لم تتأثر بتقاليد البيروقراطية وحدودها في مقابلة الاحتياجات العامة الجماهير ككل.

والمشاركة من خلال الهيئات التطوعية "تفتح في بعض الأحيان ميادين للخدمات والنشاطات، وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه الأنظار إلى ميادين

(1) محمد، عاطف غيث، **مجالات علم الاجتماع المعاصر، أسس نظرية ودراسات و قعية**، الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة، 1982، ص 24.

جديدة، كما أنها تزيد من الوعي العام للجماهير لاضطرار القائمين عليها إلى شرح أبعاد الخدمات والمشروعات باستمرار، بغرض حث الجماهير على الاشتراك والمساهمة فيها."[1]

كما تساهم المشاركة السياسية من ارتباط الجماهير بالنظام وأهدافه، وترفع من شأن الولاء والتأثير والمسؤولية، وتحسن من الفاعلية، وترفع من مستوى الأداء وتحقق التكيف الاجتماعي، وتقضي على صور استغلال السلطة والاغتراب، وتحقق قيمة المساواة والحرية.

فأهمية المشاركة السياسية تأتي من كونها عملية لنقل حاجات المواطنين إلى الحكومة، ولكنها أيضا تهدف إلى التأثير على سلوك الحكام، وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التي تفضلها الجماهير، وأيضا من خلال الضغط على هؤلاء الحكام؛ ليعملوا وفق هذه الأولويات.

على هذا النحو تتسع فرص المشاركة السياسية، فتقل عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير، وتحقيق قيم المساواة والحرية، مما يؤدي إلى الاستقرار العام في المجتمع، الأمر الذي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية، لنجاح خطط التنمية المختلفة.

والمشاركة السياسية "مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، "فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم في معزل عنها، كما أنها تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية، على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، وهي في الوقت ذاته من أبسط حقوق المواطن، وهي حق أساسي، يجب أن يتمتع به كل مواطن في مجتمعه."[2]

---

[1]) محمد، عاطف غيث، المرجع السابق.(

[2]) أحمد، وهبان. **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة، الجديدة للنشر، 2000، ص 36.(

كما أنه من خلال المشاركة السياسية، يمكن أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، على أن تتاح الفرصة لكل المواطنين، للإسهام في وضع هذه الأهداف وتحديدها، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، على أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناء على رغبة منهم في القيام بهذا الدور، دون الضغط أو إجبار من جانب السلطات.

وفي هذه الحالة يمكن القول بأن هذه المشاركة، تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه مجتمعهم، والمشكلات المشتركة التي تواجههم، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها ، إلى واقع ملموس.

ثانيا- أنشطة المشاركة السياسية

يرى البعض أن أنشطة المشاركة السياسية يمكن تصنيفها في مجموعتين:

2-1- أنشطة تقليدية أو عادية

ويقصد بها تلك الأنشطة المألوفة والتي غالبا ما يمارسها رجال السياسة ومتتبعوها ومنها "التصويت ومتابعة الأمور السياسية، ثم الدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وكذلك حضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب، والاتصال بالمسؤولين، والترشيح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية."[1]

( ) سعد الدين ابراهيم، **جمعة. الشباب والمشاركة السياسية**. القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص 23- 24.[1]

يعد التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعا، حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، مع خلاف في دلالته، ودرجة تأثيره، فهو في الأولى للمفاضلة بين المرشحين، واختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك في الأنظمة التسلطية.

حيث تعد الانتخابات في مثل هذه الأنظمة أداة لمن هم في مواقع السلطة، يستخدمونها للدعاية، وكسب التأييد والشرعية، أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي، والتأثير في شؤون الحكم والسياسة من قبل الجماهير، ولهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت لونا من الاحتجاج الصامت.

2-2- أنشطة غير تقليدية

يمكن تصنيف الأنشطة غير التقليدية إلى صنفين قانونية وغير قانونية، "فبعضها قانوني مثل الشكوى، وبعضها قانوني في بعض البلاد وغير قانوني في بلاد أخرى، كالتظاهر والإضراب وغيره من السلوكيات السلبية."[1]

ثالثا- مستويات المشاركة السياسية

لما كانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية، التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين في الحياة العامة، تختلف من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى في الدولة نفسها، ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال الموطنين على الإسهام في العمل العام.

([1]) سعد الدين ابراهيم، **جمعة. الشباب والمشاركة السياسية**. القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص 25.

3-1- المستوى الأعلى

يتضح هذا المستوى من خلال ممارسي النشاط السياسي، "ويشمل من تتوفر فيهم ثلاثة شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحمالات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسية مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد."[1]

3-2- المستوى الثاني

يشمل المستوى الثاني المهتمون بالنشاط السياسي Relevant People Politically "وهم الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية."[2]

3-3- المستوى الثالث

يمثل هذا المستوى من يطلق عليهم تسمية الهامشيون في العمل السياسي Spurs to Political Action "ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يملون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت له، وغن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون إن مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور."[3]

3-4- المستوى الر لبع

([1]) مصطفى الصوفي، **الجماعات المحلية والتنمية السياسية**: www.safaipness.com/imdexphp?suitet ort96

([2]) www.safaipness.com/imdexphp?suitet ort96مصطفى الصوفي، الجماعات المحلية والتنمية السياسية:

([3]) المرجع نفسه.

ضمن المستور الرابع يظهر المتطرفون سياسيا Excessive Participation "وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف."[1]

والفرد الذي يشعر بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة أو اتجاه النظام السياسي بصفة خاصة، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة، وينظم إلى صفوف اللامباليين وإما أن يتجه إلى استخدام صورة من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.

المبحث الثاني

[1] ( ) مصطفى الصوفي، المرجع السابق.

خصائص ومؤشرات المشاركة السياسية

تمهيد

تنهض المشاركة السياسية على خصائص ومؤشرات تحيل إلى تعميق معناها وإيضاحها ايبستيمولوجيا، والفصل بينها وبين أشكال وأنماط أخرى مرافقة لمصطلح المشاركة، وعليه فان هذا المبحث كفيل بوضع سياج معرفي يعمل على ترسيم حدود ومعالم المشاركة السياسية من حيث بنية الخصائص والمؤشرات.

أولا- مؤشرات المشاركة السياسية

للمشاركة السياسية مؤشرات حيث يوحي حضورها أننا بصدد ممارسة عمل سياسي معين، ومن أمثلتها "**الاهتمام السياسي** يظهر على أنه إهتمام، أو متابعة القضايا العامة، وعلى فترات مختلفة، قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في مناقشات سياسية مع أفراد عائلاتهم، أو بين زملائهم في العمل وتزداد وقت الأزمات، أو أثناء الحملات الانتخابية."[1]

ليس فحسب لكن بالإمكان أن تظهر مؤشرات المشاركة السياسية في صور خلافية على شاكلة "**المعرفة السياسية** المقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات بالدور السياسي في المجتمع، على المستوى المحلي أو القومي، مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة، والشخصيات القومية كالوزراء. **وصولا إلى التصويت السياسي بوصفه مؤشرا للمشاركة السياسية**، ومنه المشاركة في الحملات الانتخابية، بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات، ومساعدة المرشحين، أو

( ) طارق محمد عبد الوهاب. **سيكولوجية المشاركة السياسية**. دار غريب، القاهرة، 2000، ص 20.[1]

المشاركة بالتصويت. وانتهاء **بالمطالب السياسية**، التي تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى، والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية."[1]

وبشكل أكثر توضيحا "توجد المشاركة في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها وان كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحا وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية، التي تتيح المساحات أكبر من الحرية، واحتراما لمنظومة حقوق الإنسان، وانتخابات دورية حرة وتنافسية."[2] وبالتالي تتيح قدرا كبيرا لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهم المدافعين عن المشاركة أكبر، فإن الانغماس الحقيقي في عملية صنع القرار، سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلا من جانبهم، وبعبارة أخرى، أنه كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية، نتيجة لذلك.

وفي مطلق الأحوال، فإن النقطة الرئيسية في هذا الموضوع، هي فيما إذا كانت المشاركة السياسية الأعظم مؤدية إلى تعزيز شرعية النظام، ذلك أن وجهة النظرة المقابلة هي أيضا محل للنقاش الواسع كذلك، وحسب الرأي الثاني فإن المشاركة تؤدي إلى إدخال تعقيدات في عملية صنع القرار واحباطات من شأنها أن تقلل من كفاءة القرارات، وبالتالي من شرعية الذين يصنعونها.

ويضيف أصحاب هذا الرأي أن المشاركة المفرطة قد تخلق ظروفا تعكس الرضا أو النزاع، وهو ما لا يظهر إلى السطح في الأشكال الأخرى للمشاركة، وإن كان موجودا ولكن لا تتوفر الأبنية والوسائل التي تسهل عملية تشكيله والتعبير عنه.

) طارق محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 20. [1](

( ) غريب، سيد أحمد عبد الباسط. **مجتمع القرية: دراسات وبحوث** الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية،1987، ص 280.[2]

كما يذهب البعض إلى القول "أن المشاركة تكون ذات أهمية بالقدر الذي تؤثر فيه على الحكومات فعلا وليس فقط بالذهاب إلى صندوق الاقتراع، ومن ناحية أخرى فإن الأقلية من الناس الناشطين، تستطيع أن تتواصل في أفكارها بشكل منتظم مع ممثليها عبر الرسائل وفي أحيان كثيرة، فإن مثل هذه النشاطات تحدث في نطاق ما يسمى بجماعات المصالح أو الضغط المنظمة، أو التنظيمات الخاصة بالأحزاب السياسية."[1]

ثانيا- مدى المشاركة السياسية

يتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي-فكريا، ماديا، واجتماعيا-الذي يسود في المجتمع، ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجب مدني على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلا على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلا عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية.

على ذكر مستويات المشاركة السياسية "فإن في بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات، على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد إلى آخر. كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقا للتعليم والمهنة والجنس والسن والديانة، ومحل الإقامة والشخصية، والمحيط الثقافي، فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة. كذلك فالمشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات النساء،

( ) غريب، سيد أحمد عبد الباسط. **مجتمع القرية**، مرجع سابق، ص 281.[1]

وكذلك المشاركين من قاطني المدن هم أكثر من أولئك الذين يقيمون في الريف، كما تزداد المشاركة بين المشتركين في عضوية الجماعات أو المنظمات المختلفة."[1]

وبالطبع، هذه الخصائص ليست ثابتة، ولا تشكل قاعدة عامة، فمثلا رجل ينتمي للطبقة العاملة قد لا يحظى بالتعليم العالي بعد الدراسة الثانوية، ولكنه من المحتمل أن ينتمي للنقابة العمالية، سيدة تنتمي للطبقة الوسطى قد تكون حظية بقسط من التعليم بعد المرحلة الثانوية، غير أنها لا تنتمي إلى الطبقة العمالية، وفي كلتا الحالتين تكون هذه السمات متعارضة، ومن الصعب تشكيل نمط معين يوضح الأهمية النسبية لكل منهما. وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض الدلائل على أن الأفراد الذين يتعرضون لعدد من الضغوط يكونون أكثر احتمالا للمشاركة في السياسية.

عموما فإن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير، على من يملكون السلطة السياسية، ومن تم تكون محاولة استخدام الطرق غير التقليدية للتأثير على السياسة العامة، في شكل ما أطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة. وهي نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة، وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط مثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وفضلا على ما سبق "يمكن تقسيم المشاركة الجماهيرية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: المشاركة الاجتماعية، المشاركة الاقتصادية، والمشاركة السياسية، وإن كانت هناك صعوبة في عند الفصل بين هذه الأنواع في الواقع العملي، لارتباط هذه الأنواع مع بعضها

[1]) طارق محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 22.

ارتباطا قويا، وتداخلها تداخلا قويا، وتأثير كل نوع من النوعين الآخرين وتأثره بهما تأثرا كبيرا."[1]

2-1- تعريف المشاركة الاجتماعية

تعرف على أنها "تلك الأنشطة التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية، وتسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع."[2] وذلك في مجالين أساسيين، "الأول الجهود التطوعية كبناء المساجد أو المدارس أو المستشفيات، بالمساهمة بالمال والأرض في إنشائها. ثم الثاني حل المشكلات اليومية والخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد أو الجماعات في المجتمع، فالمشاركة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية، تحدث نتيجة تفاعل الفرد وتعامله مع أفراد مجتمعه، وجماعاته ومنظماته ومؤسساته، وتختلف درجة استجابة المواطن لتلك المشاعر وفقا لعدة عوامل، بعضها نفسي كسماته وقدراته النفسية والعقلية، وبعضها اجتماعي كظروف التنشئة الاجتماعية، كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه."[3]

2-2- المشاركة الاقتصادية

يتضح مفهوم المشاركة الاقتصادية وفق الأدبيات المطروحة على أنه "مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الاقتصادية، وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها، كما قد تعني الأنشطة التي تقوم بها الجماهير، لدعم الاقتصاد القومي: مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها، كما قد تعني أن يقوم الفرد بضبط إنفاقه، بحيث يكون

([1]) طارق محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 23.

([2]) ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص210.

([3]) المرجع نفسه.

استهلاكه في حدود دخله، وبما يسمح له بوجود فائض على الدوام، يدعم الاقتصاد الوطني، مع توفير درجة الوعي تجعله يقاطع التجار، الذين يغالون في رفع الأسعار، أو يحجبون سلعا معينة عن المستهلكين."[1]

ثالثا- خصائص المشاركة السياسية

تتسم المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمجموعة من السمات والخصائص، على شاكلة "سلوك تطوعي ونشاط إرادي، حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية، لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه القضايا والأهداف، وهي سلوك مكتسب، حيث لا ينظر لها كسلوك فطري يولد به الإنسان أو يرثه، وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته، وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع، كما أنها سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية الصلة بحياة وواقع الجماهير، فهي ليست فكرة مجردة، وتحلق في الأجواء ولا تهبط إلى مستوى التنفيذ."[2]

وبغض النظر عن الخصائص السابقة من حيث هي سلوك تطوعي- مكتسب- ايجابي واقعي، نظيف إثراء لهذه الخصائص أنها "عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة، متعددة الجوانب والأبعاد، تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية، في المعرفة والفهم، والتخطيط والتنفيذ، والإدارة والاشتراك، والتقويم وتقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع، وهي إلى جاني ذلك لا تقتصر على المجال أو النشاط الواسع من أنشطة الحياة، بل إن للمشاركة مجالات

( ) ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 212.[1]

([2]) خالد بن جدي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، **المشاركة السياسية: نموذج انتخابات 1997**، السنة الجامعية 2002- 2003، ص 09.

متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية، يمكن أن يشارك فيها الفرد من خلال اشتراكه في أحدها، أو في كلها في آن واحد، ونظيف إلى خصائصها المشاركة أنها لا تقتصر على مكان محدد، ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي اغو إقليمي أو قومي"[1]

لا تقتصر المشاركة السياسية على الخصائص السابقة في فضلا على ذلك "وهي حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع، وواجب والتزام عليه في نفس الوقت فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وأن ينتخب من يمثله في البرلمان، وأن يرشح نفسه إذا رأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير، والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية."[2]

فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية، فلا ديمقراطية بغير مشاركة، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه؛ لإحداث التغيير اللازم نحو التوجيه التنموي في المجتمع.

وفي الأخير نظيف لخصائص المشاركة السياسية أنها "هدف ووسيلة في آن واحد، فهي تهدف ألي الحياة الديمقراطية السليمة، تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، مما يعني تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية، والمساهمة في دفع عجلة التنمية."[3]

() خالد بن جدي،المرجع السابق، ص 10.[1]

() المرجع نفسه .[2]

() المرجع نفسه، ص 11.[3]

رابعا- دوافع المشاركة السياسية

يسعى الفرد للمشاركة في مختلف المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انطلاقا من عدة دوافع، منها ما يتصل بالمجتمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية. وعلى هذا يمكن الحديث عن نوعين من الدوافع:

1- الدوافع العامة

نذكر من الدوافع العامة وفق ما هو متاح في الأدبيات السوسيولوجية، "الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الجماهير بفعالية في الحياة العامة للمجتمع، فيعبرون عن أرائهم وأفكارهم ورغباتهم، فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات، وفي البرامج والسياسات التي تتخذ استجابة لاحتياجات المواطنين. ومن الدوافع حب العمل العام، والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع، وتحسين مستويات الخدمة فيه، من خلال العمل في المجالات المختلفة، التي تستهدف تحسين وجه الحياة على أرض الوطن."[1]

ليس هذا فحسب لذلك تصل الدوافع العامة إلى "الرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة، بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم، ويشعرهم بأهمية دورهم، وانعكاساته، على دعم مسيرة التنمية. ثم الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته، بغية تحقيق نوع من التكامل، والتفاعل بين هذه الفئات، بما يحقق المصالح المشتركة لهذه الفئات والجماعات."[2]

([1]) خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر**. بيروت: مركز الدراسات العربية، 2001، ص 159.

([2]) المرجع نفسه.

ونظيف فضلا على ما سلف حول دوافع المشاركة السياسية "الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة، للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها. ثم الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة، حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات، والعكس صحيح، وأن الذين يهتمون بالمشكلات العامة، هم أكثر الناس رضا عن المجتمع. والى جانب ذلك من الدوافع عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة، أو المدرسة، أو النادي، أو المؤسسات الدينية، أو التطوعية، أو الأحزاب، أو وسائل الاتصال وغيرها، والتي تنمي في الفرد قيمة المشاركة، وتجعل منه مواطنا مشاركا."[1]

ومن دوافع المشاركة السياسية التي يجب الحديث عنها في هذا السياق، "توافر الضمانات القانونية والدستورية، التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم، وسيادة القانون، وحرية التفكير، والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع. تعاليم الدين من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المباركة، التي تحث على التعاون والتكامل والمشاركة، فقد قال الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) سورة المائدة، آية 2، كما قال تعالى (فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر) سورة آل عمران، آية 159، وقال -صلى الله عليه وسلم- "ما تشاور قوما إلا هدوا إلى أرشد أمورهم" (ليس حديثا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنه أثر مقطوع عن الحسن البصري رحمه الله، رواه عنه ابن أبي سيبة والبخاري في الأدب المفرد، وابن المنذر وغيرهم، وقوى إسناد الحافظ في الفتح."[2]

([1]) خميس حزام والي، المرجع السابق، ص، 159.

([2]) المرجع نفسه.

2- الدو قع الخاصة

تظهر الدوافع الخاصة للمشاركة السياسية في عدة نقاط متمايزة عن الدوافع العامة، على شاكلة "محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع، لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية، والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع، والتي تعود عليهم بالنفع. ثم تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع، واكتساب الشهرة، والحصول على التقدير والاحترام. فضلا عن إشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس هي: الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات. وانتهاء بتحقيق مصالح شخصية، تتمثل في السيطرة والتمتع بالنفود، وتحقيق منافع مادية، وغيرها من المصالح الشخصية."[1]

ومن الدوافع المفضية إلى المشاركة السياسية يمكن أن نظيف "التصنيع ونمو المدن وازدياد التعليم، حيث ترتب على ظهور قوى اجتماعية جديدة (عمال-تجار-أصحاب مهن حرة)، استشعرت في نفسها القدرة على تشكيل مصيرها، فطالبت بجز من القوة السياسية. إلى جانب ظهور دعوات المثقفين من الفلاسفة وكتاب وصحفيين، والتي تنادى بقيم المساواة والحرية، والمصلحة العامة، بشكل أدى إلى تغذية المطالب أوسع في العملية السياسية. فضلا عن التطور في وسائل النقل والمواصلات، والاتصالات، حيث أدى إلى انتشار الأفكار الجديدة حول الديمقراطية، والمشاركة بسرعة وسهولة ونسبية."[2]

([1]) خميس حزام والي، المرجع السابق، ص، 159.

([2]) المرجع نفسه، 160.

ليس هذا فحسب فبالإمكان أن نظيف من دوافع المشاركة السياسية "الصراع بين القيادات السياسية في ظل التنافس على السلطة، تناضل القوى المتصارعة لكسب التاييد الشعبي، وهذا في حد ذاته يعطي الشرعية لفكرة المشاركة الجماهيرية. ثم التدخل الحكومي المتزايد في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والذي أصبحت معه الحياة اليومية للأفراد تتوقف على أعمال الحكومة بصورة حاسمة، وبدون الحق القانوني في المشاركة السياسية، يصبح بالفرد بالا حول ولا قوة في مواجهة الحكومة، التي قد تضر بمصالحه، من هنا كانت المطالبة بمنح الحقوق السياسية للأفراد، وتهيئة إمكانية ممارستها بفعالية، وذلك للحد من سطو الحكومة ونفوذها."[1]

وتختلف مسميات المشاركة، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية، وهناك من يسميها المشاركة الشعبية، أو المشاركة العامة، وبالرغم من اختلاف هذه المسميات إلا أنها تتمحور أغلبها حول معنى واحد، ألا وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأعمال والمستويات، وفي مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. أي المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع، وليس عن طريق المشاركة النيابية، كممثلي الشعب، أو المجالس المنتخبة، والتي تعتبر مشاركة غير مباشرة.

وفضلا على ذلك تتأثر مشاركة الأفراد في الحياة العامة بتغيرات متعددة، أهمها المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، وخصائص الخلفية الاجتماعية، ومدى توفر وفعالية القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي، وغيرها من المحددات التي يمكن التعرض لها على النحو التالي "المنبهات الأساسية مع تعرض المرء للمؤثرات السياسية يزداد احتمال مشاركته في الحياة العامة، غير أن التعرض منبه السياسي لا يفضي

[1] ( ) خميس حزام والي، المرجع السابق، ص 160.

بالضرورة إلى المشاركة، وتصدر المنبهات عن وسائل الإعلام الجماهيري والحمالات الانتخابية، والاجتماعات العامة، والمناقشات العامة...الخ."[1]

وعلى الرغم من أن المنبهات الأساسية متاحة لجمهور عريض من الأفراد، إلا أن مستوى التعرض لها يرتبط بعوامل عديدة، مثل الانتماء الطبقي ومحل الإقامة والحالة التعليمية، بالإضافة إلى ميول الشخصية، والشخص الإيجابي يرحب بالمنبهات السياسية، بل ويسعى إليها، بعكس الشخص السلبي، الذي ينأى بنفسه عنها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

ونظيف كذلك من دوافع المشاركة السياسية "التغيرات الاجتماعية، حيث يتأثر حجم ومدى السياسة بالمتغيرات الاجتماعية المختلفة، كثل التعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث يرتبط الدخل إيجابيا مع المشاركة، فأصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط."[2]

كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم، حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعي ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساس بالقدرة على التأثير في صنع القرار،والاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة.

كما يميل الأشخاص ذوو المركز المهني المرتفع، إلى المشاركة بدرجة أكبر، من ذوي المكانة المهنية المنخفضة، وإن ظل هناك اختلاف بين مجتمع وآخر، وبين مهنة أخرى،

) إبراهيم، أبراش. **علم الاجتماع السياسي**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، ص 1.250(

( ) المرجع نفسه.[2]

ويتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالنوع، حيث يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلا إلى المشاركة عن الرجل، غير أن التطور الاقتصادي والاجتماعي، يعمل باستمرار على تضييق هذه الفجوة بين الجنسين، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، ولا يعني هذا استقلال المرأة عن الرجل في تحديد مواقفها السياسية، إذ لا تزال الزوجة تتبع زوجها في كثير من الأحيان، في التصويت والانتماء الحزبي.

وبالإضافة للعوامل السابقة، تتأثر المشاركة أيضا بعامل السن، إذ يرتفع مستوى المشاركة تدريجيا مع التقدم العمر، ويبلغ ذروته في الأربعينيات والخمسينيات، ثم يهبط تدريجيا بعد سن الستين. وإن كانت هذه العوامل لا تشكل قاعدة يحتكم إليها دائما؛ ذلك أن المتغيرات الاجتماعية تختلف من فرد إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر.

موازاة مع ما تم التطرق له سلفا نثري الدوافع المفضية الى المشاركة المشاركة السياسية بالإطار السياسي، حيث "ترتبط المشاركة بعناصر الإطار السياسي، التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن، ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية، والمجالس النيابية المنتخبة، وطبيعة النظام الإعلامي."[1]

فالمشاركة التي تنعم بها المجتمعات الغربية، ترجع جزئيا إلى وجود الإطار الدستوري والمؤسسي الملائم: الدستور والانتخابات الدورية، والتعدد الحزبي، والجماعات المصلحية، وحرية الصحافة، والبرلمان، وأجهزة الحكم المحلي ...الخ.

وفي الدول الشيوعية تؤدي هيمنة الحزب إلى تفعيل دور السياسي للمواطن، ومع ذلك فإن نسبة المنخرطين في النشاط السياسي ربما تتجاوز مثيلاتها في معظم الدول الديمقراطية الغربية.

( ) إبراهيم ، أبراش، المرجع السابق. ص 251.[1]

أما الدول النامية بصفة عامة، فإنها تعاني من أزمة مشاركة تعود جزئيا إلى ما يعتري البناء السياسي من تشوهات ونقائص، فبعض الدول ليس بها دستور، وبعضها الآخر ليس بها مجالس نيابية، وإن وجدت فهي شكلية، وتتفاوت هذه الدول بين الأخذ بالحزب الواحد والتعددية الحزبية، أو عدم الأخذ بالنظام الحزبي من أساسه.

هذا المستوى الهابط من المؤسسية يقابله تغير اقتصادي اجتماعي مرموق، ولعل هذه الفجوة بينهما هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار السياسي، الذي تعاني منه كثير من دول العالم النامي.

الفصل الرابع

المشاركة السياسية في الجزائر:
رؤية سوسيو–تاريخية.

المبحث الأول

أزمة المشاركة السياسية مفاهيم عامة

تمهيد

لا شك أن المشاركة السياسية أصبحت تشكل البنية التحتية المفضية إلى استقرار المجتمع، وذلك لكون ليس فحسب المجتمعات الحديثة بل وكذلك المجتمعات الأقل حداثة هي في الغالب ديمقراطية شكلا أو مضمونا، حيث لا يمكنها الاستمرار ككيان سياسي في غياب المشاركة السياسية التي هي بمثابة الداعم الذي يمنحها التزكية، وعليه فان عدم حضورها بأي شكل من الأشكال المتاحة مؤذن بوقوع أزمة المشاركة السياسية، بناءا على ذلك نحاول الحديث عن المجتمع الجزائري في ظل الانقطاع الذي عرفته المشاركة السياسية خلال فترات متفاوتة.

أولا: البناء المفاهيمي لأزمة المشاركة السياسية

يقتضي الحديث عن مفهوم أزمة المشاركة السياسية وضع هذا الأخير ضمن قراءة تفكيكية، ليتم موازاة مع ذلك النظر في دلالة مصطلح المشاركة بشكل منعزل وبعده المشاركة السياسية، حتى إذا تم ذلك يمكن تذليل كل صعوبة تعتري فهم ماهية مصطلح أزمة المشاركة السياسية ككل.

1-1- مصطلح المشاركة

يعد مصطلح المشاركة مصطلحا مرنا، وذلك بالنظر إلى إستعمالاته التي تنهض على أشكال خلافية، تتحدد بالنظر إلى السياق الذي يوظف فيه، سواء كان إجتماعي، سياسي، إقتصادي أو ثقافي...الخ.

"فكلمة المشاركة Participation مشتقة من إسم المفعول للكلمة اللاتينية Participar ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزئين، الأول Pars هو بمعنى جزء Pars. والثاني هو بمعنى Compar وهو يعني: القيام بـ، وبالتالي فان مصطلح المشاركة يعني القيام بدور."[1]

فضلا على ذلك يمكن تعميق النظر في مصطلح المشاركة لتصبح "تلك الجهود المشتركة حكومية أو أهلية، في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لمخطط مرسوم وفي حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع."[2] كما يري بعض المهتمين بالمشاركة أن هذه الأخيرة "تشير إلى المساهمة في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على اعتبار أن المجتمع تربطه هذه النواحي الثلاثة معا"[3]

إذن فمصطلح المشاركة يعد مصطلحا مضيافا على اعتبار أنه متعدد التموضعات، حيث تحيل القراءات المتوفرة إلى مستوى التعايش الذي يتمتع به هذا المصطلح، حيث يتعايش مع البيئة السياسية كما الاجتماعية والاقتصادية وبيئات أخرى.

([1]) محمد،السيد عتران.**دور الاتصال في المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية دراسة تطبيقية قريتين مصريتين** رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإعلام: جامعة القاهرة، ص 44.

([2]) أحمد، كمال أحمد. **تنظيم المجتمع: مبادئ وأسس ونظريات**. ج01. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ص 281.

([3]) غريب، سيد أحمد عبد الباسط. **مجتمع القرية: دراسات وبحوث**، مرجع سابق، ص 283.

1-2- المشاركة السياسية

يقتضي الحديث عن المشاركة السياسية في الوهلة الأولى صياغة البنية المفاهيمية بشكل عام، حيث تعني "توفير الفرص لأخذ دور في النظام الديمقراطي للدولة، ومن خلاله تتاح الفرص للمواطنين لكي يعبروا عن آرائهم أو يصوتوا أو يشجعوا اتجاها سياسيا معينا، أو يحشدوا قواهم حول قضايا سياسية خاصة بهم."[1] في خضم الحديث عن المشاركة السياسية تبرز اتجاهات معينة ينفرد كل منها بوجهة نظر معينة، فالاتجاه الأول يشير إلى أنها تعبر عن الأنشطة التي هدفها التأثير في السياسة العامة للدولة، ومنها اختيار الحكام.

يرى كل من صامويل هنتغتون وجون نيلسون في هذا الشأن أن المشاركة السياسية هي "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا منظما أو عفويا متواصلا أو متقطعا سلميا أو عنيفا شرعيا أو غير شرعي فعال أو غير فعال."[2]

يتدعم هذا التصور بما تضيفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية 1967 حيث ترى أن المشاركة السياسية هي "تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي."[3]

([1]) محمد،سيد فهمي. **المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص 69.

([2]) ثامر، كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية ادارة السلطة**. عمان، دار مجدلاوي، 2004، ص.181 ، 182.

([3])(jacques lagroye. *Sociologie politique*. Editions Dalloz, 2002, p.254.

في مقابل وجهات النظر السابقة يضيف كل من ماكريديس Macridis وبراون Brown أن المشاركة السياسية هي تلك "الأنشطة الإرادية المشروعة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات التي يتخذونها"[1]

بهذه الكيفية تتضح المعالم التي ينهض عليها مفهوم المشاركة السياسية، أما هذه الأخيرة ضمن الاتجاه الثاني فيجسد في إطارها الفرد دورا في الحياة السياسية، حيث يشير هذا النوع من المشاركة على أنها "تلك الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية ومن مظاهرها: التصويت، وحضور المؤتمرات والندوات، ومطالعة الصحف وبيانات الأحزاب وبرامجها، والاتصال بالجهات الرسمية، والانخراط في المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب والنقابات، والترشح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية."[2] وهي فضلا على ذلك "العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون له الفرصة ليشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وأفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف."[3] ولتعميق معناها نضيف أن المشاركة السياسية هي "مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية."[4]

على ضوء الاتجاه الثالث تنهض المشاركة السياسية على أبعاد عامة ومتسعة لتشمل كل عمل سياسي، وفي هذا الإطار فان المشاركة السياسية هي "محاولة التأثير

([1]) طارق،محمد عبد الوهاب. **سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة** (مصر): دار غريب للطباعة.والنشر،1999، ص 12

([2]) منصور، مرقومة، "المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية"،**مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص أفريل، 2011، ص ص. 302.

([3]) عبد الهادي،الجوهري واخرون. **دراسات في علم الاجتماع السياسي**.أسيوط. مكتبة الطليعة،1079،ص 15.

([4]) فليب،برو. **علم الاجتماع السياسي**. ترجمة: محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1989، ص 301.

على توزيع المصالح العامة."[1] وفضلا على ذلك فهي تعني "انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر ...الخ"[2] وهي كذلك "المشاركة في كافة مجالات الحياة."[3]

الاتجاه الرابع تقتصر ضمنه المشاركة السياسية على الفعل الانتخابي فحسب، فهي وفق هذا الاتجاه "مشاركة الفرد في كافة المناسبات الانتخابية التي تجريها الدولة."[4] وفي تعريف آخر تشير إلى "حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت والترشح للهيآت المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة"[5]

لا يرقى الحديث عن المشاركة السياسية من حيث بنية المفهوم إلى تعميق معناها، ولأجل هذا الغرض نستحضر تصورا آخر يتعلق بأشكالها وهي في الغالب ثلاثة مستويات، "مشاركة منظمة تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات، والاتحادات المهنية، والمجالس المنتخبة، ومشاركة مستقلة يقوم بها المواطن بصفة فردية بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك، وفي المستوى الثالث

([1]) سليم، العزي. **المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العلم الثالث: دراسة تحليلية نقدية**. المركز الثقافي العربي، 198، ص 186.

([2]) إسماعيل، علي سعد. **قضايا علم الاجتماع السياسي**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981، ص 191.

([3]) المرجع نفسه، ص192.

([4]) فتحي، الشرقاوي. **الأبعاد النفسية للمشاركة الشعبية:دراسة في مجال الانتخابات والدعوة لتنظيم الاسرة**، رسالة دكتوراه، كلية الأدب، جامعة عين شمس، ص 49.

([5]) داود، الباز. **حق المشاركة في الحياة السياسية. القاهرة**، دار الفكر الجامعي، ط01، 2000، ص358.

مشاركة ظرفية تتم في المناسبات وتظم غير النشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور أي عامة الناس."[1]

3-1- مفهوم أزمة المشاركة السياسية

لا تزيد أزمة المشاركة السياسية في الغالب عن كونها مؤشرا عن خلل وظيفي يعتري الحقل السياسي بشكل عام لأي مجتمع بناءا على عدة عوامل، فهي فضلا على ذلك تشير "إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء الصفوة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة."[2]

ولتعميق معنى أزمة المشاركة السياسية نأتي إلى ذكر عينة من الحالات التي تعد مؤشرا صادقا لها ومنها ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم، عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة، عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع.

ولا تُرجع هذه الأزمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل التي تتداخل لتشكيل هذه الأزمة، وهي في حقيقية الأمر جزء من حلقة متصلة ببعضها من الأزمات التي تعاني منها كثير من الدول وخصوصا في الواقع العربي، مثل أزمة الشرعية، وأزمة الهوية، وأزمة التوزيع ، وأزمة التدخل، وأزمة التكامل."[3]

ثانيا- المجتمع الجزائري وأزمة المشاركة السياسية

([1]) لعجال أعجال محمد لمين، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، العدد الثاني عشر، ص ص .244 ، 245، نوفمبر 2007

([2])مصطفى الصوفي، **الجماعات المحلية والتنمية**.مأخوذ من www.safipness.com/imdexphp)

([3]) نبيل، السمالوطي. **بناء القوة والتنمية السياسي**ة. في كتاب أحمد وهبان: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، القاهرة: دار الجامعة الجديدة النشر، 2000، ص، 106.

تحيل مسألة أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري إلى استحضار النظام السياسي في الجزائر، كما يفضي هذا الأخير بدوره إلى الحديث عن نظام آخر أكثر شمولية يضم العديد من الدول المنضوية تحت مسمى دول العالم الثالث، في إفريقيا كما في آسيا وأمريكا اللاتينية، يتمثل في النظام البطرياركي الذي ينسحب وجوده على النظام الجزائري هو الآخر في مرحلة من مراحل تشكله.

فالنظام البطرياركي أو ما يصطلح عليه بنظام السلطة الأبوية يعد نظاما يتجسد في سلطة الرجل السياسية، حيث يبدي هيمنته على بنيات مترامية الأطراف فمن السياسي إلى الاجتماعي مرورا بالاقتصادي والثقافي إلى غاية الديني، فالبطرياركية الأبوية تنسحب هيمنتها على كل ما له علاقة بالسلطة السياسية. فهي فضلا على ذلك "نظام قديم يعود إلى الممالك القديمة التي كانت تدعي أن الدولة وكل الأشخاص الذين يعيشون فيها ملك للملك."[1]

أما عن علاقة النظام السياسي في الجزائر بالبطرياركية، فهذا يحيل إلى اعتبار هذه الأخيرة سمة تواترها القادة الجزائريون تاريخيا وهذا من قبيل الشعوب التي تداولت على حكم الجزائر عبر التاريخ، مع ذلك فهي تعتبر شكلا من الأشكال التي مورست بها السياسة وأديرت بها السلطة وشؤونها. أما البطرياركية من زاوية أخرى فلا تزيد في الغالب عن كونها تمهيدا لنشوء ما يعرف بالأنظمة الزبائنية.

)[1](Sous la direction de rené gallissot. *Populisme au tiers monde.* Paris : édition l'harmatant, 1997, p.220.

تعد الأنظمة الأبوية في الأصل كمرحلة تمهيدية لعبور معين في السلطة وطرائق ممارستها،وما النظام الزبائني الذي يسيطر عليه المركز المتمثل في شيخ القبيلة/الرئيس وعصبيته في مقابل المحيط أو ما يعرف بالهامش المتشكل من أفراد القبيلة/الشعب إلا مؤشرا عن مرحلة انتقالية تمارس بداخلها الأبوية من جديد.

وهو من منظور بعض القراءات تعبير عن حداثة غير مكتملة، الأمر الذي يدعو إلى استحضار فكرة أن الزبائنية تعد من الكيفيات التي يدير بها الآخر الغربي شؤونه في السلطة وقد تم تكييفها مع بنيات ليس فحسب سوسيوسياسية واقتصادية بل كذلك ثقافية ودينية أصيلة ومحلية.

انطلاقا من الفكرة السابقة فقد نتج وضع سياسي باطولوجي عجز في سياقه المركز في الدول المتخلفة عن هيكلة ذاته، إلى غاية أن تشكلت ملامح مجتمع سياسي مكتظ بالتناقضات، وقد تمخض موازاة مع ذلك "وجود بناء بيروقراطي يتماشى مع ثقافة مجموعة بدل ثقافة مجتمعية."[1]

يرتبط الحديث عن البطرياركية وبعدها الزبائنية كأشكال تمارس بها السلطة بلفت النظر إلى كون الجزائر على الأقل بعد الاستقلال أنطولوجيا شهدت انسلاخا عن الأنظمة السابقة، حيث كان ذلك ضمن ثورتين، الأولى ثورة التحرير التي تحررت فيها الجزائر من نظام المستدمر الفرنسي، أما الثانية فكانت متمثلة في أحداث 05 أكتوبر 1988 حيث كانت تمهيدا لمرحلة التداول على السلطة.

[1] B. badie, *Le développement politique*. Paris: édition économica, 5 ème, édition 1994, p.192.

يشكل الحدث الأول المتمثل في ثورة التحرير محاولة لكسر هيمنة المستعمر على الجزائر، أما أحداث أكتوبر 1988 فشهدت نفس مستوى الاندفاع الذي كان في ثورة التحرير، وذلك لرغبة الشعب الجزائري التمرد على هيمنة الحزب الواحد، حيث كانت الأحداث المذكورة مؤذنة بدخول الجزائر مرحلة التداول على السلطة.

موازاة مع الحديث عن مسألة التداول على السلطة تتضح بامتياز ملامح أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري، والتي يمكن الحديث عنها في إطار مرحلتين الأولى قبل التعددية السياسية والثانية بعدها.

شهدت الجزائر في الفترة التي أعقبت الاستقلال نظاما سياسيا هجينا لم يستقر على أعراف واضحة في ممارسة السلطة، الأمر الذي يثري مسألة الصراع السياسي الذي تعددت جبهاته، حيث كان الحقل السياسي "مغلقا أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط."[1]

يختفي مصطلح المشاركة السياسية خلف ما يمكن تسميته بالتعبئة السياسية بوصفها السمة البارزة للنظام السياسي الجزائري في الفترة المذكورة، وفي مقابل ذلك تتضح بشكل متزايد ملامح أزمة المشاركة السياسية، ما يلفت النظر حول النظام السياسي للجزائر بعد المرحلة التي أعقبت الاستقلال أنه بقي مُكبَحًا رغم ما شهدته المرحلة المذكورة من محاولات متكررة أفضت إلى إنشاء العديد من الجمعيات وبخاصة في السبعينيات من ذات المرحلة التي تمخضت عن قانون 5/ 1987، هذا الأخير تم تعديله في فبراير بمرسوم 66/ 1988 الذي ألح على إنشاء الجمعيات.

(1) خميس، حزام والي. **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر**، مرجع سابق ،2001، ص 159.

إن أزمة المشاركة السياسية التي شهدتها الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال وان ظهرت معالمها بمستويات متفاوتة، إلا أن عوامل معينة أفضت إلى إقصائها، ومنها بالتحديد مسألة الوفرة المالية للجزائر في تلك الفترة، أي أن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر ارتبطت بالوضع الاقتصادي الجيد الذي أخفى معالمها، "لكن طرحت نفسها كأزمة وعانى منها النظام السياسي مع تدني عوائد النفط وتدهور الوضع الاقتصادي."[1]

إلى جانب ذلك تَحضر عوامل أخرى عملت على تفعيل أزمة المشاركة السياسية في الجزائر على الأقل في المرحلة المذكورة ونذكر منها تحديدا مسألة الشرعية الثورية والتاريخية، التي تعد في نظر بعض الباحثين أنها فقدت مفعولها في حضور جيل ما بعد الاستقلال.

بالكيفية السابقة تم الحديث عن أزمة المشاركة السياسية في فترة الحزب الواحد بشكل غير مفصل، أما عن المرحلة التي أعقبتها ونقصد التعددية السياسية "فتم التأثيث لها في بداية الأمر بتهيئة فضاء المشاركة السياسية بكيفية متدرجة، وذلك بإصدار مراسيم وقرارات متتالية تحيل إلى تفعيل حرية العمل السياسي وتعدديته، ومنها المادة (40) من دستور 1989 حيث نصت على أن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به."[2]

([1]) ناجي، عبد النور. **أزمة المشاركة السياسية في الجز ائر:دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007**،دراسة غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008.

([2]) دستور 32 فيفري 1989، المادة (40).

بعد أن كسب المواطن الجزائري في مرحلة التعددية السياسية حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، توالت عملية إصدار المراسيم التي تقنن مكسب حرية الممارسة السياسية وتوالت موازاة معها عملية إنشاء الجمعيات، حيث تضمن دستور 1989 مواد تنظيمية أخرى منها المادة 35 التي تنص على "حرية الإبداع الفني والعلمي"، المادة 36 تنص على حرية التعبير وتأسيس الجمعيات وعقد الاجتماعات"، إلى غاية صدور قانون ديسمبر 1990 الذي يبيح نهائيا إنشاء الجمعيات.

مهدت المراسيم التي أفرزها دستور 1989 وتممها قانون 04 ديسمبر 1990 إلى بروز ظاهرة تأسيس الأحزاب السياسية، لتصبح تقليدا يمارسه رجال السياسة في الجزائر، ومع ذلك لم تتراجع السلطة عن التقنين الدائم للأحزاب السياسية.

ومن شاكلة ذلك القانون العضوي الذي صدر في مارس 1997 حيث "يحدد المسلكيات التي يجب على كل حزب التقيد بها في مادته الثالثة، ومنها عدم استغلال مكونات الهوية الجزائرية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية واحترام مبادئ ثورة نوفمبر 1954 إلى جانب احترام الحرية العامة والوحدة الوطنية وتبني التعددية السياسية"[1]

إن تشكل وتعدد الأحزاب السياسية في مرحلة التعددية بقدر ما مهد إلى امتلاك مكسب المشاركة السياسية الذي حرم منه المواطن الجزائري لعقود طويلة، فانه كان مؤذنا بميلاد أزمة المشاركة السياسية في مرحلة التعددية، والتي ساهمت في تفعيلها عوامل خلافية، نذكر منها غياب تداول النخبة والمثقفين والاستمرار الدائم في ركوب السلطة.

([1]) المداح، محمد علي. "الجزائر بين الإسلام والتعدد الديمقراطي". **مجلة السياسة الدولية**. العدد 103، يناير 1991، ص33.

ومن المظاهر المرافقة لأزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري إقصاء فئة الشباب، "حيث يلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي وضعف المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى وفي المجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية ذلك أن مثل هذه المشاركة تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية، كما يمكن الحديث عنضعف الحراك الاجتماعي وعزوف المثقفين، إلى جانب المقاطعة الانتخابية."[1]

من خلال ما سبق فان أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري مرتبطة أساسا بالخيارات السياسية للنظام الحاكم عبر فترات متعاقبة، فبالرغم من الأوضاع الاقتصادية التي كانت تسمح بالتأثيث لواقع اجتماعي بعيد عن أية أزمات اجتماعية في المستوى الأول خاصة ضمن المرحلة التي أعقبت الاستقلال، إلا أن ذلك لم يفضي إلا لإنتاج واقع اجتماعي تغلب عليه ميزة الهشاشة.

يحيل هذا الأمر إلى تعميق الهوة بين أغلب فئات الشعب والنظام السياسي الذي ينتج ما يناسبه ويقصي اهتمامات الشعب التي لا تزيد عن كونها مطالب اجتماعية كالسكن والعمل...الخ، فضلا على ذلك فان من أبرز ملامح أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري إقصاء فئة الشباب إلا في مناصب سياسية ليست على قدر هائل من الأهمية. وبالتالي يتمخض عن المكونات البنيوية للأزمة المذكورة بروز معالم التناقض الفاضح بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي في المجتمع الجزائري.

() ناجي عبد النور. المرجع السابق.[1]

المبحث الثاني

السياق السوسيو-تاريخي لأزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري

تمهيد

تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية، وبرزت رغبة النخب الحاكمة في عدم اشتراك القوى الأخرى، ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الاقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة.

أولا- أزمة المشاركة السياسية في الجزائر

1- 1- عهد الحزب الواحد

ولذلك فقد اقتصرت رؤية حزب جبهة التحرير بالنسبة إلى المشاركة بمعنى التعبئة السياسية، التي تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف الحزب، وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها، وبالتالي افتقاد وجود قنوات شرعية أخرى. "إن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989 لم تمتلك أية تقاليد أو ميراث يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، وبما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط".[1]

(1) خميس حزام والي، المرجع السابق، ص، 159.

وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينيات، إلا أن النظام السياسي بقي مفتقدا ذلك النضج المؤسسي الذي يجعل الديمقراطية قيمة تحكم حياة المجتمع، ولم يبدأ النظام الجديد بالتحول إلا متأخرا.

حيث سعى تماشيا مع ذلك إلى إعلان 1988 في 1987، الذي فسح المجال لإنشاء الجمعيات ، والذي عدل بمرسوم. 66 قانون رقم 05 فبراير ونص على دراسة طلب اعتماد الجمعية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع، مع السماح للسلطة بإبداء التحفظات على برامجها إذا كانت تتعارض مع القوانين المعمول بها.

استمر النمط التعبوي للمشاركة لفترة طويلة وتحديدا منذ عام 1962 وحتى عام 1989 مع الأخذ بنظر الاعتبار إن الرئيس الأسبق "شادلي بن جديد" قد أعطى هامشا محبوسا لحرية التعبير وتكوين النقابات، ولكن مع استمرار ذلك النمط من المشاركة السياسية، كيف تعامل النظام السياسي مع محاولات الجماعات الصاعدة الرامية إلى تحقيق مطالبها؟

تلك مسألة ارتبطت بالوضع الاقتصادي في الجزائر لأن المتعارف عليه إنه في ظل الوفرة لا يمكن الحديث عن أزمة مشاركة، أو لم تكن حادة أو مهددة للنظام السياسي. وفي حالة الجزائر لم تظهر أزمة المشاركة بصورة جدية طالما أن عوائد النفط أدت إلى الوفرة، لكن طرحت نفسها كأزمة وعانى منها النظام السياسي مع تدني عوائد النفط وتدهور الوضع الاقتصادي.

1- 2- بعد التحول الديمقراطي

يظهر اهتمام النظام السياسي بالمشاركة السياسية من خلال "وضع صيغ دستورية وقانونية تمس المشاركة السياسية وحقوق الإنسان كالاعتراف بالتعددية الحزبية والسياسية، حيث نصت المادة 40 من دستور 1989 على حق أنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به."[1]

تدعم هذا الانفتاح السياسي باتجاه التعددية بصدور القانون رقم 89 جويلية 1989، الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي الذي حدد المبادئ والشروط اللازمة، لتأسيس هذه الجمعيات السياسية، وقواعد عملها، وتمويلها وإيقافها خصص دستور 1989 فصلا مركزيا هاما للحقوق والحريات، لأنه يتحدث عن ضمانات واعترافات هي جوهر الديمقراطية ذاتها.

ثانيا- مظاهر أزمة المشاركة في الجزائر

يمكن تلخيص المظاهر التي أثثت لها أزمة المشاركة السياسية إذا تعلق الأمر بالجزائر في كثير من العناصر على شاكلة "غياب التطابق بين المبادئ الإيديولوجية والمواقف والبرامج والنصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملموسة التي صاحبها تفشي الفساد الإداري والسياسي. إلى جانب مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الريع الانتخابي. ثم المشاركة السياسية اتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من الاهتمام بما يجري في المجتمع."[2]

([1]) ناجي، عبد النور. **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. الجزائر**: مديرية النشر قالمة، 2006، ص 149.

([2]) المرجع نفسه، ص 150.

ليس هذا فحسب لكن نظيف إلى ما سلف مظاهر أزمة المشاركة السياسية عناصر أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها ومنها بالأخص "عزوف الشباب عن الانضمام للأحزاب السياسية، حيث يلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية، وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي. إضافة إلى عدم المشاركة في الانتخابات الطلابية (ضعف الإقبال على ممارسة الانتخابات) وضعف المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى وفي المجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية ذلك أن مثل هذه المشاركة تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية. وانتهاء بضعف الحراك الاجتماعي وعزوف المثقفين."[1]

ثالثا- الانتخابات التشريعية-لعام 2007 دراسة السلوك الانتخابي

شهدت الانتخابات التشريعية التعددية الرابعة 17 ماي 2007 في الجزائر الكثير من الظواهر السياسية التي ستتناولها الدراسة بالتحليل على اعتبار أن الانتخابات هي إحدى الآليات الرئيسية في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ومؤشر لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع تضفي الشرعية على المؤسسات السياسية وتفرض التداول على السلطة بالطرق السلمية وتجدد النخبة الحاكمة، كما طرحت الانتخابات الأخيرة العديد من التساؤلات المهمة:

لماذا ظهرت الحملة الانتخابية باردة فاترة؟

ما سبب العزوف عن المشاركة الانتخابية والتجمعات الحزبية؟

هل غيرت الانتخابات من الخريطة السياسية واستبدلت النخبة الحاكمة، وأعطت الفرصة للجيل الجديد لتولي المناصب السياسية والمشاركة في صنع القرار ورسم السياسة العامة؟

[1]) ناجي، عبد النور. المرجع السابق، ص 150.(

رابعا – الظواهر السياسية الأساسية

4-1- ظاهرة المنشقين عن الأحزاب السياسية

واجهت الأحزاب السياسية أثناء وبعد إعداد ترتيب القوائم الانتخابية سلسة من الاحتجاجات والاستقالات والتمردات، "حيث لجئ أعضاء الأحزاب إلى دخول الانتخابات في شكل قوائم مستقلة حرة والبعض الآخر فضل أحزاب أخرى وفي مراكز ورتب أحسن في قوائم جديدة يمكن تفسير هذه العضوية المتحركة وظاهرة الانشقاق إلى ضعف الالتزام الحزبي وإخفاق الأحزاب في التوغل داخل المجتمع بالإضافة إلى غياب الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب."[1]

4-2- تدخل المال في العملية الانتخابية

لعب المال في الانتخابات البرلمانية الجزائرية دورا أساسيا في التأثير سلبا على العمليات الانتخابية، "وذلك سواء من حيث تقديم الرشاوى لرؤساء مكاتب الأحزاب السياسية من طرف بعض رجال المال والأعمال حتى يكونوا في المراتب الأولى لقوائم الأحزاب في الانتخابات، أو لشراء الأصوات أثناء عملية التصويت، والسؤال المطروح لماذا يفكر: المقاولون أو رجال الأعمال المال في الترشح كنائب مشروع، هل هو حامل لمشروع تغيير وأفكار تساهم في حلول ناجعة لمشاكل الجماهير؟"[2]

لا شك في أن الهدف الرئيسي لبعض الأثرياء ورجال الأعمال الذين ينخرطون في مثل هذه الأساليب هو الحصول على الحصانة البرلمانية وتوظيفها كمشروع استثماري يدر على صاحبه الكثير من المكاسب.

---

[1]) تامر، كامل محمد الخزرجي. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، (عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص، 138.

[2]) المرجع نفسه.

4-3- العزوف السياسي

وهي سينارهوات دائمة الحضور في كثير من الدورات الانتخابية، "حيث تميزت الحملة الانتخابية بالبرود الشعبي إن الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية لسنة 2007 بالرغم من توفير الوسائل والإمكانات إلا أنها تميزت ببرودة شعبية وعدم التجاوب الجماهيري معها، حيث عجزت الأحزاب السياسية عن تحريك الرأي العام وتعبئة وإضفاء نوع من الديناميكية على العملية الانتخابية، مما أدى إلى إلغاء العديد من التجمعات والندوات."[1]

هذا العزوف يرجع إلى غياب برنامج سياسي معقول وحقيقي تسوقه الأحزاب إلى الجماهير، فجميع الأحزاب تقريبا بما فيها أحزاب التحالف والأحزاب الصغيرة تبنت برامج رئيس الجمهورية وتنازل عن برامجها الحزبية.

4-4- اختيار المرشحين في البرلمان الجز ائري

"تميزت عملية ضبط القوائم بحضور العامل التقليدي والنزعة القبلية، وهي ظاهرة سوسيولوجية وثقافية."[2] كما تدخلت عوامل أخرى في ترتيب المرشحين كالمال، الذي وظف بشكل واسع من قبل رجال الأعمال في هذه الانتخابات ومعيار التوازن الإقليمي، والمنصب الحكومي، حيث ترشح على رأس القوائم الانتخابية وزيرا.

4-5- ضعف مشاركة تمثيل المرأة في الانتخابات

ما يلاحظ في هذه الانتخابات هو ضعف تمثيل المرأة الجزائرية في الترشيح أو التمثيل في المجلس، "وهذا رغم المكانة التي تحظى بها المرأة في المجتمع الجزائري من حيث

( ) تامر، كامل محمد الخزرجي. المرجع السابق.، ص 139.[1]

) المرجع نفسه.[2](

التعليم ونسبة الحاصلين على مستوى جامعي عالي حيث تحسنت نسبة تدريس البنات في الجزائر وبلغت 12.66٪ مقابل 65.85٪ في أوساط الذكور، مستوى الثانوية 29.6٪ للنساء مقابل 20.20٪ للرجال،"[1] إلا أن مؤشر المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية لا يزال ضعيفا مقارنة بالبلدان العربية والافريقية التي لا تملك نفس الكفاءات بالقدرة المتوفرة للجزائر. حيث يبقى حجم التمثيل السنوي في البرلمان الجزائري بغرفتيه ضعيف.

6-4- الإمتناع عن المشاركة في الانتخابات

وفق الاحصائيات المتوفرة فقد "بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2007 نسبة 35.65% من مجموع 18 مليون و760 ألف و400 ناخب، لم يصوت سوى 6مليون و687 ألف و838، وأثناء عملية الفرز تم إلغاء 961 ألف و751 ورقة انتخابية، وبالتالي بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 5ملايين و726 ألف و87 صوت أي حوالي 12 مليون قاطعوا الانتخابات."[2]

كما تجدر الإشارة أن هذه هي أدنى نسبة مشاركة منذ الاستقلال. هذه الأرقام والنسب تعتبر ترجمة حقيقية لظاهرة عزوف الجزائريين عن المشاركة الانتخابية هذه الظاهرة من ميزة المواطن الساكن في المدن الكبرى ومنطقة القبائل، قد توسعت إلى مناطق كانت مشهورة بقوة مشاركتها في مناطق الشرق والغرب، بما فيها الهضاب العليا، فقد سجلنا خلال تشريعات 2007 ثلاثة عشر ولاية تم فيها تسجيل نسبة مشاركة في الانتخابات أقل من المعدل الوطني.

([1]) ناجي، عبد النور. المرجع السابق، ص 151.

([2]) ثناء فؤاد، عبد الله. المرجع السابق، ص 214.

خامسا- تفسير السلوك الانتخابي

يعتبر التصويت أداة في يد المواطن للرقابة والمشاركة والتأثير، فالناخب له القدرة أن يمنح صوته أو يمنعه عن المترشحين وفقا لأدائهم وكفاءاتهم في التعبير عن مصالحهم وبالتالي فإن المرشح الذي يرغب في إعادة انتخابه من جديد عادة ما ينظر إل الدور الرقابي للتصويت، وقدرة الناخب في إبقاءه أو عزله عن منصبه، كذلك يكشف الإقبال على صناديق الانتخابات عن موقف الناخب من العملية الانتخابية ومدى إدراكه لأهميتها وعزمه على المشاركة أو عدم المشاركة فيها.

يعتبر الامتناع كذلك "موقفا سياسيا يحمل رسائل ودلالات سياسية كبرى، هذه الظاهرة تزداد عند الشباب وسكان المدن والنساء والمتعلمين، تجد تفسيرها في فقدان الثقة في الانتخابات كوسيلة في التعبير عن الإرادة الشعبية وفي التغيير، هذا بالإضافة إلى تقديم صورة عن الانتخابات في جميع مراحلها ومستويات تحضيرها، على أنها في الأساس عملية ترمي لإبقاء على نظام الحكم القائم."[1]

فضلا عن ضعف أداء البرلمان في الحياة السياسية، حيث لم يعبر عن اهتمام الرأي العام ولم يمارس الرقابة والمسائلة والمعارضة البرلمانية وسادت ظاهرة التغييب عن الجلسات فشل النظام الحزبي بكل توجهات في أداء وظائفه نتيجة الأزمات والصراعات الداخلية التي عاشتها الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى عوامل نفسية اجتماعية يعيشها المواطن الجزائري كالإحباط.

(1) ثناء فؤاد، عبد الله. المرجع السابق، ص 213.

يمكن تحديد المعوقات التي تحول دون مشاركة الجزائريين في العملية السياسية وفي الانتخابات إلى:

1- عدم التطابق بين الممارسات السياسية والقواعد القانونية والنصوص الدستورية، فعند استقراء دستور 1989، ودستور 1996، خاصة المواد التي تمس المشاركة السياسية، نلاحظ أن هناك تبني لعملية المشاركة الشعبية من خلال إقرارها المساواة بين المواطنين في الفرص السياسية، وأن السيادة الوطنية ملك للشعب يمارسها من خلال البرلمان.[1]

لكن عند تحليل الواقع نرى أن عملية اتخاذ القرار تركيز السلطة بيد السلطة التنفيذية وأن البرلمان ليس له وزن أو تأثير في الحياة السياسية الجزائرية.

2- ضعف التنظيمات السياسية الوسطية من أحزاب وجمعيات أهلية وهيئات وتجليات هذا الضعف في الأزمات الداخلية التي تشهدها الأحزاب الجزائرية (الانشقاقات، العضوية المتحركة، عمومية البرامج.)[2]

3- إبعاد الأفراد عن المشاركة في وضع القرارات في الجماعات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الجامعة، المؤسسة) فمثل هذه المشاركة في المجالات غير السياسية تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية.[3]

4- عدم قدرة مؤسسات التنشئة السياسية (الأسرة، المدرسة، الحزب، وسائل الإعلام) على غرس المبادئ والقيم السياسية وبث الوعي السياسي. ثم تزايد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وعدم كفاية الحصول التي تطرحها الحكومة لمواجهتها.[4]

([1]) أحمد، وهبان. **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة، الجديدة للنشر، 2000، ص 39.

([2]) أحمد، وهبان. المرجع السابق. ص 40.

([3]) المرجع نفسه.

([4]) المرجع نفسه.

المبحث الثالث

متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة ودورها في تنمية المجتمع.

تمهيد

تتطلب المشاركة السياسية الفاعلة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فعاليتها، وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها، بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة، ولأجل ذلك يتم في سياق هذا المبحث الوقوف على أهم المتطلبات التي تحيل إلى تفعيل عملية المشاركة السياسية.

أولا- متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة

تتطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فعاليتها، وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها، بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة، من أهم هذه المتطلبات "ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير، مثل الغداء والكساء والمسكن الملائم، والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير وغيرها من الاحتياجات، التي تحقق الاشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدرا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه."[1]

إضافة إلى ارتفاع مستوى وعي الجماهير، بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي، إما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام

([1]) محمد، عاطف غيث. **مجالات علم الاجتماع المعاصر، أسس نظرية ودراسات و قعية**. الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة، 1982، ص 35.

داخل المجتمع، مثل المؤسسات الحكومية، العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية."[1]

نظيف إلى ما تقدمنا به سلفا حول متطلبات المشاركة السياسية "الشعور بالانتماء للوطن وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبا تفرضه العضوية في هذا الوطن. فضلا عن الإيمان بجدوى المشاركة، فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفعالية هذه المشاركة وسرعةاستجابة المسؤولين، يعمق شعوره ويضاعفه بجدوى مشاركته، ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته، وحياة الآخرين داخل المجتمع."[2]

ليس هذا فحسب لكن تندرج بخلاف المتطلبات السابقة عناصر أخرى على شاكلة "إيمان القيادة السياسية، واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرص لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية، وإتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن آمالهم، وطموحاتهم، ولرأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته، ومناقشة تصريحات المسؤولين، والقوانين العامة، سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف، وفي الندوات العامة، في ظل مناخ آمن، دون تعرضهم لأي مسائلة قانونية."[3]

وفي ذات السياق علينا أن نستحضر كذلك "وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار

([1]) محمد، عاطف غيث. المرجع السابق.

([2]) المرجع نفسه. ص 36.

([3]) المرجع نفسه. ص 37.

والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار، التي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار."[1]

إثراء لما تقدمنا به حول متطلبات المشاركة السياسية نظيف "وجود برامج تدريبية لمن في مواقع المسؤولية، سواء في الحكومة أو في المؤسسات غير الحكومية في المجتمع؛ تدريبهم على مهارات الاستماع والإنصات، واحترام فكر الجماهير، وكذلك على أساليب استثارة اهتمام الجماهير، وتنمية قدراتهم على المشاركة. فضلا كذلك عن وجود القدوة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل، مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات والتأكد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فهذه القدوة الصالحة من شأنها أن تكون مشجعة، وليست معوقة للمشاركة، كما يفترض فيها إيمانها بإمكانيات الشباب، ودور في عملية التنمية."[2]

لتكتمل صورة متطلبات المشاركة السياسية ننهيها بالعناصر التالية ومنها "اللامركزية في الإدارة، مما يفسح المجال أمام الجماهير؛ لكي تشارك في إدارة شؤون حياتها، ويفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي تقدمها الجماهير. ثم زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها، حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة، فتنتشر في كل مكان وفي كل نشاط، وأن يكون لها دور فاعل من خلال إتاحة صلاحيات أكثر، ما يجعلها أكثر تأثيرا في خدمة المجتمع. وأخيرا تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب، ووسائل الاتصال وغيرها، وتشجيعها على غرس القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة، وإفساح المجال أمام كافة الآراء والاتجاهات والأفكار، للتعبير

([1]) محمد، عاطف غيث. المرجع السابق.

([2]) المرجع نفسه، ص 36.

عن نفسها، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو المهنية."[1]

ثانيا- الآثار الإيجابية للمشاركة السياسية

تؤثر المشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة، وذلك فمن آثارها الايجابية نذكر أولا "على مستوى الفرد تنتمي المشاركة فيه المشاركة فيه الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية، وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته، وتنهض بمستوى الوعي السياسي، كما أنها تساعد على خلق المواطن المنتمي الذي يعد عماد قوة وعافية الجسد السياسي."[2]

وعلى الجانب الآخر وتحديدا على صعيد السياسة العامة، "تجلب المشاركة أعظم خير لأكبر عدد من الأفراد، إذ أنها تدفع الحاكم إلى الاستجابة إلى المطالب المواطنين، وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة، ومن تم حيث يؤدي ازدياد عدد المشاركين إلى المزيد من العدل الاقتصادي والاجتماعي عن طريق قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل والثروة."[3]

ثالثا- دور المشاركة السياسية في التنمية

تعرف التنمية على أنها توحيد جهود جميع المواطنين مع الجهود الحكومية، لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماهير، وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه، وتمكينهم من المساهمة في تحقيق التقدم والرقي لمجتمعهم.

([1]) محمد، عاطف غيث. المرجع السابق.

([2]) المرجع نفسه، ص 36.

([3]) المرجع نفسه، ص 37.

وبالتالي هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية، حيث تتيح التنمية فرصا أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة، في الوقت الذي تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطا على صانع القرار، لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية.

وترتبط المشاركة السياسية في الغالب بوجود النظام السياسي الذي يعرف درجة مرتفعة من المشاركة في مؤسساته المختلفة، فالمجتمع الذي تدار مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية على أساس سلطوي لا يسمح ولا يشجع على المشاركة السياسية لأفراد مجتمعه.

والمجتمع الذي تدار مؤسساته المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وفقا للأسس الديمقراطية فإنه يفرض ظهور النظام السياسي الديمقراطي بمعناه الحقيقي، والذي يعتمد على التعددية الحزبية، ويكفل تحقيق الاستقرار السياسي. ولا شك أن الحكومات في الدول النامية خاصة لديها الكثير من المسؤوليات الكبرى، على المستوى القومي، وعليها أعباء كثيرة والتزامات جمة نحو المجتمع؛ وذلك للتوسع في خطط وبرامج التنمية الشاملة".[1]

وفي مقابل ذلك يبقى على الجماهير واجب أن تتحمل بعض الأعباء عن الحكومة، وأن تجند كل طاقاتها وخبراتها لمساندة الحكومة، وأن تسعى قدر استطاعتها للمشاركة رغم أي عراقيل قد تواجهها في هذا الصدد.

(1) أحمد وهبان ، المرجع السابق.

فالديمقراطية أريقت في سبيلها الدماء في المجتمعات المتقدمة، ولم تفرض بقرار من أعلى، ولم تكن الحرية منحة في يوم من الأيام، ولكي تؤتي جهود التنمية ثمارها لابد وأن تعبر عن اهتمامات الجماهير وقضاياهم واحتياجاتهم الفعلية. فالجماهير هدف التنمية، وهم أدوات تنفيذ برامجها، بدون مشاركتهم لا تستطيع الحكومة طرح الفكر التنموي أو محاولة تنفيذه.

فالإنسان هو المخطط للتنمية، وهو هدفها، وهو منفذ برامجها، ومن هنا فإن إدراك الإنسان لاحتياجاته الفعلية ووعيه بقضايا مجتمعه ورغبته في تغيير الظروف المعوقة للتنمية يدفعه إلى الإيمان بجدوى التنمية، وبدل الجهود لإنجاح مخططاتها وأهدافها.

كما أن متابعة الجماهير للقرارات والمشروعات الحكومية وتكوين رأي عام بصددها يسعى إلى كشف أوجه القصور فيها، يساهم في تعديل السياسات، ويضمن تحقيق الفائدة القصوى لها على ضوء الإمكانات المتاحة للعمل السياسي بغية التعبئة من جهة، والتهميش من جهة ثانية،وأسباب اجتماعية تاريخية تتعلق بسيطرة الفئات الدينية و الطائفية على الساحة السياسية غير العلنية. ولذلك لابد من الوعي بهذا الوضع بهذا الوضع لكي نتمكن من تكوين قيم سياسية رافضة للخرافات التي تحاك حول غياب ثقافة المشاركة السياسية في المجتمع العربي المعاصر.

الفصل الخامس

عرض الدراسة الميدانية

مدخل

يشكل هذا الفصل عصب الأطروحة ذلك لأنه يعكس الواقع السوسيو-سياسي لعينة الدراسة ومجتمع البحث بصفة عامة، من خلال تصورات المبحوثين التي نحاول الوصول إليها بناء على الفرضيات المطروحة، حيث قام الباحث ببناء استمارة الاستبيان وعرضها للتحكيم للنزول بها إلى الميدان الدراسة.

ينهض هذا الفصل على ستة مباحث يعكس كل منها مرحلة معينة تمر بها الدراسة، بدءًا بعرض خصائص العينة وتحليل تركيبتها بالنظر إلى المتغيرات التي تقيد هذه العينة، مرورا بالمباحث المتبقية التي حاول على مدارها الباحث اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول

التحقق من الفرضية الأولى

تمهيد

بناء على القراءات السوسيولوجية المتاحة حول الواقع السوسيو-سياسي للمجتمع الجزائري بصفة عامة، والمجتمع البحثي للدراسة بصورة خاصة، فان الدافع المادي ينهض على أهمية بالغة في تأطير الحياة السياسية، وعليه نحاول بناء تصور بحثي نستحضر ضمنه المشاركة السياسية لدى الشباب خريجي الجامعة للنظر في علاقتها بالبعد المادي، ونتيجة لذلك نصل إلى صياغة الفرضية الأولى للدراسة والتي مضمونها: **يؤثر الوضع المادي والاجتماعي الهش في المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي.**

جدول رقم 12: هل يضمن لك عملك تلبية مطالبك الاجتماعية؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	19	% 23.8	% 23.8	% 23.8
لا	61	% 76.3	% 76.3	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

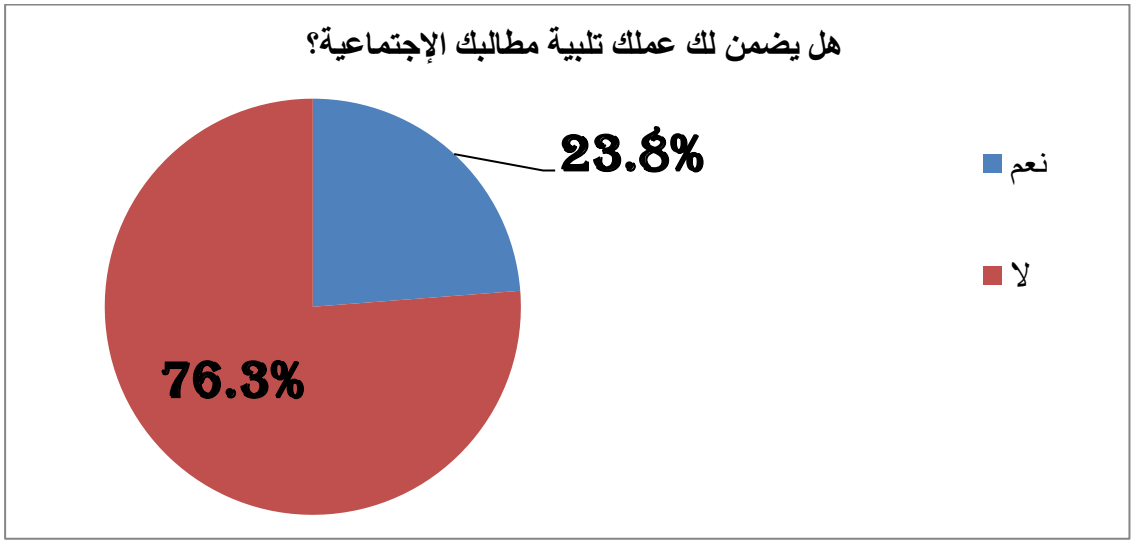

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

يتضح انطلاقا من المعطيات في الجدول أعلاه أن ما قيمته 61 مفردة من الحجم الكلي لعينة الدراسة تصرّح أن عملها لا يلبي لها مطالبها الاجتماعية بنسبة مئوية تصل إلى 76.3 % أي ما يفوق نصف العدد الإجمالي لمفردات الدراسة، لتصرح بعدها بقية المفردات المقدرة بـ 19 مفردة أن عملها يلبي لها مطالبها الاجتماعية بنسبة مئوية 23.8 % .

جدول رقم 13: في اعتقادك هل ضمنت لك الدراسة في الجامعة منصب عمل؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	27	% 33.8	% 33.8	% 33.8
لا	53	% 66.3	% 66.3	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

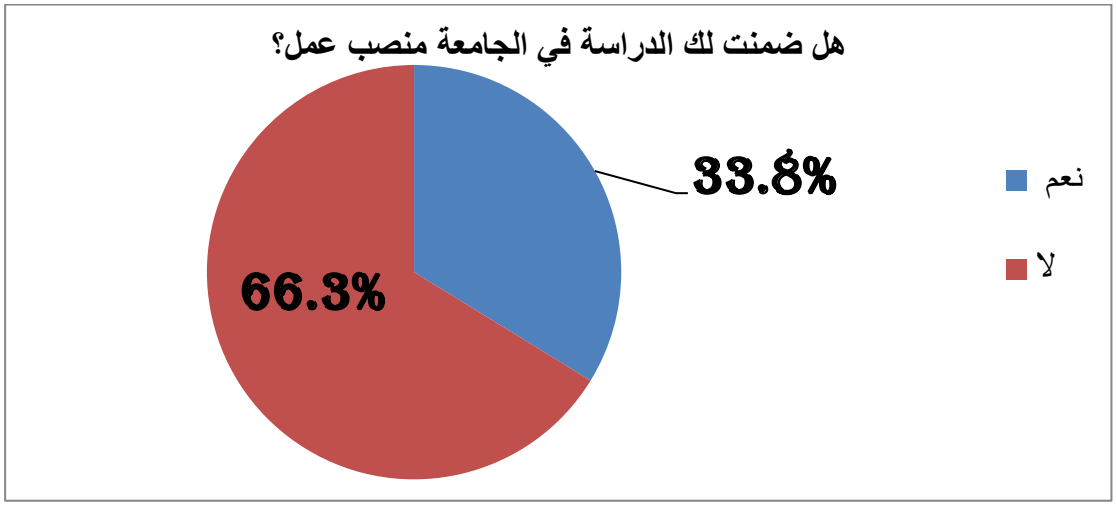

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

على إثر عملية تفريغ البيانات يتضح أن أغلب مفردات عينة الدراسة تصرح أن الجامعة لم تضمن لهم منصب عمل وذلك بتكرار يصل إلى 53 مفردة أي أكثر من نصف حجم العينة الممثلة لمجتمع البحث، وبنسبة مئوية تقدر بـ 66.3 % ، لتصرح بقية المفردات أن الجامعة وفرت لهم منصب عمل بتكرار 27 مفردة ونسبة مئوية 33.8 %.

جدول رقم 14: كيف كان وضعك المهني في الجامعة أو بعد تخرجك منا ؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
عاطل عن العمل	55	% 68.8	% 68.8	% 68.8
موظف في القطاع العمومي	13	% 16.3	% 16.3	% 85.0
موظف في القطاع الخاص	6	% 7.5	% 7.5	% 92.5
عامل حر	6	% 7.5	% 7.5	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

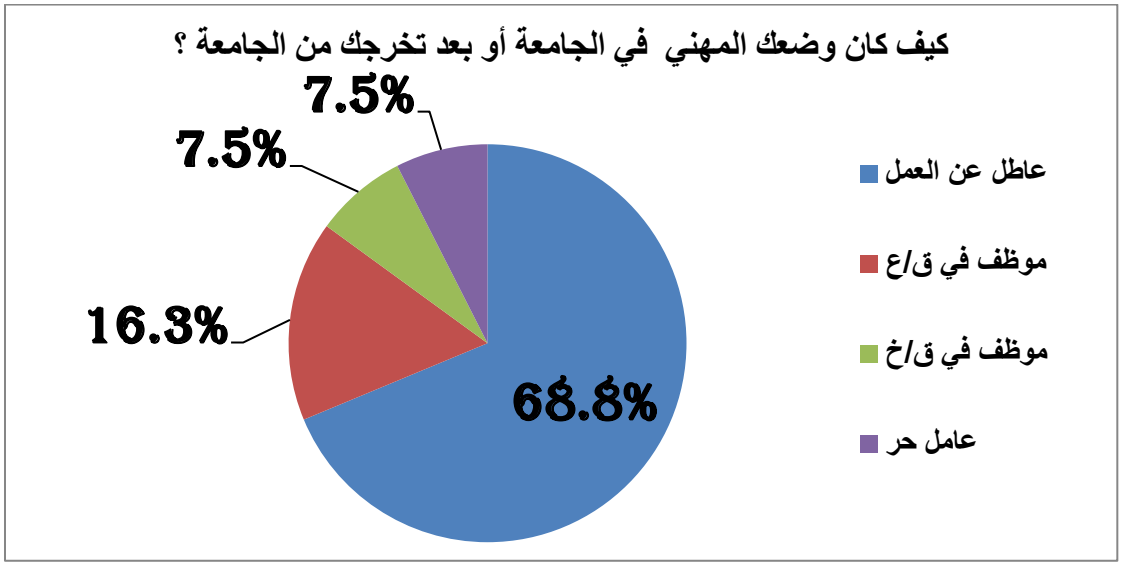

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

تُظهِر المعطيات المتحصل عليها من خلال الجدول السابق أن 55 مفردة من عينة الدراسة عاطلة عن العمل أي ما يقابل نسبة 68.8 % وهي نسبة تفوق نصف العينة الممثلة للمجتمع الكلي، متبوعة بـ 13 مفردة تعمل في القطاع العمومي بنسبة مئوية 16.3 % ، ثم 06 مفردات موظفة في القطاع الخاص و 06 مفردات أخرى تمتهن مهن حرة بنسبة مئوية 7.5 % لكل منهما.

جدول رقم 15: هل تم توفير مشاريع اقتصادية للشباب للقضاء على مشكل البطالة ؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	10	% 12.5	% 12.5	% 12.5
لا	70	% 87.5	% 87.5	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

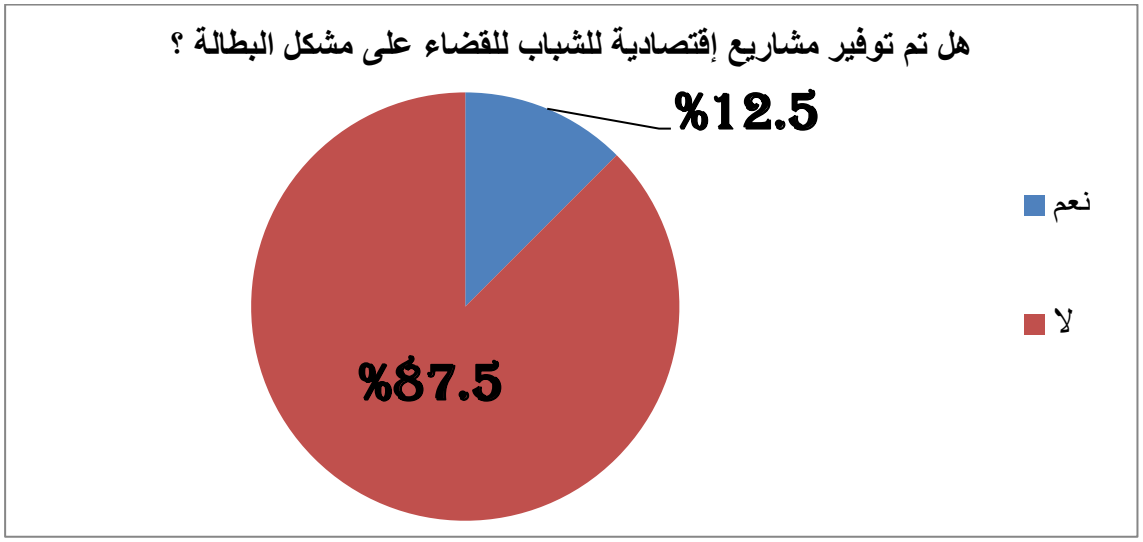

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

من أصل 80 مفردة أثبتت 70 منها أنها لم تستفد من مشاريع تنموية للقضاء على مشكل البطالة، أي ما نسبته 87.5 % ، متبوعا بـ 10 مفردات صرحت أنها استفادت من مشاريع تنموية للقضاء على مشكل البطالة بنسبة 12.5 %.

جدول رقم 16: ما هي البرامج السكنية التي استفادت منها بلديتك ؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
صيغة اجتماعية	30	% 37.5	% 37.5	% 37.5
صيغة LSP	22	% 27.5	% 27.5	% 65
صيغة LPA	11	% 13.8	% 13.8	% 78.8
صيغة LPP	8	%10	% 10	% 88.8
بناء ريفي	7	% 8.8	% 8.8	% 97.5
لم تستفد البلدية من السكنات	2	% 2.5	% 2.5	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

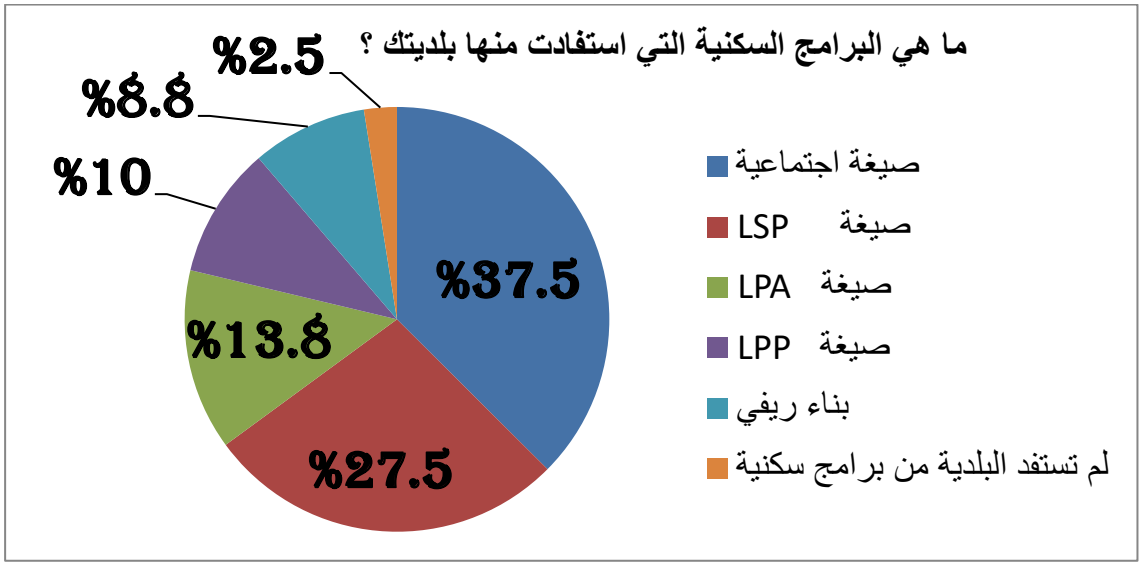

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

من مجموع 80 مفردة صرحت وفق الجدول السابق 30 مفردة أن بلديتها استفادت من برامج سكنية في صيغة السكن الاجتماعي بنسبة 37.5 %، متبوعا بـ 22 مفردة صرحت أنها استفادت من صيغة LSP بنسبة 27.5 % ، تليه 11 مفردة في صيغة LPA بنسبة 13.8% ، وبعده 08 مفردات في صيغة LPP بنسبة 10% ، وانتهاء بـ 07 مفردات صرحت أنها استفادت من صيغة البناء الريفي بنسبة 8.8 % ثم مفردتين (02) صرحتا أن بلديتهما لم تستفد من البرامج السكنية بنسبة 2.5 % .

جدول رقم 17: هل قمت ببناء مدارس في الحي الذي تسكن فيه؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	7	% 8.8	% 8.8	% 8.8
لا	73	% 91.3	% 91.3	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

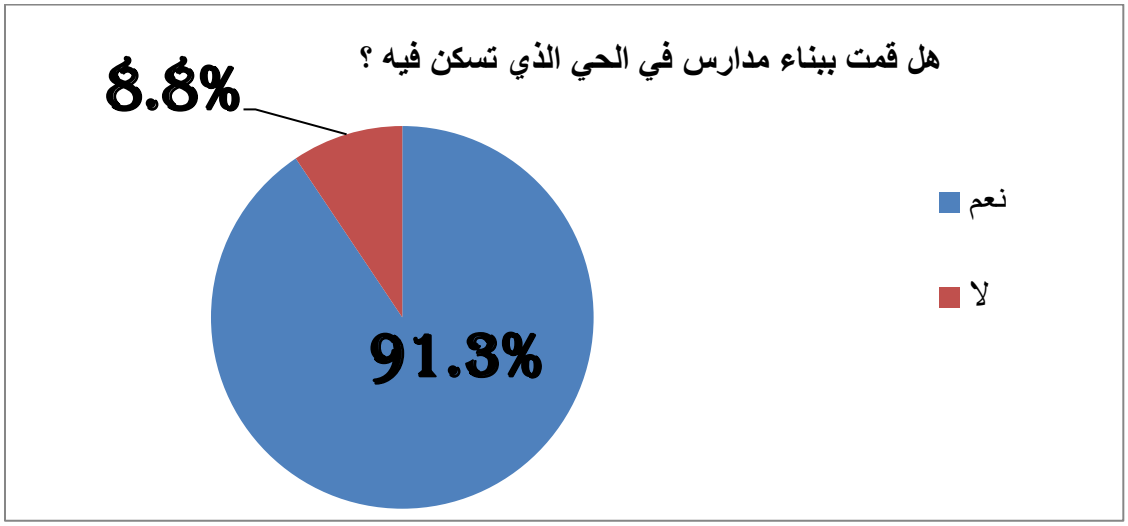

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

يتضح انطلاقا من الجدول أعلاه أن عينة الدراسة لم تساهم في بناء مدارس على مستوى الحي الذي تسكن فيه بما يعادل 73 مفردة ونسبة مئوية تصل إلى نحو 91.3 % ، ثم تلي بقية المفردات بـ 07 تكرارات ونسبة مئوية تقدر بـ 8.8 % من حجم العينة أقرت أنها ساهمت في بناء مدارس في الحي الذي تسكن فيه.

جدول رقم 18: هل قدمت خدمات للأقارب و الأصدقاء؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	44	% 55	% 55	% 100
لا	36	% 45	% 45	% 45
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

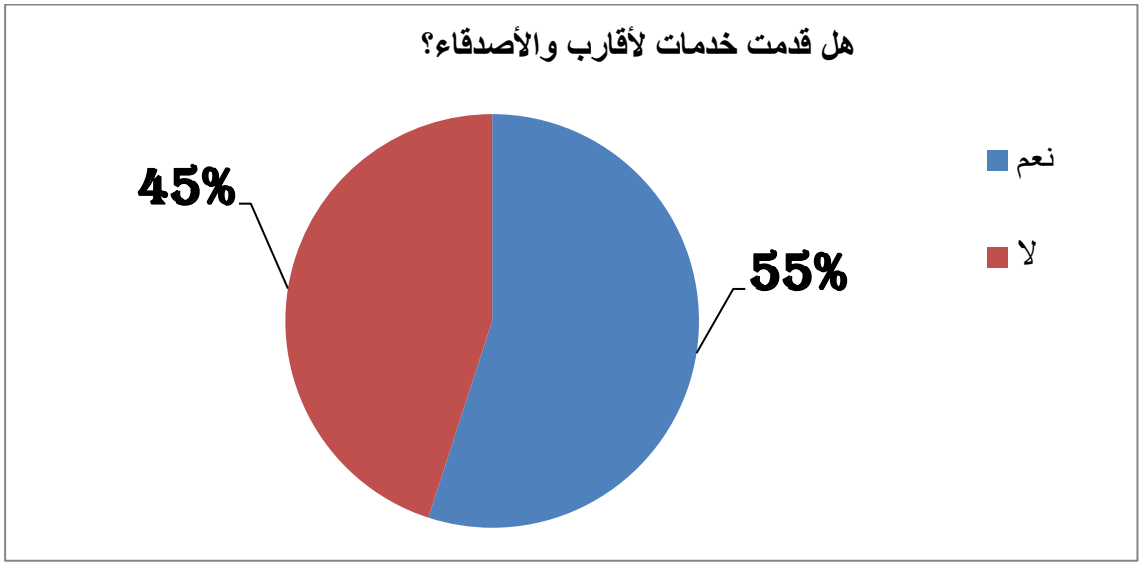

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

أسفرت عملية تفريغ البيانات حول مسألة تقديم خدمات للأقارب والأصدقاء عن وجود 44 مفردة أشارت بأنها قدمت خدمات بنسبة مئوية قدرت بـ 55 % ، في مقابل 36 مفردة أكدت أنها لم تقدم أية خدمات للأقارب أو الأصدقاء بنسبة 45 % .

جدول رقم 19: ما هي المنشآت التعليمية التي استفادت منها البلدية ؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
مدارس الطور الابتدائي	26	% 32.5	% 32.5	% 32.5
مدراس الطور المتوسط	14	% 17.5	% 17.5	% 50
الطور الثانوي	16	% 20	% 20	% 70
لم تستفد	24	% 30	% 30	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

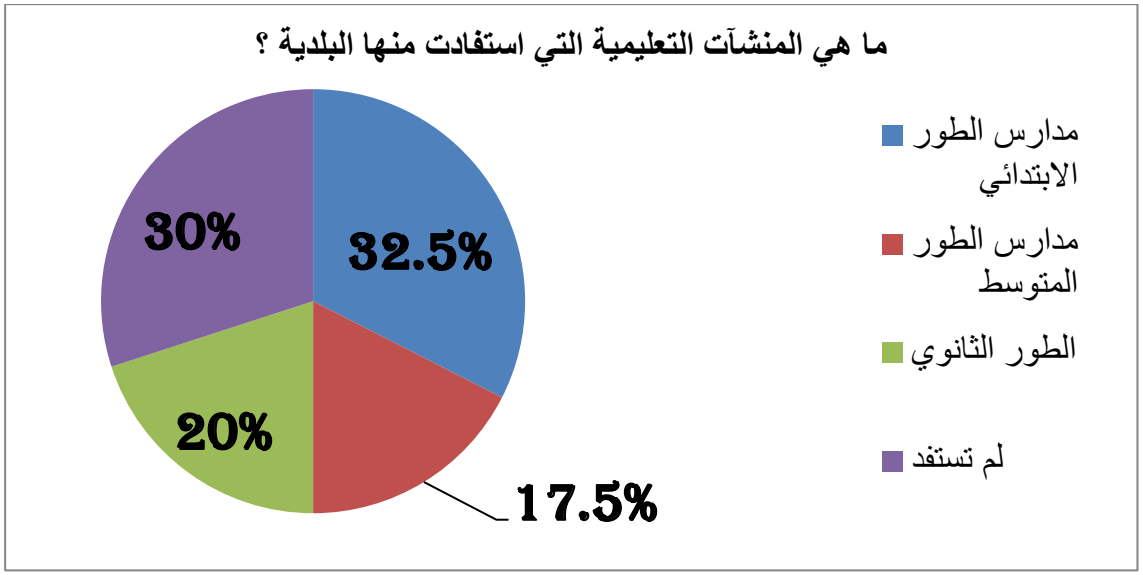

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

انطلاقا من المعطيات المتحصل عليها بعد تفريغ البيانات في الجدول أعلاه يتبين أن 26 مفردة من عينة الدراسة صرحت أنها بلدية محل إقامتها استفادت من مدارس الطور الابتدائي أي ما نسبته 32.5%، متبوعا بـ 16 مفردة أكدت أنها استفادت من مدارس الطور الثانوي بنسبة 20 % ، تليه 14 مفردة استفادت من مدارس الطور المتوسط بنسبة تصل إلى 17.5 % ، وانتهاءً بـ 24 مفردة صرحت أن بلديتها لم تستفد من أية مشاريع تنموية بنسبة 30 % .

جدول رقم 20: في نظرك هل تم إنشاء فضاءات للترفيه (حدائق, ملاعب ...الخ)؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	36	% 45	% 45	% 45
لا	44	% 55	% 55	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

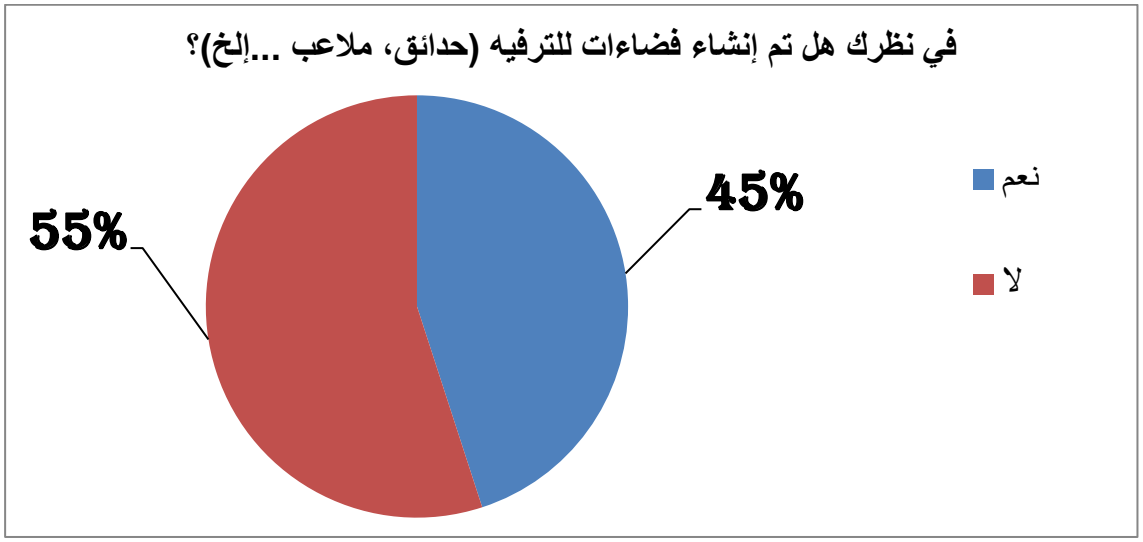

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

من خلال البيانات التي يوفرها الجدول أعلاه والمتعلقة بفضاءات الترفيه فإن 44 مفردة من الحجم الكلي لعينة الدراسة صرحت أنها لم تستفد من أية فضاءات للترفيه بنسبة مئوية تصل إلى 55 % ، في مقابل 25 مفردة أكدت أنها استفادت منها بنسبة 45 % .

جدول رقم 21: ما تقييمك لوضعك المادي؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقة	النسبة المئوية التراكمية
ضعيف	23	% 28.8	% 28.8	% 28.8
متوسط	46	% 57.5	% 57.5	% 86.3
حسن	10	% 12.5	% 12.5	% 98.8
جيد	01	% 1.3	% 1.3	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

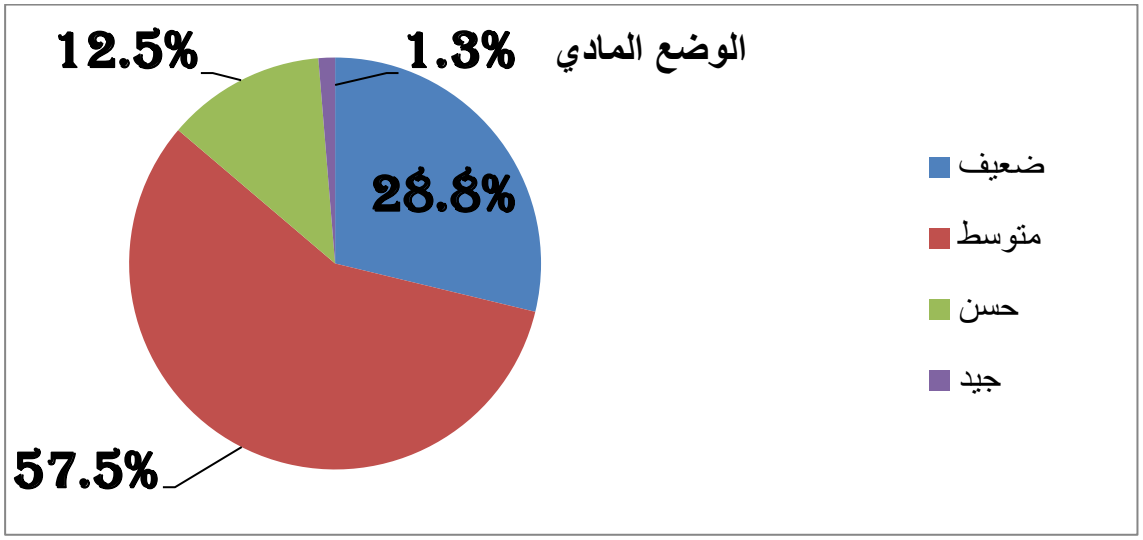

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

وفق البيانات التي تضَمَّنها الجدول السابق حول الوضع المادي لعينة الدراسة فإن هذه الأخيرة تميزت بوضع مادي متوسط بتكرار قُدِر بـ 46 مفردة ونسبة مئوية تصل إلى 57.5 % ، متبوعا بـ 23 مفردة صرحت أن وضعها المادي ضعيف بنسبة مئوية قدرت بـ 28.8 % ، وفي الأخير 10 مفردات ومفردة واحدة تصرح بأن وضعها المادي حسن وجيد على التوالي بنسبة مئوية 12.5 % و 1.3% على التوالي دائما.

جدول رقم 22: إذا لم يتحسن وضعك المادي هل ستتوقف عن ممارسة العمل السياسي؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	27	% 33.8	% 33.8	% 33.8
لا	53	% 66.3	% 66.3	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

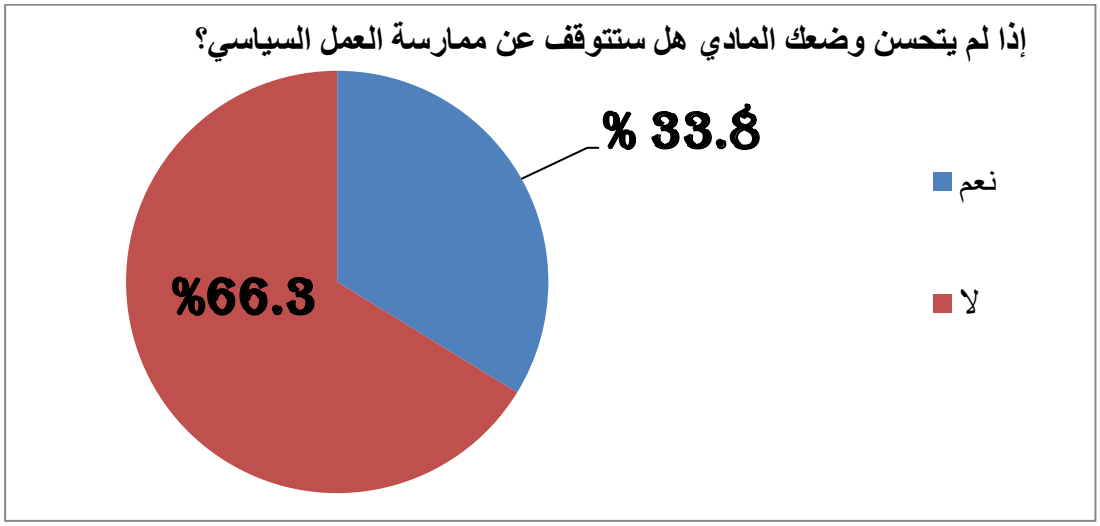

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

تأسيسا على المعطيات التي يوفرها الجدول السابق فإن عينة الدراسة تُصِر على مواصلة العمل السياسي في حالة عدم تحسن وضعها المادي وهذا بتكرار 53 مفردة، وهو تكرار يفوق نصف الحجم الكلي للعينة بنسبة مئوية 66.3 % ، متبوعا ببقية المفردات بتكرار 27 مفردة ونسبة مئوية تصل إلى 23.8% .

التحليل والمناقشة

إن الحديث عن الوضع المادي والاجتماعي لعينة الدراسة وهشاشته، وما يترافق معه من المظاهر الاجتماعية التي تثبت هذه الهشاشة، يحيل إلى استحضار تسمية الوجود الاجتماعي أو البنية التحتية نظرا لكون الوضع المادي وما يترافق معه من مظاهر اجتماعية يندرج ضمن ما أسميناه بالوجود الاجتماعي أو البنية التحتية.

تندرج تسمية الوجود الاجتماعي داخل الأعراف الماركسية ضمن مسمى البنية التحية، وفي مقابل ذلك تتناسب تسمية الوعي الاجتماعي مع مقولة البنية الفوقية، إن علاقة الارتباط بين المفهومين السابقين الوجود والوعي الاجتماعيين تحمل نفس العلاقة الكامنة بين البنية التحتية والبنية الفوقية. إذن نصل من خلال ما تقدمنا به سلفا إلى اعتبار أن الوعي الاجتماعي في الأصل نتاج للوجود الاجتماعي.

إن مقولة الوعي ليست مفصلية في الفكر الماركسي فحسب، لكنها متجذرة داخل الفكر السوسيولوجي برمته، واعتبارا لذلك نلتزم بالإشارة إليها داخل بعض الحقول السوسيولوجية بشكل مختصر.

قراءة في مفهوم الوعي

1- البنائية الوظيفية

على سبيل الذكر ودون الحصر يظهر مفهوم الوعي من خلال أعمال إميل دوركايمE. DURKHEIM في صورة الوعي الجمعي المحبول بمعنى الضمير الجمعي وفق ما قام بصياغته دوركايم "كنتاج للقيم الأخلاقية والفكرية التي يشترك فيها غالبية أفراد المجتمع."[1]

(1) إحسان، حفظى. **علم إجتماع التنمية. مصر**: دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 256.

2- التفاعلية الرمزية

بالعكس من ذلك يتحدد مفهوم الوعي داخل التفاعلية الرمزية على أنه "يتميز بقدرته على تشكيل الواقع، فهو يشتمل على موضوعات وأحداث لها أشكال محددة،ومن هنا ينظر إلى الوعي على أنه عملية لتشكيل الواقع، كما أن الكيفية التي ندركها الواقع هي نتاج للوعي، معنى هذا أن الواقع قد يتشكل طبقا لإفتراضات الشخص وإستعداداته."[1]

3- الظاهر لية –الفينومينولوجية.

يأخذ الوعي ضمن الفكر الفينومينولوجي اتجاه مغاير، حيث "تسعى الظاهراتية لاكتشاف منطق الظواهر الذاتية، ويعتبر وعي الفاعلين الاجتماعيين المتسم بالقصد والتوجيه نحو مضمون معين هو المكون للواقع الاجتماعي."[2] لكن بكيفية متمايزة في الفينومينولوجية فالوعي المقصود هو الوعي الذي يحمل القصد والتوجيه.

وفضلا على ذلك "حتى يبلغ الباحث الجوهر النهائي للاجتماعي فان عليه القيام بعمليتي اختزال ظاهراتي، تتعلق العملية الأولى بأن يضع بين قوسين واقع العالم المحسوس الذي يعيشه في كل الأيام، وأن يشكك بانتظام في البديهيات الساذجة للحس المشترك، فالواقع الاجتماعي يتشكل بحسب طريقة إدراكنا وتحديدنا له، أما العملية المنهجية الثانية فتتمثل في اختزال الفكرة أو الصورة التي تهدف إلى بلوغ الجوهر المنطقي للظواهر الاجتماعية، أي مجموع الشروط القصدية لإمكانية وقوع الظواهر."[3]

([1]) عصام توفيق، قمر. **الأنشطة المدرسية والوعي البيئي**. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع،2005، ص 26.

([2]) جاك، هرمان. **خطابات علم الإجتماع في النظرية الإجتماعية**. ترجمة: العياشي عنصر. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 69.

([3]) جاك، هرمان. المرجع السابق.

بعد تقصي مفهوم الوعي في النماذج النظرية التي سبق ذكرها، نأتي إلى البحث عنه من داخل الماركسية في حد ذاتها، في نظر كارل ماكس لا يزيد الوعي عن كونه مظهرا إنعكاسيا للوجود الإجتماعي (الطبيعة-المادة) ونتاجا له من حيث كونه كأحد مفاهيم الفكر الماركسي، "أما بخصوص الوعي الإجتماعي فهو يعد أحد الجوانب الهامة من جوانب الحياة الإجتماعية الذي إن انعدم وجوده لا يمكن لأي مجتمع أن تقوم له قائمة، ويظهر الوعي بصورة دائمة نتيجة لنشاط الناس المادي العملي، لأنه بدون هذا النشاط لا يمكن أن يكون له تأثير مباشر وواع على الطبيعة."[1]

موازاة مع ما سبق نتحدث عن مفهومين محوريين لدى كارل ماكس الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي وما يتوسطهما من علاقات التأثير والتأثر، وما يصاحب ذلك من تناقضات تظهر في عدة كيفيات هي في الأصل ظواهر تتعلق بالاجتماع والاقتصاد، أو في السياسة والثقافة...الخ، "تقوم العلاقة بين الوجود الإجتماعي والوعي الاجتماعي على القواعد الدياليكتية نفسها،فالوجود الاجتماعي يحدد الوعي المجتمعي ويشترط مستوى تطوره، لكن من دون أن يلغي إستقلاله النسبي،وفي المقابل يملك الوعي المجتمعي من خلال درجة إستقلاله النسبيأن يتحكم بالوجود المجتمعي وأن يؤثر في عناصره التكوينية بأشكال ومظاهر مختلفة."[2]

علينا أن نشدد في هذا السياق على أن "الواقع الإجتماعي لا يفرز ويحدد فحسب خصائص الوعي الإجتماعي، ولكنه أيضا يحدد بقية مكوناته،فالوعي الاجتماعي يحوي بداخله الوعي الاعتباري والفعلي على حد سواء، ولكن من الأهمية بمكان أن نوضح أيضا أنه يصبح من الصعوبة بمكان أن الوعي الاجتماعي قد يكون وعيا علميا، وقد يكون نوعا من الإديولوجيا التي هي جزء من ذلك الوعي الذي يرتبط بصورة

([1]) شحاتة، صيام. المرجع السابق، ص 115.

([2]) فؤاد، خليل. **الماركسية في البحث النقدي: الراهنية، التاريخ، النسق**. بيروت: دارالفرابي، 2010، ص 55.

مباشرة بحل المشكلات الإجتماعية داخل المجتمع،ويساهم في تعزيز العلاقات الإجتماعية فضلا عن أن الايديولوجيا تحمل طابعا طبقيا بإعتبارها التعبير الروحي عن المصالح المادية للطبقات الإجتماعية القائمة"[1]

إن المشاركة السياسية للشباب الجامعي وفق المعطيات المتحصل عليها مردها الوضع المادي والاجتماعي الهش لهذه الفئة، الأمر الذي يتضح من خلال البيانات التي تظهر في الجداول أعلاه، ومنها بيانات الجدول رقم 12 حيث أكدت 61 مفردة من حجم العينة أن عملها لا يلبي لها حاجياتها الاجتماعية،فضلا على ما ورد في الجدول رقم 13 والذي تؤكد فيه 35 مفردة أن الجامعة لم تضمن لها منصب عمل، لتثبت بعد ذلك 55 مفردة من الحجم الكلي للعينة أنها عاطلة عن العمل على متن الجدول رقم 14، مرورا بالجدول رقم 15 الذي تؤكد فيه 70 مفردة غياب المشاريع التنموية الاقتصادية الرامية إلى القضاء على مشكل البطالة.

كما نكتشف هشاشة الوضع المادي والاجتماعي للعينة من خلال الجدول رقم 16 الذي يتضح من خلاله أن أغلب مفردات العينة والمقدرة بـ 30 مفردة تقطن مساكن اجتماعية وليست مساكن فخمة أو خاصة، فضلا عن معطيات الجدول رقم 21 والتي تثبت بشكل أكثر وضوحا أن عينة الدراسة تتميز بوضع مادي بسيط لا يؤهلها إلى تلبية حاجياتها الاجتماعية من سكن وتمدرس وعطل ...الخ.

المبحث الثاني

التحقق من الفرضية الثانية

(1) شحاتة، صيام. المرجع السابق، ص 116.

تمهيد

يحاول الباحث هندسة الفرضية الثانية انطلاقا من مسألة الطموح الشخصي للشباب الجامعي في دخول العمل السياسي والمشاركة فيه بكيفيات خلافية،نظرا للهفوات المتعلقة بتسيير المجالس المنتخبة وما يرتبط بها من مشاريع تنموية في قطاعات خلافية، لتظهر بذلك مشاركة الشباب الجامعي في السياسة كإندفاع نحو تصحيح المسار التنموي واعادته نحو ما يخدم المصالح العامة، بمعنى أن المشاركة السياسية بهذا التصور تأخذ أبعادا ايديولوجية تخدم المصلحة العامة في الاساس الأول، وبالتالي نفترض مايلي: تدفع حالة الاغتراب السياسي بالشباب الجامعي الى المشاركة سياسيا.

جدول رقم 23: هل ترى المجالس المحلية المنتخبة في مستوى الكفاءة المطلوبة؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة النئوية التراكمية

نعم	12	% 15	% 15	% 15
لا	68	% 85	% 85	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

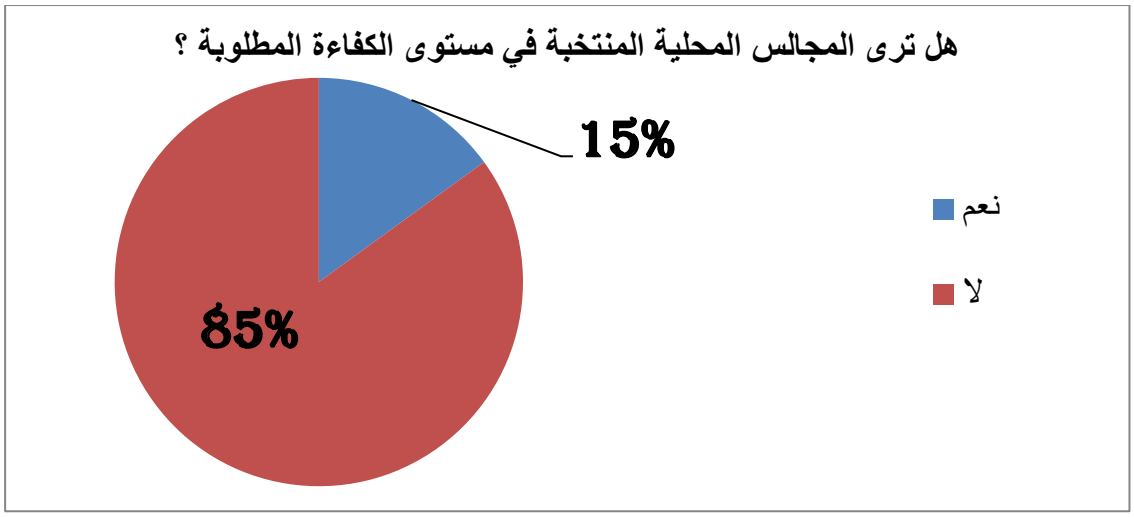

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين.

التعليق على الجدول

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ما مجموعه 68 مفردة من حجم العينة الممثلة للدراسة صرح أن **المجالس المحلية المنتخبة ليست في مستوى الكفاءة المطلوبة بنسبة 85 % ، في مقابل 12 مفردة صرحت أن المجالس المحلية المنتخبة في مستوى الكفاءة المطلوبة بنسبة 15%.**

جدول رقم 24: هل أنت راض عن تسيير المجالس المنتخبة للمجال الاجتماعي، الثقافي، الرياضي، الاقتصادي؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية

			الحقيقة	التراكمية
نعم	11	% 13.8	% 13.8	% 13.8
لا	69	% 86.3	% 86.3	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

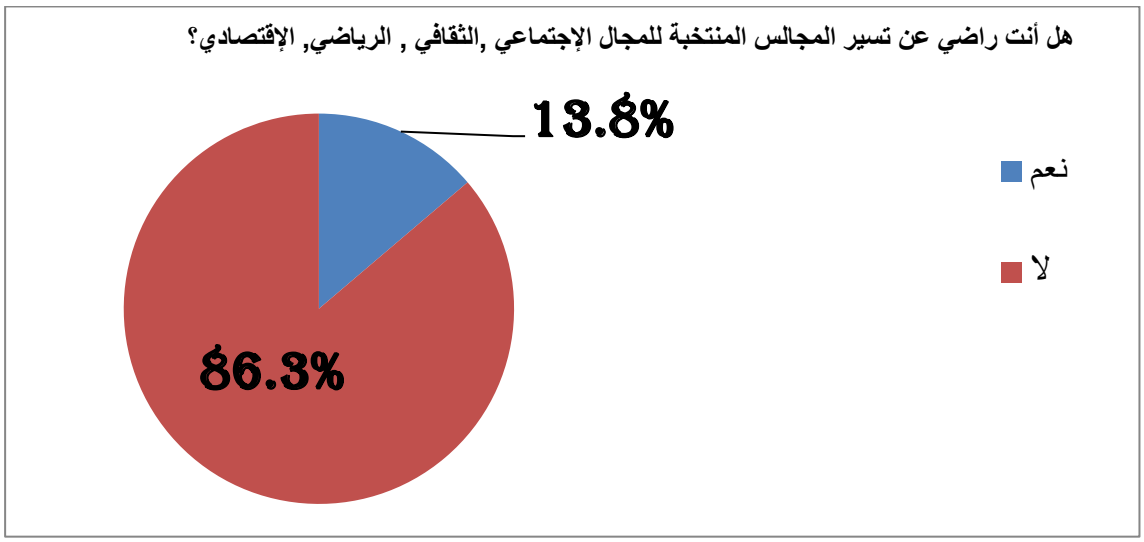

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

يتضح انطلاقا من المعطيات التي يوفرها الجدول السابق أن 69 مفردة من الحجم الكلي لعينة الدراسة صرحت أنها ليست راضية عن تسيير المجالس المنتخبة للمجال الاجتماعي، الثقافي، الرياضي، الاقتصادي بنسبة مئوية قدرت بـ 86.3 % وصرحت في مقابل ذلك 11 مفردة أنها راضية عن تسيير المجالس المنتخبة للمجالات المذكورة سلفا بنسبة 13.8% .

جدول رقم 25: هل كانت هناك تغرات في التسير؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية

نعم	66	% 82.5	% 82.5	% 82.5
لا	14	% 17.5	% 17.5	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

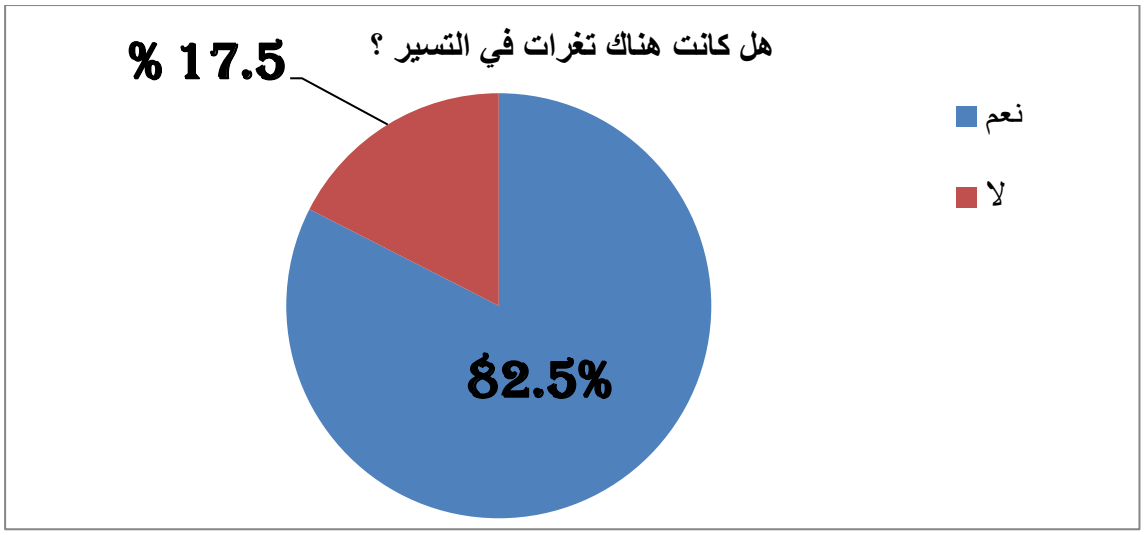

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

وفق الجدول السابق فإن من مجموع 80 مفردة أكدت 66 منها أن هناك ثغرات في تسيير المجالس المنتخبة بنسبة مئوية قدرت بـ 82.5 %، متبوعا ببقية المفرادت التي صرحت أنه ليست هناك ثغرات في التسيير بنسبة تراوحت بـ 17.5% .

جدول رقم 26: بعد مشاركتك السياسية أين تصنف بلديتك من حيث التنمية مقارنة بالفترة التي سبقتك؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
أقل تنمية	43	% 53.8	% 53.8	% 53.8
نفس مستوى التنمية	33	% 41.3	% 41.3	% 95
أحسن تنمية	4	% 5	% 5	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

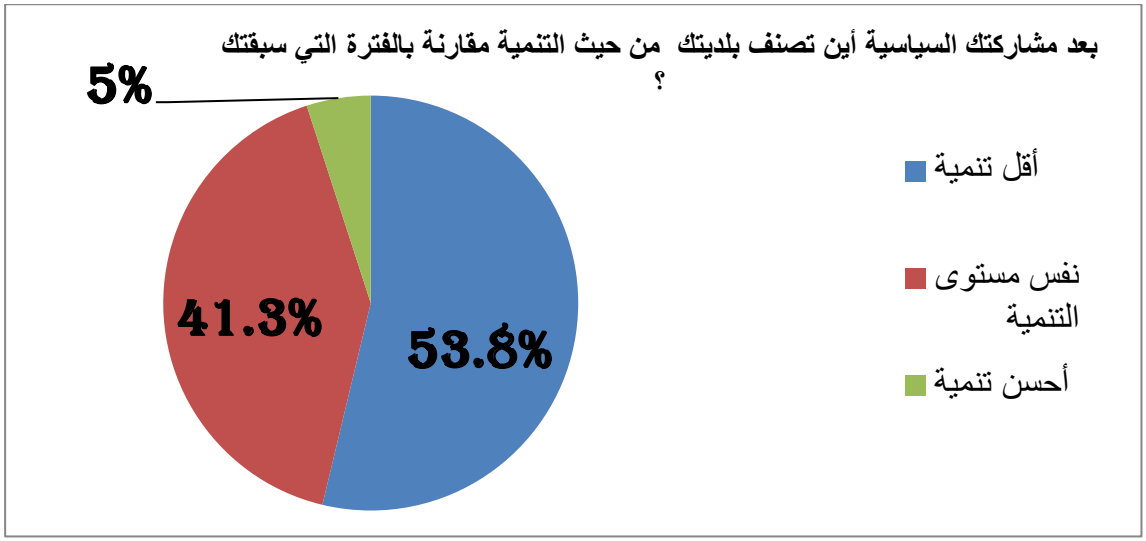

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

أثبتت عينة الدراسة بعد عملية تفريغ البيانات أن 43 مفردة من حجمها الكلي صنفت بلدية محل الإقامة أقل تنمية مقارنة بالفترة التي سبقتها خلال مشاركتها السياسية بنسبة مئوية 53.8 % ، متبوعا بـ 33 مفردة **صنفت بلدية محل الإقامة في نفس مستوى التنمية مقارنة بالفترة التي سبقتها بنسبة مئوية 41.3 % ، و انتهاءً بـ 05 مفردات صنفت بلدية محل الإقامة في أحسن تنمية مقارنة بالفترة التي سبقتها بنسبة 5 % .**

جدول رقم 27: هل يمكن القول أن مشاركتك السياسية كانت من أجل تحقيق التنمية المحلية ؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	58	% 72.5	% 72.5	% 72.5
لا	22	% 27.5	% 27.5	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

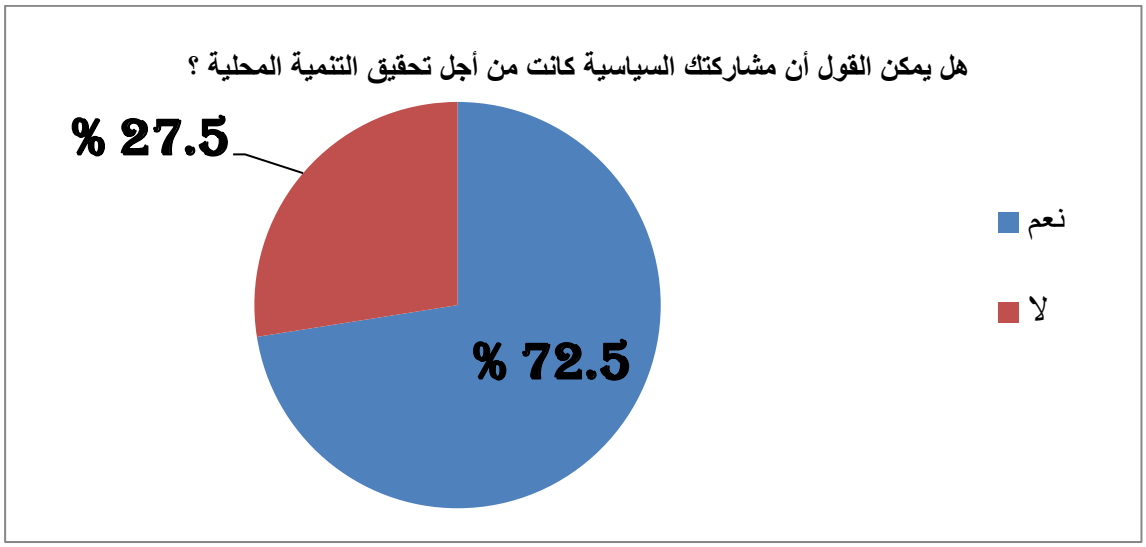

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

يتضح بعد تفريغ البيانات في الجدول السابق أن 58 مفردة من الحجم الكلي للعينة الممثلة لمجتمع الدراسة **مشاركتها السياسية كانت من أجل تحقيق التنمية المحلية بنسبة 72.5 % ، في مقابل 22 مفردة صرحت أن مشاركتها السياسية لم تكن من أجل تحقيق التنمية المحلية بنسبة 27.5 %.**

جدول رقم 28: ممارستك للسياسة ضمن أي خانة تندرج؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
كسب النفوذ السياسي	27	% 33.8	% 33.8	% 33.8
المساهمة في تنمية بلديتك	47	% 58.8	% 58.8	% 92.5
تحسين وضعيتك المادية	06	% 7.5	% 7.5	% 100
المجموع	80	% 100	%100	% 100

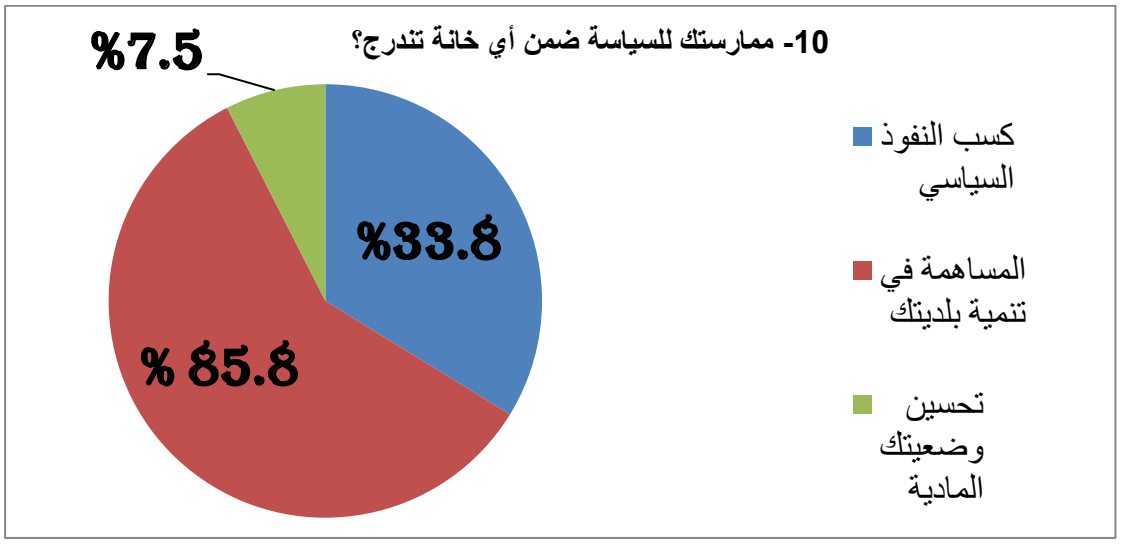

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

بعد تفريغ البيانات تم التوصل إلى المعطيات التالية: 47 مفردة هدفها المساهمة في تنمية البلدية محل الإقامة بنسبة 58.8%، متبوعا بـ 27 مفردة تحاول كسب النفوذ السياسي بنسبة مئوية تقدر بـ 33.8 % وأخيرا 06 مفردات بنسبة 7.5 % هدفها تحسين وضعها المادي.

إن النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق تعكس التفكير الموضوعي لدى نخبة المجتمع، وهو في الوقت ذاته تفكير يندرج ضمن ما يسميه ماكس فيبر بالفعل العقلاني، ذلك لأن العمل على تنمية بلدية محل الإقامة قبل الاهتمامات الأخرى هو فعل عقلاني بالدرجة الأولى، كما أن كسب النفوذ السياسي عندما ورد كاهتمام في الدرجة الثانية فذلك يخدم الهدف الأول، وكتحصيل حاصل للهدفين معا يظهر بشكل آلي تحسين الوضع المادي، ذلك لأن تنمية البلدية محل الإقامة يضم كل المجالات الحيوية ومنها تنشيط شبكة العمل لإتاحة فرص العمل للساكنة فيتم توظيف النفوذ السياسي لتحقيق هذا المطلب مما ينتج عنه تحسين الوضع المادي.

جدول رقم 29: بعد مشاركتك السياسة الفعلية هل تحصلت بلديتك على مشاريع تنموية ؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	29	% 36.3	% 36.3	% 36.3
لا	51	% 63.8	% 63.8	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

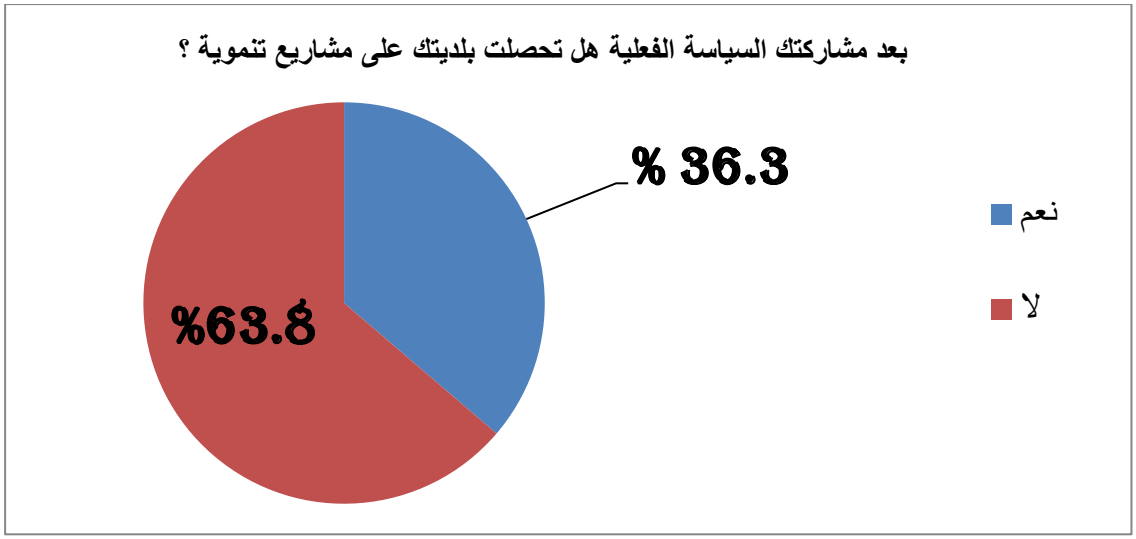

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

يتضح من خلال الجدول السابق أن 51 مفردة من عينة الدراسة صرحت أنها بعد مشاركتها السياسة الفعلية لم تتحصل بلديتها على مشاريع تنموية بنسبة مئوية قدرت بـ 63.8 % ، في مقابل 29 مفردة متبقية أشارت أن بعد مشاركتها السياسة الفعلية تحصلت بلديتها على مشاريع تنموية بنسبة 36.3 % من حجم العينة.

جدول رقم 30: في نظرك هل تعتبر المشاركة السياسية كرغبة و طموح شخصي ر فقك قبل ممارستك السياسة؟

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الحقيقية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	57	% 71.3	% 71.3	% 71.3
لا	23	% 28.8	% 28.8	% 100
المجموع	80	% 100	% 100	% 100

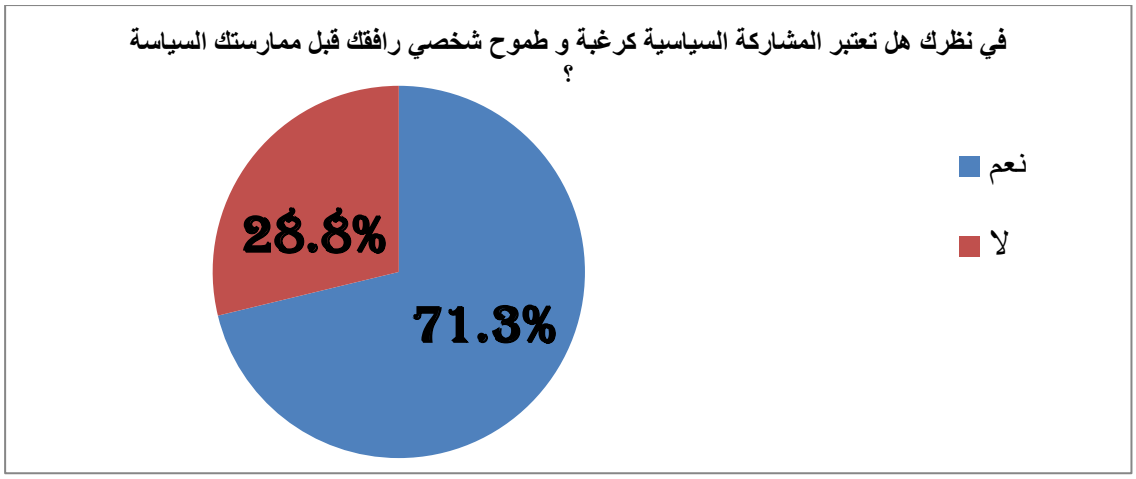

المصدر: إعداد الباحث بناء على إجابات المبحوثين

التعليق على الجدول

أظهرت المعطيات المتحصل عليها من خلال الجدول أعلاه أن 57 مفردة من الحجم الكلي لعينة الدراسة صرحت أن المشاركة السياسية في نظرها تعتبر كرغبة وطموح

شخصي بنسبة 71.3% ، في مقابل 33 مفردة متبقية أثبتت أن المشاركة السياسية لا تعتبر في نظرها كرغبة وطموح شخصي بنسبة 28.8% .

التحليل والمناقشة

إن مسألة الاغتراب[1] التي تلتف حولها الفرضية الأولى لهذه الدراسة تعد من المقولات البارزة ضمن التفكير السوسيولوجي على العموم، إلا أنها تشهد نضوجها الايبستيمولوجي داخل الفكر الماركسي، لكن علينا في الوهلة الأولى أن نتتبع السياق الجينيالوجي الذي يتمأسس من خلاله هذا المفهوم.

مفهوم الاغتراب

يعد مصطلح الاغتراب مصطلحا ضاربا بجينيالوجيته في عمق الفلسفة بالدرجة الأولى وقبل أن يتبناه علماء الاجتماع، لذلك فان المصطلح السابق شهد مروره عبر فلسفة توماس هوبز انطلاقا من فكرة العقل الاجتماعي حيث يفصل في البشرية بحالتين أولاهما الحالة الطبيعية والثانية الحالة المدنية، تشهد الأولى الحرب ضد الكل وغلبة القوي على الآخر الضعيف وهي وضعية كامنة، إلا أن الوضع البارز يظهر سيطرة الدولة، إن "هوبز يمنح للحق الطبيعي أولوية من حيث أنه يربطه بالحالة البدائية للإنسان ككائن حيواني، وحيد ومعزول مسكون بالشر ينزع نحو التملك والسيطرة."[2]

وفق هوبز يظهر الاغتراب في اللحظة التي يرضى فيها الإنسان بالتخلي والتنازل عن

---

[1] - الإغتراب، نقول في اللغة العربية "غرب" بمعنى ذهب، والغربة في السياق المكاني تشير الى الهجرة، نقول تغرب والاغتراب بمعنى غريب، والغرباء هم الأباعد، وأغرب بمعنى جاء بشيء غريب أو صار غريبا، ويقال أغرب أي تباعد.(مأخوذ من: فيصل، عباس، الاغتراب: الإنسان المعاصر وشقاء الوعي، ط 01، دار المنهل اللبناني، 2008، ص 19)، والى جانب هذا يتضح معنى الاغتراب مع التوحيدي حيث يقول "أغرب الغرباء من صار غريبا في وطنه" (مأخوذ من: الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، طبعة جديدة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ص 197.)، ومن المعاني التي ينهض عليها مفهوم الاغتراب اصطلاحا: أنه يشير إلى حالة انفصال واستلاب، بمعنى إحساس الإنسان ليس في بيته أو موطنه أو مكانه.(مأخوذ من: مصطفى، حسيبة، المعجم الفلسفي، ط 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص 04). ويشير في ذات السياق الاصطلاحي الى مشاعر العزلة والغربة وانعدام القوة بين الأفراد وآثار ذلك في السلوك الانتخابي والصراعات في المجتمعات المحلية والحركات المتطرفة والعنف والثورات الاجتماعية. مأخوذ من: (إسماعيل عبد الفتاح، عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، عربي-انجليزي، ص 48.)

[2] ( ) فالح، عبد الجبار. **المقدمات الكلاسيكية لمفهوم الاغتراب. السنة** الأولى، ع 01، 2012، الكوفة، ص 12.

حقه الفردي بالانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، "إن الانفصال عن الحق الفردي وتحويله إلى وجود اجتماعي خارجي في نظر الأفراد يعد أساسا اغتراب من حيث المحتوى"[1] ، في الحالة المدنية يخضع الإنسان إلى كيان الدولة ويصبح بذلك في حالة اغتراب.

بخلاف ما سبق يمر مصطلح الاغتراب عبر تصورات جون جاك روسو، وتحديدا من خلال اسهاميه العقد الاجتماعي، وكذا أطروحة في أصل وأسس اللامساواة بين البشر، لنجده يحتقر الإنسان الأول من حيث أنه غير اجتماعي معزول، يزكي روسو الحالة الطبيعية التي يمر بها الإنسان لعدم حضور اللامساواة في سياقها، وكذا من حيث أنها تعكس الاستقرار. "[2]

إن الطبيعة في تصور روسو تمنح الحرية بينما النظام الاجتماعي الذي يقيد تلك الحرية فانه ينشئ عن البشر، "إن حالة الخضوع لفرد من وجهة نظر روسو تشير إلى العبودية وليس إلى مجتمع، يتطلب المجتمع حضور جسم سياسي"[3] والعقد شرط السلطة. إن العقد يمثل حالة الاغتراب.

موازاة مع الحديث عن مفهوم الاغتراب نأتي إلى الإحاطة به من خلال اسهامات هيجل، حيث يتحدث عن فكرة الاغتراب انطلاقا من مسألة الديالكتيك المعروفة بامتياز في الفلسفة الالمانية أو ما يطلق عليه بجدلية الوعي، التي انتهزها ليبين بناء عليها مراحل تشكل وعي الذات أثناء الدورة الديالكتية والمتمثلة في الوعي الخاص في المنطق، ثم الوعي ضمن اغترابه عن ذاته في الطبيعة، وأخيرا الوعي حين يعود إلى ذاته ضمن فلسفة الروح

) فيصل، عباس، **الاغتراب: الإنسان المعاصروشقاء الوعي**، مرجع سابق، ص 1.26(

) المرجع نفسه، ص 2.29(

) المرجع نفسه، ص 3.32(

في تجاوز الاغتراب.[1]

من منظور هيجل تتجسد مسألة الاغتراب "في الثقافة، أي الفكرة، لتصبح في لحظة الاغتراب غريبة عن وجودها الطبيعي وغريبة في الوقت ذاته عن الجوهر الاخلاقي للمجتمع"[2]، الامر الذي يعكس توجهات هيجل المثالية التي ترمي إلى اعتبار الفكرة هي أساس المجتمع وكل تجاوز لها يعد في الأصل نوعا من الاغتراب.

بخلاف القراءة السابقة لمفهوم الاغتراب، نصل إلى نحت وجهة نظر مغايرة لهذا المفهوم ضمن تصورات فيورباخ، هذا الاخير الذي كان في الوهلة الأولى مثاليا هيجيليا، الا أن منحاه الايديولوجي شهد تحولا كليا نحو المادية، بالنسبة له لا يتعدى الاغتراب المجال اللاهوتي، ومن هذا المنطلق ينسحب المعنى الديني على مفهوم الاغتراب، بالنسبة لفيورباخ فان "الإنسان يخلق اغترابه تجاه خالقه فهو الذي يخلق الله بأفكاره."[3]

من منظور فيورباخ تتضح صورة الاغتراب وفق الشكل التالي؛ وجود الإنسان خاضعا لسيطرة الإله يفضي إلى تكبيل الإنسان فيصبح بذلك الدين يجسد اغتراب الإنسان عن محتواه الحقيقي.

الاغتراب السياسي: قراءة في المفهوم

( ) روجي، جارودي، **فكر هيجل**، ترجمة: الياس مرقص، دار الحقيقة، بيروت، د ت، ص 23.[1]

( ) رنيه، سرو، **هيجل والهيجيلية**، ترجمة: أدوليس، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص 96.[2]

( ) جديدي، زليخة، الاغتراب، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، جامعة وادي سوف، الجزائر، ع 08، جوان 2012، ص348[3]

علينا في الوهلة الأولى أن نحدد الاستخدام الاجرائي لمفهوم الاغتراب السياسي في هذه الدراسة، لذلك نقصد بالاغتراب السياسي إجرائيا عدم استطاعة الشباب الجامعي التأثير في قرارات السلطة والمساهمة في صنعها، وكذلك حالة العزلة السياسية المفرطة التي تفضي إلى ضياع وانتهاك الحقوق السياسية.

ومن حيث المعنى الاصطلاحي الذي يتموضع ضمنه مفهوم الاغتراب السياسي أنه "شعور الفرد بعدم الرضا أو الإرتياح للقيادة السياسية والرغبة في الابتعاد عنهم وعن توجهاتهم السياسية الحكومية والنظام السياسي بأكمله."[1]

على اعتبار أن البحث العلمي هو كل متشابك ومركب، فان هذا يحيل إلى البدئ في تحليل ومناقشة الفرضية الثانية انطلاقا من المعطيات التي تم التوصل إليها من خلال الفرضية الأولى، وبالتالي ونظرا إلى الوضع المادي والاجتماعي لعينة الدراسة، وهو وضع متوسط كما توضحه الجداول في الشطر المتعلق بالفرضية الأولى، فان ذلك يسمح بموضعة هذه الفئة ضمن تسمية الفئة المضطهدة ماديا واجتماعيا، ليس هذا فحسب لكن نظرا كذلك إلى البنية التحتية الهشة التي تنتمي إليها عينة الدراسة فهذا يقود طردا إلى وجود بنية فوقية هي الأخرى هشة، فوقف الأدبيات الماركسية التي تشير أن البنية الفوقية هي نتاج للبنية التحتية، يفضي هذا إلى توصيف حالة الاغتراب السياسي لعينة الدراسة على أنها ليست حالة صدفية.

)[1](long,s.concise encyclopedia of psychology. Edit by reymond j,corinjohn wiley. New york. 1987. P. 45.

يتضح من خلال الجداول أعلاه أن عينة الدراسة تشارك سياسيا لتحقيق أهداف وطموحات عديدة، كما يتأكد البعد الوظيفي لمشاركة الشباب الجامعي سياسيا من خلال الجدول رقم 24 حيث تثبت 69 مفردة من الحجم الكلي لعينة الدراسة أنها ليست راضية عن تسيير المجالس المنتخبة للمجال الاجتماعي، الثقافي، الرياضي، الاقتصادي بنسبة مئوية قدرت بـ 86.3 %، وبخلاف الجداول السابقة يُظهر الجدول رقم 25 أنه من مجموع 80 مفردة أكدت 66 منها وجود ثغرات في تسيير المجالس المنتخبة بنسبة مئوية قدرت بـ 82.5 %،الأمر الذي حفزها على المشاركة سياسيا.

إضافة إلى ذلك يتضح من خلال الجدول رقم 26 أن عينة الدراسة أثبتت أن 43 مفردة منها صنفت بلدية محل الإقامة أقل تنمية مقارنة بالفترة التي سبقتها خلال مشاركتها السياسية بنسبة مئوية 53.8 %، مما يشير أنها تشارك سياسيا لأهداف محددة.

يتبع ما العرض السابق وجود 27 مفردة تحاول كسب النفوذ السياسي بنسبة مئوية تقدر بـ 33.8 % وأخيرا 06 مفردات بنسبة 7.5 % هدفها تحسين وضعها المادي. ثم على شاكلة ما يتضح في الجدول رقم 27 حيث أكدت 58 مفردة من الحجم الكلي للعينة الممثلة لمجتمع الدراسة أن مشاركتها السياسية كانت من أجل تحقيق التنمية المحلية بنسبة 72.5 %، وانتهاء بالجدول رقم 28 أثبتت 47 مفردة أن هدفها المساهمة في تنمية البلدية محل الإقامة بنسبة 58.8 %. **وعليه فمن** حيث أن الاغتراب السياسي الذي تعانيه هذه الفئة كان حائلا أمام تحقيق أهدافها، تتحقق الفرضية القائلة أن الاغتراب السياسي يدفع الشباب الجامعي إلى المشاركة سياسيا.

قراءة عامة حول نتائج الدراسة

أولا- محور الفرضية الأولى

تأسيسا على ما تقدمنا به سلفا من خلال عملية تفريغ بيانات المحور المتعلق بالفرضية الأولى وتبويبها ثم تصنيفها وتحليلها تظهر الكثير من النتائج التي بإمكاننا تلخيصها في النقاط التالية:

01- صرحت 61 مفردة من الحجم الكلي لعينة الدراسة أن عملها لا يلبي لها مطالبها الاجتماعية بنسبة مئوية تصل إلى 76.3 % أي ما يفوق نصف العدد الإجمالي لمفردات الدراسة.

02- أغلب مفردات عينة الدراسة تصرح أن الجامعة لم تضمن لهم منصب عمل بتكرار يصل إلى 53 مفردة أي ما يعادل نصف حجم العينة الممثلة لمجتمع البحث وبنسبة مئوية تقدر بـ 66.3 %.

03- 55 مفردة من عينة الدراسة عاطلة عن العمل أي ما يقابل نسبة 68.8 % وهي نسبة تفوق نصف العينة الممثلة للمجتمع الكلي.

04- من أصل 80 مفردة أثبتت 70 منها أنها لم تستفد من مشاريع تنموية للقضاء على مشكل البطالة، أي ما نسبته 87.5 %.

05- من مجموع 80 مفردة صرحت 30 مفردة أن بلديتها استفادت من برامج سكنية في صيغة السكن الاجتماعي بنسبة 37.5 %، و22 مفردة استفادت من صيغة LSP بنسبة 27.5 % ، تليه 11 مفردة في صيغة LPA بنسبة 13.8% ، و 08 مفردات في صيغة LPP بنسبة 10% ، ثم 07 مفردات استفادت من صيغة البناء الريفي بنسبة 8.8 % ، وانتهاء بمفردتين لم تستفد من البرامج السكنية بنسبة 2.5 % .

06- عينة الدراسة لم تساهم في بناء مدارس على مستوى الحي الذي تسكن فيه بما يعادل 73 مفردة ونسبة مئوية تصل إلى نحو 91.3% .

07- أشارت 44 مفردة أنها قدمت خدمات للأقارب بنسبة مئوية قدرت بـ 55 % .

08- استفادت 26 مفردة من عينة الدراسة من مدارس الطور الابتدائي أي ما نسبته 32.5%، و 16 مفردة استفادت من مدارس الطور الثانوي بنسبة 20 % ، ثم 14 مفردة استفادت من مدارس الطور المتوسط بنسبة تصل إلى 17.5 % ، وانتهاءً بـ 24 مفردة لم

تستفد من أية مشاريع تنموية بنسبة 30 % .

09- لم تستفد 44 مفردة من الحجم الكلي لعينة الدراسة من أية فضاءات للترفيه بنسبة مئوية تصل إلى 55 % ، في مقابل 25 مفردة استفادت منها بنسبة 45 % .

10- عينة الدراسة تميزت بوضع مادي متوسط بتكرار قُدِر بـ 46 مفردة ونسبة مئوية تصل إلى 57.5 %.

11- عينة الدراسة تُصِر على مواصلة العمل السياسي في حالة عدم تحسن وضعها المادي وهذا بتكرار 53 مفردة.

من هذا المنطلق يمكن اعتبار المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي نتاجا لوضعها المادي والاجتماعي الهش، وعليه فانها تتموضع وفق الادبيات الماركسية ضمن البنية الفوقية، بخلاف الوضع المادي والاجتماعي فانه يتموضع داخل البنية التحتية.

منطقيا تعكس المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي مستوى الاجتماعي المتموضع ضمن البنية الفوقية، وهو نتاج حتمي لما يصطلح عليه ماركسيا بالوجود الاجتماعي أو البنية التحتية، لتتحقق بالتالي الفرضية الأولى القائلة "يؤثر الوضع المادي والاجتماعي الهش في المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي."

ثانيا- محور الفرضية الثانية

بناء على ما أفرزته عملية تفريغ بيانات المحور المتعلق بالفرضية الثانية للدراسة وتبويبها ثم تصنيفها وتحليلها تظهر النتائج التالية مختصرة :

01- ما مجموعه 68 مفردة من حجم العينة صرح أن المجالس المحلية المنتخبة ليست في مستوى الكفاءة المطلوبة بنسبة 85% ، و12 مفردة صرحت أن المجالس المحلية المنتخبة في مستوى الكفاءة المطلوبة بنسبة 15%.

02- صرحت 69 مفردة أنها ليست راضية **عن تسيير المجالس المنتخبة للمجال الاجتماعي، الثقافي، الرياضي، الاقتصادي بنسبة مئوية قدرت بـ 86.3 %، في مقابل**

ذلك 11 مفردة أنها راضية عن تسيير المجالس المنتخبة للمجالات المذكورة سلفا بنسبة 13.8% .

03- أكدت 66 مفردة أن هناك ثغرات في تسيير المجالس المنتخبة بنسبة مئوية قدرت بـ 82.5 %، كما صرحت المفردات المتبقية أنه ليست هناك ثغرات في التسيير بنسبة تراوحت بـ 17.5% .

04- صنفت 43 مفردة من الحجم الكلي للعينة بلدية محل الإقامة أقل تنمية مقارنة بالفترة التي سبقتها خلال مشاركتها السياسية بنسبة مئوية 53.8 %

05- 58 مفردة مشاركتها السياسية كانت من أجل تحقيق التنمية المحلية بنسبة 72.5 % ، و 22 مفردة صرحت أن مشاركتها السياسية لم تكن من أجل تحقيق التنمية المحلية بنسبة 27.5 %.

06- 47 مفردة كان هدفها المساهمة في تنمية البلدية محل الإقامة بنسبة 58.8 % و27 مفردة تحاول كسب النفوذ السياسي بنسبة مئوية تقدر بـ 33.8 % وأخيرا 06 مفردات بنسبة 7.5 % هدفها تحسين وضعها المادي.

07- صرحت 51 مفردة أن بعد مشاركتها السياسة الفعلية لم تتحصل بلديتها على مشاريع تنموية بنسبة مئوية قدرت بـ 63.8 % ، في مقابل 29 مفردة أشارت أن بعد مشاركتها السياسة تحصلت بلديتها على مشاريع تنموية بنسبة 36.3 % من حجم العينة.

08- أشارت 57 مفردة أن المشاركة السياسية في نظرها تعتبر كرغبة وطموح شخصي بنسبة 71.3% ، في مقابل 33 مفردة أثبتت أن المشاركة السياسية لا تعتبر في نظرها كرغبة وطموح شخصي بنسبة 28.8% .

تصبح المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي انعكاسا للمستوى الاجتماعي المتموضع ضمن البنية الفوقية، وهو نتاج طبيعي لما يصطلح عليه ماركسيا بالوجود

الاجتماعي أو البنية التحتية، وعليه تتحقق الفرضية الأولى التي فحواها "يؤثر الوضع المادي والاجتماعي الهش في المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي".

إن البحث العلمي كما أسلفنا ذلك سابقا هو كتلة معرفية تضافرية يكمل كل جزء منها الآخر، ولذلك فهذا يقود إلى تقييم الفرضية الثانية بالنظر إلى المعطيات المتوصل إليها في الفرضية الأولى على الأقل وفق التركيبة الايبستيمولوجية لهذه الدراسة.

وعليه فمن منظور الوضع المادي والاجتماعي المتوسط لعينة الدراسة، فان ذلك يفضي إلى موضعة فئة الشباب الجامعي المنخرط في الأحزاب في سياق ما يصطلح عليه بالفئة المضطهدة ماديا واجتماعيا.

ونظرا كذلك إلى البنية التحتية لعينة الدراسة المتميزة بالهشاشة فإن هذا يدفع نحو وجود بنية فوقية هي الأخرى هشة، ولذلك وتأسيسا على التصورات الماركسية التي تشير أن البنية الفوقية هي نتاج للبنية التحتية، يسمح ذلك إلى توصيف حالة الاغتراب السياسي لعينة الدراسة على أنها ليست حالة صدفية.

تصبح المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي المنخرط في الأحزاي السياسية بمدينة مستغانم إنطلاقا مما سبق آلية دفاع لاسترجاع الحقوق السياسية ومنها حق المساهمة في صنع القرارات السياسية.

وفضلا على ما سبق كذلك فان المشاركة السياسية هي في الأصل تجسيد لحالة النضال والثورة التي تهدف إلى إحداث تغيير جذري بإعادة توزيع فرص المشاركة في السياسة توزيعا عادلا، الأمر الذي يدفع عينة الدراسة إلى المشاركة سياسيا. وبالتالي تتحقق الفرضية الثانية القائلة أن الاغتراب السياسي يدفع الشباب الجامعي إلى المشاركة سياسيا. وتصبح المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي وليدة حالة

الاغتراب السياسي.

خـــاتـــمـــة

تأسيسا على ما تم التطرق إليه في الفصول السابقة تصبح في الوهلة الأولى مسألة المشاركة السياسية عملية مركبة تقتضي حضور نسق معين من العناصر التي تتضافر فيما بينها، حيث أن غياب أي عنصر يمنح الفرصة لبروز مفاهيم مناقضة لمفهوم المشاركة السياسية على شاكلة الأزمة السياسية ومفاهيم أخرى.

وفي سياق الحديث عن العناصر التي تشكل مسألة المشاركة السياسية كفعل سوسيو-سياسي فإن المشاركة في صنع السياسات العامة بوصفها مشاركة سياسية تحتاج إلى طرفين يندرجان ضمن العناصر التي نتحدث عنها، الطرف الأول يتمثل فيما يطلق عليه تسمية صاحب القرار ، حيث يضم كل من الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية إلى جانب الهيئة القضائية، بينهما يضم الطرف الثاني الذي يطلق عليه تسمية المجتمع المدني كل من الأحزاب السياسية، الجمعيات الأهلية أو المؤسسات، والغرف التجارية والصناعية فضلا عن النقابات العمالية والاتحادات المهنية، والمواطنين إلى جانب الإعلام غير الحكومي وانتهاء بجماعات المصالح.

بناء على ذلك تظهر أهمية المشاركة السياسية في كونها عملية تعمل على نقل حاجات المواطنين ومطالبهم إلى الحكومة، ولكنها أكثر من ذلك تهدف نحو التأثير على سلوك الحكام من خلال توصيل معلومات عن الأولويات التي تفضلها الجماهير، وكذلك من خلال الضغط على أصحاب القرار لتجسيد تلك الأولويات.

وفق هذا الشكل تُضمن وتتسع فرص المشاركة السياسية، فينخفض معدل عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى أفراد المجتمع، وتحقق قيم المساواة والحرية، الأمر الذي يحيل إلى إحداث الاستقرار العام في المجتمع، وبالتالي تحقيق

الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية المفضية إلى نجاح مشاريع وخطط التنمية على كافة المستويات.

فمن خلال المشاركة السياسية يصبح بإمكان الفرد أن يجسد دوره في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمجتمعه سعيا منه لتحقيق أهداف وغايات التنمية الشاملة، مع تعميم فرص ذلك على كل أفراد المجتمع من أجل المساهمة في تجسيد تلك الأهداف، واكتشاف الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيقها، لكن مع اشتراك الأفراد في ذلك بشكل اختياري لا إجباري.

إن حضور المسائل سالفة الذكر يرسخ بدوره الحضور الدائم للمشاركة السياسية بوصفها عملية تقود إلى استقرار المجتمع، وبالعكس من هذا المنظور فإن أي خلل يعتري العملية سالفة الذكر بوصفها منظومة مركبة من مفاهيم وأفعال يحيل إلى إنتاج مظاهر مرضية على شاكلة أزمات المشاركة السياسية التي تعد توصيفا لحالة القطيعة بين الاجتماعي والسياسي، كما هو الشأن في حالة المجتمع الجزائري.

يقتضي إثراء الطرح المتعلق بالمظاهر التي تخلفها أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال ما تم تحصيله في الفصول السابقة حضور عينة من المظاهر التي ترافق الأزمة المذكورة، والتي نذكر منها غياب التطابق بين المبادئ الإيديولوجية والمواقف والبرامج والنصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملموسة التي ترافقت مع تفشي ظاهرة الفساد الإداري والسياسي، إضافة إلى تلك المشاركة الشكلية الموسمية غير الفعالة من قبل القوى السياسية، نظرا لكون الأحزاب السياسية لا تظهر إلا خلال الفترات الانتخابية لتحصيل أهداف خاصة.

تأسيسا على المعطيات البحثية الواردة في فصول البحث وخاصة منها الفصل الأخير يتضح أن مسألة المشاركة السياسية لدى فئة الشباب الجامعي هي نتاج أصيل للوضع

الهش لهذه الفئة ليس فحسب المادي بل والاجتماعي، وبالتالي فهي وفق التصورات الماركسية تندرج ضمن البنية الفوقية، خلافا للوضع المادي والاجتماعي الذي يتموضع داخل البنية التحتية.

تصبح المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي انعكاسا للمستوى الاجتماعي المتموضع ضمن البنية الفوقية، وهو نتاج طبيعي لما يصطلح عليه ماركسيا بالوجود الاجتماعي أو البنية التحتية، وعليه تتحقق الفرضية الأولى التي فحواها "يؤثر الوضع المادي والاجتماعي الهش في المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي".

يعد البحث العلمي بصفة عامة نسق معرفي تكاملي، حيث يكمل كل جزء منه الآخر، ولذلك فإن هذا يحيل إلى تقييم الفرضية الثانية على أساس المعطيات التي تم تحصيلها في الفرضية الأولى على الأقل وفق التركيبة الايبستيمولوجية لهذه الدراسة.

ولذلك فمن منظور الوضع المادي والاجتماعي المتوسط لعينة الدراسة، فان ذلك يحيل نحو موضعة فئة الشباب الجامعي المنخرط في الأحزاب في سياق ما يصطلح عليه بالفئة المضطهدة ماديا واجتماعيا، ونظرا كذلك إلى البنية التحتية لعينة الدراسة المتميزة بالهشاشة فإن هذا يدفع نحو وجود بنية فوقية هي الأخرى هشة، ولذلك وتأسيسا على التصورات الماركسية التي تشير أن البنية الفوقية هي نتاج للبنية التحتية، يسمح ذلك إلى توصيف حالة الاغتراب السياسي لعينة الدراسة على أنها ليست حالة صدفية.

يمكن النظر إلى المشاركة السياسية وفق ما سبق بإعتبارها آلية دفاع لاسترجاع الحق في ممارسة العمل السياسي على شاكلة حق المساهمة في صنع القرارات السياسية، إضافة إلى ذلك يمكن اعتبار المشاركة السياسية تجسيدا لحالة النضال والثورة التي تهدف إلى إحداث تغيير جذري بإعادة توزيع فرص المشاركة في السياسة

توزيعا عادلا هذا وفق أدبيات التحليل الماركسي لمثل هذه الظواهر، الأمر الذي يدفع عينة الدراسة إلى المشاركة سياسيا، وبالتالي تتحقق الفرضية القائلة أن الاغتراب السياسي يدفع الشباب الجامعي إلى المشاركة سياسيا. وتصبح المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي وليدة حالة الاغتراب السياسي.

المصادر والمراجع

المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية

1/ المصادروالمراجع

1-1- القرآن الكريم.

1-2- المعاجم

01- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة:2001، 2002.

02- إبراهيم، مذكور. **معجم العلوم الاجتماعية**. مصر: الهيئة المصرية للكتاب.

2/ الكتب

01- إحسان، حفظى. **علم إجتماع التنمية**. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989.

02- أحمد، القصير. **منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية والبنيوية**،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.

03- إسماعيل، علي سعد. **قضايا علم الاجتماع السياسي**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1981.

04- أمجد نافع، فهمى محمد، **المشاركة السياسية للمرأة في مصر الفترة ما بين 1981- 2002**،قسم الدراسات والبحوث الانسانية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

05- ابراهيم، أبراش، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (الاردن)، 2008.

06- أحمد، عياد. **مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

07- أحمد، كمال أحمد. **تنظيم المجتمع: مبادئ وأسس ونظريات**. ج01. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

08- أحمد، وهبان. **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة، الجديدة للنشر، 2000.

09- ثامر، كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية ادارة السلطة**. عمان، دار مجدلاوي، 2004.

10- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر**. بيروت: مركز الدراسات العربية، 2001.

11- رشيد محمد الهادي، بن تونس. **نيل المغانم من تاريخ وتقاليد مستغانم**. الجزائر:المطبعة العلوية، 1994.

12- رنيه، سرو، **هيجل والهيجيلية**، ترجمة: أدوليس، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1968.

13- روجي، جارودي، **فكر هيجل**، ترجمة: الياس مرقص، دار الحقيقة، بيروت، د ت.

14- ربحي مصطفى،غليان وعثمان محمد غنيم. **أساليب البحث العلمي**، ط 4، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.

15- سعيد أحمد، أبو حليقة. **تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

المراجع

16- فليب،برو. **علم الاجتماع السياسي**. ترجمة: محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1989.

17- محمد،سيد فهمي. **المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.

18- محمد إسماعيل، قباري. **قضايا علم الاجتماع المعاصر**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1976.

19- محمد، عاطف غيث، **مجالات علم الاجتماع المعاصر**،أسس نظرية ودراسات واقعية،الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة، 1982.

20- نبيل، السمالوطي. **بناء القوة والتنمية السياسية**. في كتاب أحمد وهبان: التخلف السياسي وغايات التنمية.

21- جاك، هرمان. **خطابات علم الإجتماع في النظرية الإجتماعية**. ترجمة: العياشي عنصر. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.

22- داود، الباز. **حق المشاركة في الحياة السياسية**. القاهرة، دار الفكر الجامعي، ط01، 2000.

23- سعد الدين ابراهيم، جمعة. **الشباب والمشاركة السياسية**. القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

24- سليم،العزي. **المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العلم الثالث: دراسة تحليلية نقدية**. المركز الثقافي العربي، 1998.

25- طارق محمد عبد الوهاب. **سيكولوجية المشاركة السياسية**. دار غريب، القاهرة، 2000

26- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. **تاريخ الجزائر العام**. ط07. ج04. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية،1994.

27- عبد الهادي،الجوهري واخرون. **دراسات في علم الاجتماع السياسي**. أسيوط. مكتبة الطليعة،1979.

28- عصام توفيق، قمر. **الأنشطة المدرسية والوعي البيئي**. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع،2005.

29- علي معمر، عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: الاساسيات والتقنيات والاساليب**، ط01، 2008.

30- غريب، سيد أحمد عبد الباسط. **مجتمع القرية: دراسات وبحوث الإسكندرية**. دار المعرفة الجامعية،1987.

31- فؤاد، خليل. **الماركسية في البحث النقدي: الراهنية، التاريخ، النسق**. بيروت: دارالفرابي، 2010.

32- فيصل، عباس، **الاغتراب: الإنسان المعاصروشقاء الوعي**، 2010.

3/ الرسائل والأطروحات

01- أحمد عبد العالي، الدردير، **الشباب والمشاركة السياسية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، أسيوط، 1992

02- أحمد السيد، شحاتة، **دور الثقافة السياسية في موقف الشباب نحو العمل السياسي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1993.

03- نعيمة، نصيب، **المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الأدب، قسم علم الاجتماع.

04- ناجي، عبد النور. **أزمة المشاركة السياسية في الجز ئر:دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007**،دراسة غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008.

05- حامد، خزعل العنزي، **الابعاد الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل الوطنية والجمعيات التطوعية**. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الاجتماعية.

06- خالد بن جدي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، **المشاركة السياسية: نموذج انتخابات 1997**، السنة الجامعية 2002- 2003،

07- محمد،السيد عتران.**دور الاتصال في المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية دراسة تطبيقية قريتين مصريتين**. رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإعلام: جامعة القاهرة.

08- فتحي، الشرقاوي. **الأبعاد النفسية للمشاركة الشعبية:دراسة في مجال الانتخابات والدعوة لتنظيم الاسرة**، رسالة دكتوراه، كلية الأدب، جامعة عين شمس.

4/ المقالات

01- المداح، محمد علي. الجزائر بين الإسلام والتعدد الديمقراطي. **مجلة السياسة الدولية**. العدد 103، يناير 1991.منصور مرقومة،"المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية"، **مجلة دفاتر السياس والقانون**، عدد خاص أفريل ، 2011.

02- لعجال أعجال محمد لمين، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2007.

03- جديدي، زليخة، الاغتراب، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، جامعة وادي سوف، الجزائر، ع 08، جوان 2012.

04- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، السنة السادسة، العدد 55 سبتمبر 1983.

05- فالح، عبد الجبار. المقدمات الكلاسيكية لمفهوم الاغتراب. السنة الأولى، ع 01، 2012، الكوفة.

5/ الرو ابط الالكترونية ومتفرقات

01- www.aljazeera.net/NR/exeres:266D911C-94E8-478C-9172-56ED87FB60E0.htm

02- دستور 32 فيفري 1989.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

1- مراجع باللغة الفرنسية

01- B. badie. *Le développement politique*. Paris : édition économica, 5 eme édition 1994

02- Henri, Pertez. *Les méthodes en sociologie- l'observation*. Paris : édition de la découvertes, 1998

03- jacques lagroye. *Sociologie politique*. Edition dalloze, 2002.

04- Moulay, Belhamussi. *Histoire de Mostaganem.* Alger : centre national des études historiques, 1976, pp. 13-14.

05- Sous la direction de rené gallissot. *Populisme au tiers monde*. Paris : édition l'harmatant, 1997.

2- مراجع باللغة الانجليزية

01- long,s.*concise encyclopedia of psychology*. Edit by reymond j,corinjohn wiley. New york. 1987.

ملاحق الدراسة

يشرفنا أن نطلب من سيادتكم يد العون في ملئ هذه الإستمارة من خلال الإجابة الموضوعية للأسئلة المطروحة، ونعلمكم أن المعلومات المتحصل عليها لا تخرج عن إطارها العلمي، شكرا مسبقا على التعاون.

واقع المشاركة السياسية لدى الشباب في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي المنخرط في الاحزاب بمدينة مستغانم.

المحور الاول: البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- المهنة

3 - **السن:** في أي سن تم انخراطك في الأحزاب السياسية.

4- جهة السكن: مدينة ☐ ريف ☐

5- ما طبيعة السكن الذي تقيم فيه: سكن فردي / ☐ عائلة / سكن ☐ في / ☐ ن بالكراء ☐

6- الوضع الاجتماعي: ضعيف ☐ / متوسط ☐ حسن ☐ جيد ☐

7- التخصص العلمي في الجامعة.

8- المستوى العلمي في الجامعة:

ليسانس ☐
- سنة أولى ☐
- سنة ثانية ☐
- سنة ثالثة ☐
- سنة رابعة ☐

ماستر ☐
- سنة اولى ☐
- سنة ثانية ☐

ماجستير ☐
- سنة اولى ☐
- سنة ثانية ☐
- سنة ثالثة ☐
- سنة رابعة ☐
- سنة خامسة ☐

دكتوراه ☐
- سنة اولى ☐
- سنة ثانية ☐
- سنة ثالثة ☐
- سنة رابعة ☐
- سنة خامسة ☐

9- قبل ممارستك للعمل السياسي هل كنت منخرطا في: الكشافة ☐/الجمعيات ☐/ المنظمات الطلابية ☐اللجان ☐

10- متى كان أنضمامك الى الاحزاب؟ قبل دخولك الى الجامعة ☐دها .☐

11- هل ساهمت مؤسسات المجتمع المدني –كشافة، جمعيات، منظمات- في بناء شخصيتك السياسية؟

نعم /لا ☐ ☐

المحور الثاني:"المشاركة السياسية لدى الشباب كدافع مادي"

12-هل يضمن لك عملك تلبية مطالبك الاجتماعية؟ نعم ☐لا ☐

13- في اعتقادك هل ضمنت لك الدراسة في الجامعة منصب عمل؟ نعم ☐ ؟☐

14- كيف كان وضعك المهني في الجامعة أو بعد تخرجك من الجامعة؟ عاطل عن العمل ☐

موظف في القطاع العمومي ☐موظف في القطاع الخاص ☐مل حر ؟☐

15- هل تم توفير مشاريع اقتصادية للشباب للقضاء على مشكلة البطالة؟ نعم ☐ ☐

16- ماهي البرامج السكنية التي استفادت منها بلديتك؟ صيغة الاجتماعي ☐/ صيغة LSP ☐/ صيغة LPA ☐ / صيغة LPP ☐/ دعم ريفي ☐/ لم تستفد البلدية من السكنات ☐

17- هل قمت ببناء مدارس في الحي الذي تسكن فيه؟ نعم ☐لا ☐

18- هل قدمت خدمات للأقارب والاصدقاء؟ **نعم** ☐لا ☐

19- ما هي المنشآت التعليمية التي استفادت منها البلدية؟ مدارس الطور الابتدائي ☐

مدارس الطور المتوسط ☐/ الطور الثانوي ☐/ لم تستفد ☐

20- في نظرك هل تم إنشاء فضاءات للترفيه (الحدائق، الملاعب، ...الخ)؟ نعم ☐ ☐

21- ما تقييمك لوضعك المادي: ضعيف ☐متوسط ☐سن /☐د ؟☐

22- إذا لم يتحسن وضعك المادي هل ستتوقف عن ممارسة العمل السياسي؟ نعم ☐ ☐

المحور الخامس: المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي: دافع ايديولوجي.

23- هل ترى أن المجالس المحلية المنتخبة في مستوى الكفاءة المطلوبة؟

نعم ☐/ لا ☐

24- هل انت راض عن تسيير المجالس المنتخبة للمجال الاجتماعي، الثقافي، الرياضي، الاقتصادي ...الخ؟

نعم /لا☐ ☐

25- هل كانت هناك ثغرات في التسيير؟ نعم ☐ لا ☐

26- بعد مشاركتك السياسية أين تصنف بلديتك من حيث التنمية مقارنة بالفترة التي سبقتك: أقل تنمية / نفس ☐وى التنمية / أحسن ت☐ ☐

27- هل يمكن القول أن مشاركتك السياسية كانت من أجل تحقيق التنمية المحلية؟

نعم ☐/ لا ☐

28- ممارستك للسياسة ضمن أي خانة تندرج: كسب النفوذ السياسي ☐

المساهمة في تنمية بلديتك ☐حسين وضعيتك المادية ☐ياء أخرى أذكرها؟

29- بعد مشاركتك السياسية الفعلية هل تحصلت بلديتك على مشاريع تنموية؟ نعم ☐ ☐

30- في نظرك هل تعتبر المشاركة السياسية كرغبة وطموح شخصي رافقك قبل ممارستك للسياسة؟ نعم ☐/ لا ☐